

أخبار عالمية

إنتاج «أوبك» يتراجع لأدنى مستوى في أكثر من 20 عاماً



أظهر مسح أجرته وكالة رويترز أن إنتاج منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» من النفط الخام انخفض خلال مايو بمقدار 1.06 مليون برميل يومياً مقارنة بالشهر السابق، ليسجل أدنى مستوياته منذ أكثر من عقدين، ويعكس التراجع استمرار تأثير قيود الإنتاج والتغيرات في هيكل المنظمة خلال الفترة الأخيرة، وأشار المسح إلى أن الإمارات لم تعد ضمن عضوية «أوبك» وتحالف «أوبك+» اعتباراً من الأول من مايو، فيما تظل إيران وليبيا وفنزويلا مستثناة من اتفاقيات خفض الإنتاج، وبأني ذلك في وقت تواصل فيه أسواق النفط مراقبة مستويات الإمدادات العالمية وتوازنات العرض والطلب.

مصر تعلن سداد جميع مستحقات شركات النفط الأجنبية



أعلن وزير البترول والثروة المعدنية المصري كريم بدوي إغلاق ملف المستحقات المتأخرة لشركات النفط والغاز الأجنبية بشكل كامل، في خطوة وصفها بأنها نقطة تحول مهمة للقطاع، وأوضح أن سداد الالتزامات المالية أعاد الثقة إلى مناخ الاستثمار وساهم في إزالة عقبة رئيسية أمام تدفق رؤوس الأموال الجديدة، وكانت المتأخرات قد بلغت نحو 6.1 مليار دولار حتى منتصف عام 2024 نتيجة أزمة نقص العملة الأجنبية، ما أثر على الاستثمار وإنتاج الغاز، وترى الحكومة المصرية أن إنهاء هذا الملف سيمهد لزيادة أنشطة الاستكشاف وتنمية الحقول وتسريع تنفيذ المشروعات الإنتاجية خلال المرحلة المقبلة.

«مرسيدس» تقترب من شركة لتطوير نظام لاعتراض «المسيرات»



تقترب شركة مرسيدس-بنز الألمانية من توقيع شراكة مع شركة تايتان تكنولوجيز الناشئة في ميونخ لتطوير نظام دفاع جوي متنقل مخصص لاعتراض الطائرات المسيّرة التي تهدد المطارات والبنية التحتية الحيوية. ووفقاً لتقرير فاينانشال تايمز، ستقدم مرسيدس مركبات «سبرينتر» ونسخة عسكرية من مركبة «جي كلاس» ضمن المنظمة الجديدة، فيما ستوفر تايتان طائرات مسيّرة اعتراضية مصممة لتدمير الطائرات الصغيرة المعادية. وتعكس الخطوة اتجاهاً متنامياً لدى شركات الصناعة الأوروبية للدخول في قطاع التقنيات الدفاعية، في ظل تزايد المخاطر المرتبطة باستخدام الطائرات المسيّرة في المجالات المدنية والعسكرية.

مشاركة واسعة في اكتاب «سبيس إكس»

الصناديق السيادية الخليجية تراهن على الفضاء

1 الطرح مرشح ليصبح الأكبر في تاريخ الاكتتابات العالمية

2 طلبات استثمار تتجاوز 250 مليار دولار

سبيس إكس: طفرة استثمارية كبرى بقيادة خليجية

يشهد اكتاب شركة «سبيس إكس» المملوكة لإيلون ماسك طياً استثنائياً يتجاوز 250 مليار دولار، مع مشاركة واسعة من الصناديق السيادية الخليجية، يعكس هذا الزخم تحولاً استراتيجياً نحو تكنولوجيا الفضاء، والقطاعات المستقبلية عالية النمو.

أرقام قياسية وطلب استثنائي

معدل تغطية الاكتاب: 250 مليار دولار

إجمالي قيمة طلبات الاكتاب: 250 مليار دولار

أصناف: 4 إلى 3.5 أصناف

الحجم المستهدف لجمع التمويل: 75 مليار دولار

أضخم اكتاب عالمي مرتقب

تشير مستويات الطلب الاستثنائية إلى أن الطرح قد يصبح الأكبر في تاريخ الاكتابات العالمية.

الرهان الخليجي على المستقبل

استثمارات خليجية بمليارات الدولارات

تقدمت صناديق سيادية كبرى في المنطقة بطبقات ضخمة للحصول على حصة في الشركة.

استثمارات خليجية بمليارات الدولارات

تقدمت صناديق سيادية كبرى في المنطقة بطبقات ضخمة للحصول على حصة في الشركة.

تنويع المحافظ الاستثمارية

يعكس الإقبال الخليجي توجهها نحو قطاعات الفضاء، والذكاء الاصطناعي لتحقيق عوائد طويلة الأجل.

المستثمرين يفضلون تقديم طلباتهم في المراحل الأخيرة من عملية الطرح للحصول على رؤية أوضح بشأن التسعير النهائي. ويعكس الإقبال الخليجي على الاكتاب تحولاً متزايداً في استراتيجيات الصناديق السيادية بالمنطقة نحو الاستثمار في القطاعات المستقبلية عالية النمو، وفي مقدمتها تقنيات الفضاء والذكاء الاصطناعي والابتكارات التكنولوجية، بما ينسجم مع توجهات التنويع الاقتصادي وبناء محافظ استثمارية أكثر قدرة على تحقيق العوائد طويلة. طالع.... ص 5

الدغيشم لـ «عالم الاقتصاد»:

العقار الاستثماري صلب.. والسكن الخاص يتراجع

تراجع أسعار السكن الخاص بين 20% و 25% في بعض المناطق بفعل ضعف الطلب وحالة الترقب

قانون الرهن العقاري نقطة تحول مرتقبة لتعزيز القدرة الشرائية وتنشيط السوق

التوترات الجيوسياسية دفعت أصحاب السيولة إلى التريث وأثرت على نفسية المستثمرين

طالع..... ص 4

أكبر صدمة اقتصادية للشرق الأوسط منذ نصف قرن

الأهمية، إذ يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للدول العشر المتأثرة مباشرة بالصراع، بما فيها إسرائيل، نحو أربعة تريليونات دولار، ما يعادل نحو 70% من اقتصاد الشرق الأوسط وحوالي 3% من الاقتصاد العالمي. ويعكس ذلك اتساع نطاق التأثير مقارنة بأزمات سابقة. ورغم أن المنطقة شهدت انكماشاً اقتصادياً حاداً خلال عام 1980 نتيجة الثورة الإيرانية والحرب مع العراق، فإن التقديرات الحالية لصندوق النقد الدولي تشير إلى تباطؤ النمو الإقليمي إلى 1.1% خلال العام الجاري. إلا أن هذه التوقعات تبقى عرضة للمراجعة إذا استمرت الاضطرابات في حركة الملاحة أو تعرضت إمدادات الطاقة لمزيد من الضغوط.

الحوث

تحذيره سبق موجة الهبوط العالمية والأسواق تعيد قراءة الرسائل القديمة

هبوط التكنولوجيا الأمريكية -4%

من بورصة الكويت إلى وول ستريت.. «الحوث» قرأ فقاعة التكنولوجيا قبل انفجارها

قبل أن تهتز المؤشرات الأمريكية.. «الحوث» دق ناقوس الخطر

الخبرة تنتصر على ضجيج السوق هبوط 4% يضرب التكنولوجيا الأمريكية

تحذير مبكر
حذر «الحوث» من فقاعة التكنولوجيا قبل أسابيع من الانهيار.

هبوط حاد
تراجعت أسهم التكنولوجيا الأمريكية بنحو 4% وسط موجة بيع واسعة.

قراءة المخاطر
الخبرة والتجربة تكشف الإشارات قبل وقوعها بخطوات.

الخبرة تنتصر
الأسواق تكافئ من يقرأها جيداً، لا من يطاردها متأخراً.

لغة واحدة
ما يحدث في وول ستريت يلتقطه المستثمرون المخضرمون مبكراً.

الكاش يعود
إدارة المخاطر والسيولة تصبح أهم من ملاحقة الأسعار المرتفعة.

بداية النهاية؟
هل ما حدث مجرد جني أرباح، أم بداية إعادة تسعير لأسهم التكنولوجيا؟

رسائل «الحوث» للمستثمرين

إدارة المخاطر قبل أي قرار

التحليل العميق يتفوق على التوقعات العاطفية.

الذكاء الاصطناعي فرصة كبيرة.. لكن ليس بلا مخاطر.

السيولة تمنحك المرونة في الفرص والأزمات.

لا استثمار ذكي بدون الانضباط والصبر.

تراجع ملكية العصفور إلى 13.2 %

تغيير في هيكل ملكية «وربة كابيتال»

WARBA CAPITAL
وربة كابيتال

ملكته إلى «استثمار قصير الأجل»، وهو ما يفسر بوضوح عمليات البيع الأخيرة التي خفّضت مساهمته المباشرة، ورغم هذا التخفيض في حصة العصفور، إلا أن خريطة الملاك الرئيسيين لشركة «وربة كابيتال» تحافظ على استقرارها الهيكلي؛ إذ يستمر المساهم محمد عبيد فراج العراده في قيادة دفة الملكية بحصة مهيمنة تقترب من ثلث رأس المال مدعوماً بحصص استراتيجية.

قصير الأجل. يُشار إلى أن رأس مال شركة «وربة كابيتال» يبلغ 3 ملايين دينار، موزع على 30 مليون سهم مُصدر، ويمتلك محمد عبيد فراج العراده أكبر نسبة بالشركة البالغة 29.98 %، وتمتلك شركة أولاد دشني للتجارة العامة والمقاولات 5 % بالشركة. يأتي هذا التراجع في حصة المساهم محمد عيسى العصفور بالتزامن مع تحويل هدف

كشفت تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح، وجود تغيير في هيكل ملكية شركة وربة كابيتال القابضة «وربة كابيتال»، تمثل في تراجع مساهمة محمد عيسى نصف العصفور المباشرة في «وربة كابيتال» من 15 % إلى 13.233 %، وكانت «وربة كابيتال» قد أعلنت أمس الأول تغيير هدف المساهم محمد العصفور المالك لـ 3.97 مليون سهم إلى استثمار

أخبار الشركات

بالسعودية والإمارات بهدف الاستفادة من نمو قطاعات الخدمات

«جي إف إتش» يوقع مذكرة لتطوير منصة لوجستية بـ300 مليون دولار

دولار عبر أسواق الخليج والولايات المتحدة وأوروبا، تشمل قطاعات الخدمات اللوجستية والرعاية الصحية والتعليم والتكنولوجيا والعقارات. كما يُتوقع أن ينعكس الاستثمار إيجابياً على النتائج المالية للمجموعة وزيادة عوائدها. وفي بيان منفصل أعلن «جي إف إتش» أنه لا توجد أي تطورات جوهرية أو اختلافات بشأن تقديم عرض طوعي لعدد من أسهم شركة عقارات السيف، وذلك بعد استيفاء الموافقات الرقابية اللازمة وموافقات مجلس الإدارة والمساهمين. وكانت أرباح «جي إف إتش» قد ارتفعت في الربع الأول من عام 2026 بنحو 17 % عند 35.1 مليون دولار، مقابل 30.1 مليون دولار في الربع المماثل من عام 2025.

البنك نحو القطاعات الواعدة وتقديم فرص استثمارية جاذبة، مع الاستفادة من خبرته الإقليمية في تطوير وإدارة الأصول. من جانبها، قالت جيكا تيرينا تشيرنوكا، مؤسس «أوكتو»، إن التعاون يتيح للمستثمرين الوصول إلى فرص لوجستية وصناعية في السوقين، مدعومة بأسس قوية وخبرة جي إف إتش الاستثمارية. ومن المتوقع أن تستهدف المنصة تحقيق عوائد معدلة بحسب المخاطر، عبر الجمع بين تطوير المشاريع والإدارة النشطة للأصول. يذكر أن جي إف إتش يدير أصولاً وصناديق استثمارية بنحو 24 مليار

التطوير، مع تركيز المنصة على تطوير مستودعات كبيرة وأصول صناعية متعددة الاستخدام ومرافق التخزين المبرد ومراكز التوزيع في السوقين. وستعتمد الاستراتيجية على الاستثمار في المشاريع قيد التطوير عبر مزيج من المشاريع حسب الطلب والمشاريع المفتوحة، للاستفادة من الطلب المتزايد وتحقيق عوائد طويلة الأجل. وقال لؤي أحمد، الرئيس الإداري ورئيس المؤسسات الدولية في البنك، إن الشراكة تعزز مكانة المجموعة كمطور ومدير إقليمي للأصول اللوجستية والصناعية، في ظل استمرار نمو هذا القطاع في السعودية والإمارات. وأشار إلى أن الاتفاق يعكس توجه

أعلن بنك جي إف إتش توقيع مذكرة تفاهم مع شركة «أوكتو مانجمنت كونسلتنغ»، لتطوير منصة عقارية لوجستية وصناعية بقيمة 300 مليون دولار في السعودية والإمارات، وذلك على هامش مشاركته في منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي 2026. وتستهدف الشراكة وفق بيان لبورصة الكويت، الاستفادة من نمو قطاعات الخدمات اللوجستية والصناعة في دول الخليج، مدعومة بالتوسع في التجارة الإلكترونية وتوطين سلاسل الإمداد وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية. وبموجب الاتفاقية، سيتولى «جي إف إتش» مهام مدير الاستثمار وشريك

«كميفك» تعلن إلغاء «تابعة» عقداً ابتدائياً لبيع 5 عقارات

أعلنت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» إلغاء شركة تابعة عقداً ابتدائياً لبيع عقارات. وجاء الإلغاء لاستكمال المشتري كافة الإجراءات القانونية والرقابية والإدارية اللازمة لإتمام عملية البيع، وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت. ولفتت «كميفك» إلى أنه لا يمكن تحديد أثر مالي في الوقت الحالي على الشركة. يُشار إلى أن ذلك يتعلق بما أعلنته «كميفك» في 8 ديسمبر 2025، بخصوص توقيع إحدى شركاتها التابعة عقد ابتدائي لبيع 5 عقارات بقيمة إجمالية تُقدر بـ14.3 مليون دينار. وكانت أرباح «كميفك» قد تقلصت في الربع الأول من عام 2026 بنحو 95.11 % عند 156.42 ألف دينار، مقابل 3.20 مليون دينار في الفترة المماثلة من عام 2025.

«مخازن» تعلن إخلاء موقع ميناء عبدالله دون استلام الشواغل

حكم قضائي بإخلاء أحد المواقع محل عقد مبرم خلال مهلة شهر من تاريخ 5 مايو السابق. وحسب آخر بيانات معلنة، فقد تحولت «مخازن» للخسائر في الربع الأول من عام 2026 بقيمة 225.36 مليون دينار، مقابل 11.59 مليون دينار صافي ربح الربع الأول من عام 2025.

ولفتت إلى أنها ستحتفظ بموقفها القانوني وستواصل الدفاع عن حقوقها وحقوق مساهميها، مبيّنة أنه سيكون هناك أثر على إيرادات الشركة، فالإيرادات الخاصة بالموقع تقدر بـ17 مليون دينار سنوياً على مساحة 1.6 مليون متر مربع. وكانت «مخازن» قد أعلنت الشهر الماضي صدور أمر من الإدارة العامة للتنفيذ

أعلنت شركة أجليتي للمخازن العمومية إخلائها من موقع ميناء عبدالله محل العقد رقم 208، بناءً على الأمر الصادر من الإدارة العامة للتنفيذ. وذكرت «مخازن» في بيانها لبورصة الكويت، أن الهيئة العامة للصناعة بالتنسيق مع إدارة التنفيذ لم يسلم الشركة أي من الشواغل أو الممتلكات الموجودة لها بالموقع.

«دلغان» توافق على بيع عقارين بـ2.4 مليون دينار

وافق مجلس إدارة شركة دلغان العقارية خلال اجتماعه على بيع عقارين استثماريين بمنطقة المهولة قطعة 2، قسيمة رقم 202 وقسيمة رقم 203، بقيمة 1.26 مليون دينار كويتي لكل عقار. وأوضح «دلغان» في بيان لبورصة الكويت، أن المجلس وافق كذلك على إعادة إصدار البيانات المالية للفترة المنتهية في 31 مارس 2025، و30 يونيو 2025، و30 سبتمبر 2025، وذلك وفقاً لقرار هيئة أسواق المال رقم 59 لسنة 2026. وأشارت إلى أنه لا يمكن تحديد الأثر المالي في الوقت الحالي، على أن يتم تحديده والإفصاح عنه لاحقاً. يُشار إلى أن بورصة الكويت أعلنت في 1 أبريل 2026 وقف التداول في أسهم الشركة، مشيرة إلى أن قرار الوقف سُنّف لحين الإفصاح عن البيانات المالية وذلك تطبيقاً للفقرة رقم (2) من المادة (16-1-1) من الكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج). ووفق آخر بيانات مالية معلنة، ارتفعت أرباح «دلغان» في التسعة أشهر الأولى من عام 2025 بنسبة 1085.83 % إلى 1.91 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 161.22 ألف دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2024.



«الغانم»: صدور حكم استئناف في دعوى إنهاء عقد وكالة

أعلنت شركة أولاد علي الغانم للسيارات صدور حكم استئناف في دعوى إنهاء عقد وكالة وتعويض مؤقت بـ5 آلاف دينار. ووفق بيان الشركة لبورصة الكويت، حكمت المحكمة في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بالزام الشركة المستأنف ضدها الأولى بأن تؤدي للمستألفة مبلغ مليون دينار والزمته بالمصاريف عن درجتي التقاضي ومبلغ 1000 دينار مقابل أتعاب محاماة، علماً بأن حكم أول درجة قضى برفض الدعوى. يُذكر أن الدعوى مرفوعة من الشركة الكويتية لاستيراد السيارات ضد كلاً من شركة جيلي انترناشيونال كوربوريشن الصينية المدعى عليها الأولى، وشركة علي محمد ثنيان الغانم وأولاده للسيارات (تابعة)، والشركة الكويتية لاستيراد السيارات، ووكيل وزارة التجارة والصناعة بصفته، والهيئة العامة للصناعة، والإدارة العامة للجمارك.



ترجع سعر برميل النفط الكويتي خلال تعاملات أمس بواقع 4.4 دولار؛ وذلك بحسب السعر المعلن من وزارة النفط. وسجل سعر برميل النفط الكويتي بتعاملات أمس 101.84 دولار، مقابل 106.24 دولار للبرميل في تعاملات الاثنين الماضي. وكانت تقارير إعلامية قد أفادت بالأمس عرض دولة الكويت بيع شحنات بنحو 4 ملايين برميل من النفط الخام إلى مصافي التكرير لمشتريين آسيويين للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب، فضلاً عن إجرائها محادثات مع السعودية والإمارات لتوسيع شبكات خطوط الأنابيب لنقل النفط الخام الكويتي، وتوقعات جمع 7.5 مليار دولار من صفقة بيع جزء من الشبكة. وبشأن أسعار العقود الآجلة للنفط عالمياً، فقد انخفضت بالأمس، إلا أن المستثمرين كانوا في حالة تأهب بعد تصريح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأن الولايات المتحدة سترد على الهجوم الإيراني الذي أسقط مروحية أمريكية، وما أتبع ذلك من شن هجمات أمريكية على إيران.

سعر برميل النفط الكويتي يتراجع 4.4 دولار

حالة ترقب وحذر بين المستثمرين مع تصاعد التوترات الإقليمية

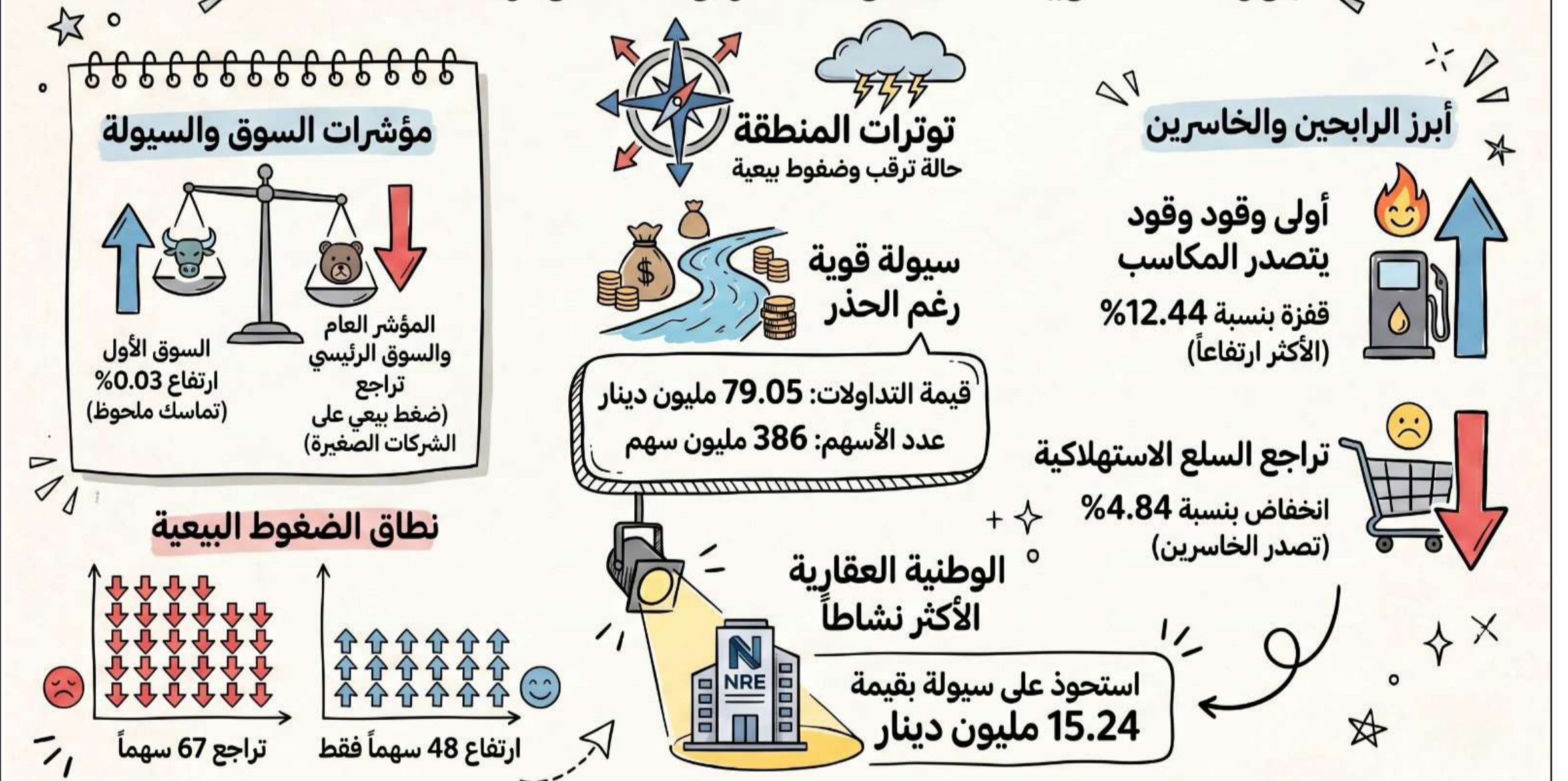
البورصة تتماسك رغم الهجمات الإيرانية

1 تراجع «الرئيسي» و«الرئيسي 50» تحت ضغط عمليات البيع

2

1 السوق الأول يغلق باللون الأخضر.. والضغوط تهبط بالمؤشر العام

بورصة الكويت: صمود حذر وسط توترات المنطقة



كتب مساعد صالح

أرقام من الجلسة

- 0.03% ارتفاع مؤشر السوق الأول.
- 0.03% تراجع المؤشر العام.
- 0.32% انخفاض مؤشر السوق الرئيسي.
- 0.26% تراجع مؤشر الرئيسي 50.
- 79.05 مليون دينار إجمالي قيمة التداولات.
- 386.06 مليون سهم حجم الأسهم المتداولة.
- 22.90 ألف صفقة تم تنفيذها خلال الجلسة.
- 7 قطاعات أغلقت على تراجع.
- 12.44% مكاسب سهم «أولى وقود».
- 15.24 مليون دينار سيولة استحوذ عليها سهم «الوطنية العقارية».

الاتجاه المقبل للسوق.

الوطنية العقارية

واصل سهم «الوطنية العقارية» تصدره لقائمة الأنشطة من حيث الكمية والقيمة.

وسجل السهم تداولات بلغت نحو 125.39 مليون سهم، بسيولة وصلت إلى 15.24 مليون دينار، ليستحوذ على نسبة ملحوظة من إجمالي نشاط السوق. ويشير ذلك إلى استمرار اهتمام المستثمرين بالسهم في ظل تحركاته النشطة خلال الجلسات الأخيرة.

الحذر واقتناص الفرص

يرى متابعون أن جلسة الأربعاء حملت رسائل متباينة، فمن جهة أظهرت قدرة السوق على امتصاص الصدمة الأولية للأحداث الجيوسياسية دون انهيارات حادة، ومن جهة أخرى كشفت عن استمرار حالة الحذر لدى شريحة واسعة من المستثمرين.

ويتوقع أن تظل الأسواق المحلية رهينة لتطورات المشهد الإقليمي خلال الفترة المقبلة، إلى جانب متابعة نتائج الشركات والتطورات الاقتصادية العالمية، باعتبارها عوامل رئيسية في تحديد اتجاه السيولة والاستثمارات.

في المقابل، ارتفعت مؤشرات 5 قطاعات، جاء أبرزها قطاع المواد الأساسية الذي صعد بنسبة 0.76%، بينما استقر أداء قطاع المنافع دون تغيير يذكر.

أولى وقود

على مستوى الأسهم، نجح سهم «أولى وقود» في خطف الأنظار بعدما تصدر قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً خلال الجلسة، مسجلاً مكاسب بلغت 12.44%. ويعكس الأداء الإيجابي للسهم استمرار الزخم الشرائي عليه، في ظل اهتمام المستثمرين بالأسهم التي تمتلك محفزات تشغيلية أو توقعات إيجابية.

في المقابل، جاء سهم «ميزان» على رأس الأسهم المتراجحة، بعدما فقد نحو 5% من قيمته السوقية خلال الجلسة.

وشهد عدد من الأسهم عمليات جني أرباح دفعت بأسعارها إلى التراجع، خصوصاً بعد المكاسب التي حققتها خلال الفترات السابقة.

أظهرت إحصاءات السوق اتساع نطاق الضغوط البيعية نسبياً، إذ ارتفعت أسعار 48 سهماً فقط، في حين تراجعت أسعار 67 سهماً.

كما استقرت أسعار 17 سهماً دون تغيير، بما يعكس حالة التباين وعدم وضوح الرؤية لدى المتعاملين بشأن

وجاء أداء البورصة متزامناً مع إعلان تصدي منظومات الدفاع الجوي لأهداف جوية معادية وفق الإجراءات العملياتية المعتمدة، وهو ما عزز حالة الترقب في الأسواق المحلية والخليجية.

وعادة ما تدفع التطورات الجيوسياسية المتعاملين إلى إعادة تقييم المخاطر الاستثمارية، بما ينعكس على اتجاهات السيولة وحجم التداولات اليومية.

مستويات جديدة

ورغم الأجواء الحذرة، حافظت البورصة على مستويات تداول جيدة، إذ بلغت قيمة التداولات نحو 79.05 مليون دينار.

وتوزعت تلك السيولة على نحو 386.06 مليون سهم، جرى تداولها من خلال تنفيذ 22.90 ألف صفقة، بما يعكس استمرار النشاط النسبي وغياب موجات البيع العشوائي واسعة النطاق.

وعلى مستوى الأداء القطاعي، تراجعت مؤشرات 7 قطاعات من أصل القطاعات المدرجة بالسوق.

وتصدر قطاع السلع الاستهلاكية قائمة الخاسرين بانخفاض بلغت نسبته 4.84%، متأثراً بضغوط بيعية على بعض مكوناته.

تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت في ختام تعاملات الأربعاء، في جلسة اتسمت بالحذر والترقب عقب التطورات الأمنية المرتبطة بالهجمات الإيرانية التي شهدتها المنطقة فجر اليوم، وسط متابعة المستثمرين لأي انعكاسات محتملة على المشهد الاقتصادي والاستثماري.

وعلى الرغم من حالة الضبابية التي خيمت على الأسواق، تمكن مؤشر السوق الأول من الإغلاق على ارتفاع طفيف بلغت نسبته 0.03%، في إشارة إلى استمرار الدعم الذي تحظى به الأسهم القيادية، فيما تراجع المؤشر العام بنسبة 0.03% مقارنة بإغلاق جلسة الثلاثاء.

تراجع «الرئيسي»

أظهرت بيانات التداول استمرار الضغوط البيعية على عدد من الأسهم الصغيرة والمتوسطة، إذ انخفض مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0.32%، كما تراجع مؤشر «الرئيسي 50» بنسبة 0.26%.

ويرى مراقبون أن هذا الأداء يعكس توجه شريحة من المستثمرين نحو تقليص المراكز في الأسهم الأكثر حساسية للأحداث، مع الاحتفاظ بالاستثمارات في الأسهم التشغيلية ذات الأساسيات القوية.

ركود واضح وغير معتاد في السوق العقاري خلال الربع الأول من العام الحالي

الخبير العقاري عبد العزيز الدغيشم لـ «عالم الاقتصاد»: العقار الاستثماري «صلب» في مواجهة الأزمات

1 السكن الخاص تراجع بنسب تراوحت بين 20% و 25% في بعض المناطق

2 التوترات الجيوسياسية انعكست سلباً على نفسية المتداولين والمستثمرين

كتب محمد ياسين



• الأحداث الأخيرة جعلت مالكي السيولة النقدية يترثون في الشراء وهو ما دفع الأسعار نحو التراجع في السكن الخاص

• تحركات مدفوعة بدخول شركات ومستثمرين يبحثون عن العائد التشغيلي والاستقرار طويل الأجل

• قانون الرهن العقاري يمثل نقطة تحول مهمة في السوق العقارية الكويتية لأنه يساهم في زيادة القدرة الشرائية للمواطنين

وتطبيق بعض القوانين، إلى جانب التوترات الجيوسياسية والأوضاع الاقتصادية، مما انعكس بصورة واضحة على نفسية المتداولين والمستثمرين. إن حالة الترقب والحذر أصبحت السمة الغالبة على قرارات البيع والشراء، فالكثير من المستثمرين فضلوا التريث لحين اتضح الصورة الاقتصادية التشريعية، مما أدى إلى تراجع ملحوظ في معدلات التداول مقارنة بالسابق.

المناطق التي شهدت ارتفاعات مبالغ فيها خلال السنوات الماضية. لكن في المقابل، خلق القانون حالة من القلق لدى ملاك الأراضي، خصوصاً مع تحديد الحد المعفى عند 1500 متر فقط، إذ توجد شريحة تمتلك أراضي لأبنائها أو لأغراض مستقبلية وليس بهدف الاحتكار أو المضاربة. ومن وجهة نظري، فإن معالجة هذه الإشكالية تتطلب رفع الحد المعفى إلى 3000 أو 3500 متر، بما يحقق التوازن بين مواجهة الاحتكار وعدم الإضرار بالملاك الحقيقيين.

عقارية وتمويلية جديدة، ويدعم حركة التداولات والسيولة داخل السوق، لكنه أكد أن نجاح المشروع يتطلب تشريعات واضحة وضوابط رقابية دقيقة تمنع التضخم والمضاربات. وحول التحديات التي تواجه قانون الرهن العقاري، أشار الدغيشم إلى احتمالية ارتفاع أسعار العقارات نتيجة زيادة التمويل والسيولة، ومخاوف زيادة معدلات التعثر في حال ضعف الضوابط التمويلية، والحاجة إلى تشريعات متكاملة تنظم الرهن والتنفيذ وآليات السداد، وضرورة تحقيق توازن بين التمويل والقيمة الحقيقية للعقار، ومخاوف من المضاربات العقارية واستغلال التمويل لرفع الأسعار، وأهمية نشر الثقافة المالية حول الالتزامات طويلة الأجل، والحاجة إلى تطوير البنية التنظيمية لسوق التمويل العقاري، وتنسيق حكومي مع البنوك والقطاع العقاري لنجاح التجربة.

السكن الخاص تراجع بنسب تراوحت بين 20% و 25% في بعض المناطق. وقال: إن الأحداث الأخيرة جعلت مالكي السيولة النقدية يترثون في الشراء، مما خلق ضغطاً أكبر على الشراء. كما أن الأراضي ذات الحجم الكبير تضررت، وأدت في مجملها إلى خفض الأسعار.

توترات جيوسياسية

وبين أن المشهد الاقتصادي الحالي والتوترات الجيوسياسية بالمنطقة ألقيا بظلالهما على السوق العقاري الكويتي الذي يمر بمرحلة ركود تمتد حتى نهاية النصف الأول من العام، وسط تراجع ملحوظ في السكن الخاص نتيجة تداعيات القوانين التنظيمية الجديدة وعلى رأسها قانون مكافحة احتكار الأراضي الفضا، مقابل استمرار النشاط نسبياً في القطاعين الاستثماري والتجاري.

نقطة نوعية

وأشار إلى أن قانون الرهن العقاري يمثل نقطة تحول مهمة في السوق العقاري، لأنه يساهم في زيادة القدرة الشرائية للمواطنين عبر توفير حلول تمويلية أكثر مرونة ويعزز نشاط التمويل والبنوك، مما يخلق منتجات

أشار الخبير العقاري عبد العزيز الدغيشم إلى أن قطاع السكن الخاص تأثر بالعديد من العوامل التي دفعت الأسعار للهبوط في بعض المناطق، في فترة ما قبل الأزمة التي اندلعت في 28 فبراير وما بعدها، ودفعت جميعاً إلى تراجع متباينة في الأسعار في العديد من المناطق.

وبين الدغيشم أن من بين تلك العوامل: قانون رسوم الأراضي الفضا، والتوجه الحكومي نحو قانون المطور العقاري، وهي عوامل ساهمت في انخفاض الأسعار.

وأوضح أن العقار التجاري تأثر بلا شك بإغلاق مضيق هرمز، بسبب قلة البيع من ناحية، وعدم وجود مواد من ناحية أخرى.

وبين في لقاء أجرته «عالم الاقتصاد» أن العقار الاستثماري لم يتأثر بالأزمة، وكان أداءه صلباً في مواجهة تداعيات إغلاق مضيق «هرمز»، مبيناً أن هناك طلباً حقيقياً من قبل العمالة الوافدة جعل أسعار العقار الاستثماري متمسكة في مواجهة الأزمة.

وأوضح أن قطاع المخازن شهد ارتفاعاً في مستويات الأسعار بسبب الإقبال على شراء المخازن لتخزين السلع، مع زيادة الطلب عليه لتخزين

ضعف الطلب

ولفت إلى أن السوق العقاري يعيش مزيجاً بين الركود وتراجع الأسعار في بعض القطاعات، خصوصاً السكن الخاص الذي شهد انخفاضات بين 20% و 25% في بعض المناطق، نتيجة ضعف الطلب وارتفاع حالة الترقب. في المقابل، ظل القطاع الاستثماري الأكثر تماسكاً ونشاطاً، حيث شهد تحركات مدفوعة بدخول شركات ومستثمرين يبحثون عن العائد التشغيلي والاستقرار طويل الأجل، خصوصاً في ظل استمرار الطلب على الوحدات الاستثمارية والإيجارية.

وأضاف: هناك عدة عوامل تزامنت معاً أثرت مباشرة على حركة السوق، منها دخول شهر رمضان المبارك،

ركود واضح

وفيما يتعلق بأداء السوق العقاري خلال الربع الأول من العام الحالي 2026، أشار إلى أن السوق بشكل عام يعاني من حالة ركود واضحة وغير معتادة مقارنة بالأعوام السابقة، إذ في العادة يشهد الربع الأول نشاطاً نسبياً نتيجة امتداد حركة التداولات من نهاية السنة، لكن ما حدث هذا العام كان مختلفاً تماماً. هناك عدة عوامل تزامنت معاً أثرت بشكل مباشر على حركة السوق، منها دخول شهر رمضان المبارك، وتطبيق بعض القوانين، إلى جانب التوترات

إعادة فرز القطاعات العقارية وفقاً لأولويات

يظهر المشهد الحالي تبايناً واضحاً في أداء القطاعات العقارية؛ حيث تراجع «السكن الخاص» تحت وطأة التشريعات وضغوط السيولة، بينما أثبت «العقار الاستثماري» صلابته مدعوماً بطلب تشغيلي حقيقي ومستدام من شريحة الوافدين، مما يغير استراتيجيات المستثمرين نحو الأصول المرددة للدخل.

ونجح قانون رسوم الأراضي الفضا في إحداث الأثر المستهدف لضبط الأسعار ومواجهة الاحتكار، إلا أن الواقع الميداني يتطلب مراجعة مرنة للحدود المعفاة (مثل رفعها لتشمل العائلات) لتجنب معاقبة الملاك الحقيقيين والاحتفاظ بالهدف التنظيمي الأساسي للقانون.

فيما يمثل قانون الرهن العقاري المرتقب فرصة تاريخية لإنعاش القدرة الشرائية للمواطنين وضخ سيولة جديدة في شرايين القطاع المصرفي، لكن هذا الانتعاش يظل مشروطاً بحزمة ضوابط صارمة تمنع حدوث فقاعة سريعة أو تضخم في نسب التعثر التمويلي.

وكشفت التوترات الجيوسياسية الأخيرة، وإغلاق المضائق، عن الأهمية الاستراتيجية لقطاع المخازن؛ حيث قفزت أسعاره ومستويات الطلب عليه نتيجة حاجة الأسواق الملحة لتأمين السلع وحفظها، ليصبح هذا القطاع الحصان الأسود في أوقات الأزمات.



الكويت والسعودية وقطر ضمن أبرز الداعمين للاكتتاب التاريخي

الصناديق الخليجية تراهن بمليارات الدولارات على «سبيس إكس»

كتب محمد ياسين

SPACE X



- 1 طلبات الاكتتاب تتجاوز 250 مليار دولار قبل التسعير النهائي
- 2 سبيس إكس تستهدف جمع 75 مليار دولار فقط من الطرح
- 3 إيلون ماسك يشارك شخصياً في اجتماعات المستثمرين
- 4 الصناديق طويلة الأجل تقود موجة الطلب على الأسهم

اقتصاد الفضاء

ينظر كثير من المستثمرين إلى الاكتتاب الحالي باعتباره رهاناً مباشراً على مستقبل اقتصاد الفضاء العالمي الذي يشهد توسعاً سريعاً في مجالات الإطلاق الفضائي والأقمار الصناعية والاتصالات والبيانات الفضائية.

وقد نجحت سبيس إكس خلال السنوات الماضية في ترسيخ مكانتها كشركة رائدة في هذا المجال، عبر تطوير تقنيات إعادة استخدام الصواريخ وخفض تكاليف الإطلاق بشكل غير مسبوق.

كما أن مشروع ستارلينك أصبح أحد أهم مصادر النمو المستقبلية للشركة، مع توسع قاعدة المشتركين وزيادة الاعتماد على خدمات الإنترنت الفضائي في العديد من الدول والمناطق النائية.

ويرى خبراء أن القيمة الحقيقية للشركة لا ترتبط فقط بأعمالها الحالية، بل أيضاً بقدرتها على قيادة قطاعات جديدة قد تصبح من أكبر الأسواق العالمية خلال العقود المقبلة.

الاصطناعي يمنح سبيس إكس زخماً إضافياً خلال عملية التسويق الحالية.

لقاءات المستثمرين

تستمر اللقاءات الترويجية المكثفة قبيل تحديد السعر النهائي للطرح، حيث من المتوقع أن تشارك جوين شوتويل، رئيسة الشركة، إلى جانب المدير المالي بريت جونسن، في اجتماع موسع مع المستثمرين تنظمه مؤسسة مورغان ستانلي في نيويورك.

ويُنظر أن يضم اللقاء نحو 300 مستثمر يمثلون صناديق سيادية ومؤسسات مالية ومديري أصول من مختلف أنحاء العالم.

وتشكل هذه الاجتماعات فرصة مهمة لعرض رؤية الشركة المستقبلية وخططها التوسعية والإجابة عن استفسارات المستثمرين بشأن الأداء المالي والفرص الاستثمارية.

كما تساعد اللقاءات الترويجية على قياس مستويات الطلب الفعلية وتحديد نوعية المستثمرين الراغبين في الاحتفاظ بالأسهم على المدى الطويل.

تغطية قوية

بحسب مصادر مطلعة، يتراوح معدل تغطية الاكتتاب بين 3.5 و4 أمثال حجم الطرح المستهدف، وهو ما يعد مؤشراً قوياً على نجاح عملية التسويق التي تقودها البنوك المنظمة للصفقة.

ويعني ذلك أن الطلبات المقدمة تفوق بشكل كبير عدد الأسهم المتاحة للمستثمرين، وهو ما قد يدفع كثيراً من المؤسسات إلى الحصول على مخصصات أقل من الكميات المطلوبة.

وعادة ما ينظر المستثمرون إلى نسب التغطية المرتفعة باعتبارها مؤشراً على قوة الطلب وجودة الشركة المطروحة، وهو ما قد ينعكس إيجاباً على أداء السهم بعد الإدراج.

كما أن هذه المستويات من الإقبال تمنح الشركة مرونة أكبر في تحديد السعر النهائي للطرح ضمن النطاقات المستهدفة.

حضور ماسك

أظهرت عملية التسويق للطرح مشاركة مباشرة من إيلون ماسك، الذي انضم لفترات قصيرة إلى عدد من الاجتماعات الافتراضية مع مستثمرين محتملين عبر تطبيق زوم.

ويعكس هذا الحضور الشخصي أهمية الاكتتاب بالنسبة للشركة ورغبتها في تعزيز التواصل المباشر مع كبار المستثمرين حول العالم.

ويُعد ماسك أحد أبرز الشخصيات المؤثرة في قطاع التكنولوجيا عالمياً، وغالباً ما يلعب حضوره دوراً مهماً في تعزيز ثقة المستثمرين بالشركات التي يقودها.

كما أن سجل نجاحاته السابقة في قطاعات السيارات الكهربائية والفضاء والذكاء

أوسع تبنها الصناديق السيادية الخليجية لتنوع المحافظ الاستثمارية وتعزيز حضورها في القطاعات المرتبطة بالابتكار والتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي.

وخلال السنوات الأخيرة، أصبحت المؤسسات الاستثمارية الخليجية من أبرز اللاعبين في صفقات التكنولوجيا العالمية، مستفيدة من فوائض مالية ضخمة ورؤية استثمارية طويلة الأجل تركز على القطاعات المستقبلية.

ويرى محللون أن الاهتمام الخليجي بسبيس إكس لا يرتبط فقط بالعوائد المالية المحتملة، بل أيضاً بأهمية الشركة في مجالات الاتصالات والفضاء والذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية.

طلبات ضخمة

أظهرت المعلومات المتداولة أن حجم الطلبات المقدمة للاكتتاب تجاوز 250 مليار دولار، وهو رقم يعكس واحدة من أقوى موجات الطلب التي شهدتها الأسواق الأولية العالمية.

ويفوق هذا الرقم بكثير المبلغ الذي تستهدفه الشركة جمعه من الطرح، والبالغ نحو 75 مليار دولار، ما يعني أن المستثمرين يتنافسون بشكل مكثف للحصول على حصص في الشركة.

وتشير هذه الأرقام إلى وجود فجوة كبيرة بين المعروض والمطلوب، الأمر الذي يعزز احتمالات استمرار الزخم الاستثماري حتى موعد التسعير النهائي.

كما تؤكد الطلبات الحالية المكانة الاستثنائية التي تحتلها سبيس إكس في نظر المستثمرين مقارنة بمعظم الشركات التكنولوجية المدرجة أو المتوقع إدراجها خلال السنوات الأخيرة.

تواصل شركة سبيس إكس جذب اهتمام المستثمرين العالميين في ما قد يتحول إلى أكبر طرح عام أولي في تاريخ الأسواق المالية، مع تدفق طلبات استثمار ضخمة من مؤسسات مالية وصناديق سيادية ومستثمرين أفراد حول العالم.

وتشير المعطيات الأولية إلى أن شهية المستثمرين تجاه الشركة المملوكة لرجل الأعمال الأمريكي إيلون ماسك تجاوزت معظم التوقعات، في ظل القناعة المتزايدة بأن قطاع الفضاء التجاري والاتصالات الفضائية يمثل أحد أسرع القطاعات نمواً خلال العقود المقبلة.

ويأتي هذا الإقبال القوي في وقت تشهد فيه الأسواق العالمية سباقاً متسارعاً للاستثمار في التقنيات المستقبلية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والاتصالات المتقدمة والبنية التحتية الفضائية، وهي المجالات التي تحتل سبيس إكس موقعاً محورياً فيها.

كما يعكس حجم الطلبات الثقة الكبيرة في قدرة الشركة على مواصلة النمو وتحقيق عوائد طويلة الأجل، خاصة بعد نجاحاتها المتكررة في عمليات الإطلاق الفضائي وتوسع شبكة ستارلينك للإنترنت الفضائي حول العالم.

مشاركة خليجية

بحسب وكالة بلومبرغ، برزت الصناديق السيادية الخليجية ضمن أبرز المستثمرين المشاركين في الاكتتاب المرتقب، في خطوة تعكس استمرار توجه المنطقة نحو الاستثمار في القطاعات التكنولوجية المتقدمة والأصول الاستراتيجية العالمية.

وتأتي هذه المشاركة في إطار استراتيجية

ترقب التسعير

رغم الزخم الكبير الذي يحيط بالاكتتاب، فإن الصورة النهائية لن تتضح بالكامل قبل الإعلان عن سعر الطرح النهائي المتوقع الكشف عنه خلال الأيام المقبلة.

ولا تزال الطلبات المقدمة قابلة للتعديل أو الزيادة أو التخفيض حتى انتهاء فترة بناء سجل الأوامر، خاصة أن بعض كبار المستثمرين يفضلون تقديم طلباتهم النهائية في المراحل الأخيرة من العملية.

ومع ذلك، فإن المؤشرات الحالية تؤكد أن سبيس إكس تتجه نحو تسجيل واحد من أنجح وأضخم الاكتتابات العامة في تاريخ الأسواق العالمية، مدفوعة بطلب استثنائي من المستثمرين والمؤسسات المالية والصناديق السيادية، وفي مقدمتها الصناديق الخليجية التي تسعى إلى تعزيز حضورها في القطاعات التكنولوجية الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي المستقبلي.

مورغان ستانلي يستضيف مئات المستثمرين قبيل التسعير

5

أكبر اكتتاب في التاريخ يعكس السباق العالمي على اقتصاد الفضاء

6

SPACE X



بالشراكة مع معهد وجمعية المحللين الماليين المعتمدين

بورصة الكويت تعزز ثقافة أدوات الدخل الثابت

مشاري السنعوسي: المعرفة ركيزة أساسية في تطوير سوق المال الكويتي



في إطار التزامها الراسخ بتطوير بيئة استثمارية متكاملة وتمكين المشاركين في سوق المال الكويتي من الأدوات والمعرفة اللازمة للتعامل مع منتجات مالية متطورة، نظمت بورصة الكويت ندوة إلكترونية حول أدوات الدخل الثابت، وذلك بالتعاون مع معهد وجمعية المحللين الماليين المعتمدين، في خطوة تجسد الشراكة الاستراتيجية بين مؤسسات تجمعها رؤية مشتركة تركز على بناء مجتمع استثماري أكثر معرفة وكفاءة.

تستمد هذه المبادرة أهميتها من التوقيت الذي انعقدت فيه، إذ تأتي في أعقاب صدور قرار هيئة أسواق المال رقم 38 لسنة 2026، الذي أرسى إطاراً تنظيمياً شاملاً لأدوات الدخل الثابت، بما في ذلك السندات والصكوك، في بورصة الكويت. ويمثل هذا القرار نقلة نوعية في منظومة السوق، إذ مهد لإنشاء منصة لإدراج وتداول هذه الأدوات لتشمل الإصدارات المحلية والأجنبية على حد سواء.

وينظم الإطار التشريعي الجديد دورة حياة أدوات الدخل الثابت، من الإدراج والتداول اليومي وصولاً إلى الاسترداد المبكر أو تاريخ الاستحقاق، فضلاً عن استحداث لوحة تداول مخصصة للسندات والصكوك، مما يرسى بنية تحتية استثمارية متكاملة تواكب أفضل الممارسات الدولية، وتلبي احتياجات مختلف فئات المستثمرين والمصدرين.

وفي هذه المرحلة الفارقة، باتت التوعية المالية المتخصصة بأدوات الدخل الثابت ضرورة هيكلية، فيقدر ما أرسى الإطار التنظيمي أسس المنصة، تضطلع بمبادرات التثقيف المالي بمهمة تحويل هذه البنية إلى واقع استثماري فاعل يستوعبه السوق ويتفاعل معه بوعي وكفاءة.

من النظرية إلى التطبيق

قدم الندوة روب لانغريك، رئيس المنتجات الداعمة في معهد المحللين

الماليين المعتمدين في نيويورك، الذي استعرض أبرز المفاهيم والأطر والأدوات التحليلية التي يغطيها منهج برنامج المحللين الماليين المعتمدين (CFA) أمام المشاركين، مع التركيز على آليات عمل أسواق الدخل الثابت وتطبيقاتها العملية عالمياً.

كما تناولت الجلسة عدداً من المفاهيم الأساسية التي تشكل ركائز تحليل أدوات الدخل الثابت، من بينها: • منحنيات العائد وكيفية قراءتها واستخدامها في تقييم التوقعات الاقتصادية والقرارات الاستثمارية. • مدة السندات وأثرها في قياس الحساسية للتغيرات في أسعار الفائدة وإدارة مخاطر المحفظة. • مخاطر الائتمان وأدوات التحليل المستخدمة في تقييم الجدارة الائتمانية للمصدرين.

• آليات تسعير السندات ومحددات القيمة العادلة في ظروف السوق المتغيرة. وقد أضافت منصة بلومبرغ، التي وظفت خلال الجلسة، بعداً تطبيقياً، إذ أتاحت للمشاركين الاطلاع على بيانات حية وأدوات تحليلية من إحدى أبرز منصات بيانات الدخل الثابت، مما ساهم في سد الفجوة بين المفاهيم الأكاديمية ومتطلبات الممارسة المهنية الفعلية.

التزام مؤسسي

تعلقاً على الندوة، قال ناصر مشاري السنعوسي، رئيس أول إدارة التسويق والاتصال المؤسسي في بورصة الكويت:

«تؤمن بورصة الكويت بأن المعرفة ركيزة أساسية في تطوير سوق المال الكويتي، وعنصر محوري في تمكينه من مواكبة التحولات العالمية واستيعاب فئات أصول جديدة. ويمتد التزامنا إلى جميع المشاركين في السوق، من الطلبة الذين يخطون خطواتهم الأولى في رحلتهم الاستثمارية، إلى المهنيين وأصحاب

الكفاءة المعرفية

وفي سياق تسليط الضوء على المقاربة بين النظرية والتطبيق المهني،

أوضح روب لانغريك، رئيس المنتجات الداعمة في معهد المحللين الماليين المعتمدين: «تعد أدوات الدخل الثابت ركناً أساسياً في بناء المحافظ الاستثمارية، لما تؤديه من دور في تمويل الحكومات والشركات، وتوفير مصادر دخل أكثر استقراراً، ودعم الحفاظ على الثروات على المدى الطويل. ورغم أهميتها، لا تزال هذه الفئة من الأصول أقل فهماً لدى شريحة واسعة من المستثمرين الأفراد، لا سيما في الأسواق الناشئة. ولهذا الفجوة المعرفية أثر مباشر على جودة القرار الاستثماري، ويُعد الإلمام بمفاهيم الدخل الثابت، مثل مدة السندات ومنحنيات العائد وفروقات الائتمان، ضرورياً لتقييم المخاطر والعوائد بصورة متوازنة.» وأشار لانغريك إلى أن الندوة صُممت خصيصاً لتطوير المهارات في هذا الجانب، من خلال الجمع بين المفاهيم النظرية والأدوات العملية والأطر التحليلية التي يستخدمها حاملو شهادة المحللين

الماليين المعتمدين، والتي أسهمت خلال السنوات الماضية في تقديم برامج تعليمية ومبادرات معرفية وفرص تطوير مهني موجهة إلى المجتمع الاستثماري في الكويت. ومن خلال هذه الشراكات، نواصل دعم بناء سوق مال أكثر معرفة وكفاءة ومرونة، بما يخدم المستثمرين والمصدرين والاقتصاد الوطني.»

يستخدمها حاملو شهادة المحللين

الماليين المعتمدين في الواقع المهني، مع ربطها ببيانات حقيقية من منصة بلومبرغ لتقديم تجربة تعليمية وثيقة الارتباط بتطبيقات السوق الفعلية.

بناء القدرات

تستند هذه الندوة إلى اتفاقية التفاهم التي أبرمتها بورصة الكويت مع معهد المحللين الماليين المعتمدين في أكتوبر 2025، وما سبقها من اتفاقية تعاون مع جمعية المحللين الماليين في الكويت منذ عام 2018، بهدف إثراء المحتوى على موقع أكاديمية البورصة وإقامة البرامج التوعوية والتدريبية.

وتمكن الاتفاقيات المؤسسات من الجمع بين خبراتهما في مجال الخدمات المالية، وتوفير محتوى تعليمي متاح للراغبين في معرفة المزيد عن الاستثمار، بما يشمل معلومات تساعد المستثمرين على تقييم الفرص واتخاذ قرارات استثمارية مدروسة، إضافة إلى مواد تعليمية تتضمن مقاطع الفيديو والرسوم البيانية والعروض

التوضيحية عبر الإنترنت. وفي هذا السياق، قالت أمينة أبو تلاف، رئيسة جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الكويت:

«تعكس هذه الندوة أهمية الشراكة بين المؤسسات المالية والمهنية في تعزيز الثقافة الاستثمارية وتطوير قدرات المشاركين في سوق المال الكويتي. فمن خلال تعاوننا مع بورصة الكويت، يسعى كل من المعهد والجمعية إلى تقديم محتوى معرفي وتدريبى قائم على المعايير المهنية العالمية، يساهم في تمكين المستثمرين والمهنيين والطلبة من فهم أدوات الاستثمار الحديثة بصورة أعمق، واتخاذ قرارات أكثر وعياً واستناداً إلى التحليل.»

كما أضافت أبو تلاف بأن تطوير المعرفة بأدوات الدخل الثابت لا يقتصر على التعريف بفئات أصول جديدة، بل يمثل خطوة مهمة نحو بناء سوق أكثر نضجاً وعمقاً، يتمتع فيه المشاركون بقدرة أكبر على تقييم المخاطر والفرص، بما يدعم تطور البيئة الاستثمارية في دولة الكويت.

امتداد لمسيرة التعاون في التوعية المالية

تأتي هذه الندوة الإلكترونية امتداداً لشراكة استراتيجية راسخة بين بورصة الكويت ومعهد وجمعية المحللين الماليين المعتمدين (CFA)، وتجسد جهود البورصة في ترسيخ أسس الاستدامة المؤسسية وتطوير كفاءة المشاركين في السوق، بما يتماشى مع الرؤية الوطنية لدولة الكويت في تحقيق التنوع الاقتصادي وبناء منظومة مالية متطورة ومرنة.

وفي إطار هذا التعاون، تفخر بورصة الكويت بدورها كأول شريك استراتيجي لـ «تحدي أبحاث المحللين الماليين» الموجه لطلبة الجامعات في الكويت، مؤكدة التزامها بالاستثمار في الكوادر الوطنية الشابة والمواءمة بين التعليم الأكاديمي والواقع المهني. تتكامل هذه المبادرات المعرفية لتترجم ممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG) للبورصة، وتوافقها المباشر مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، لا سيما الهدف الرابع (التعليم الجيد) والهدف السابع عشر (الشراكة من أجل الأهداف)، مما يساهم في بناء سوق مال كويتي أكثر نضجاً وعمقاً واستدامة.



استضافتها هيئة تشجيع الاستثمار المباشر و The Business Year

«زين» تشارك في منصة استراتيجية لرسم ملامح الاقتصاد الرقمي للكويت

1 نواف الغربلي: زين تساهم في بناء البنية الرقمية التي تقود التحول الاقتصادي في الدولة

2 الحوار ركز على تحولات المشهد الاقتصادي وفرص الاستثمار المستقبلية والإصلاحات الهيكلية



الوزير عبدالعزيز المرزوق يتوسط نواف الغربلي والمشاركين في الجلسة



الغربلي متحدثاً خلال الجلسة

الرقمية، ورفع كفاءة العمليات المؤسسية، وتحسين تجربة العملاء، إلى جانب تأثيره المباشر في قطاعات حيوية مثل التكنولوجيا المالية، والتأمين، والرعاية الصحية، والتعليم، والمشاريع الحكومية الكبرى.

وأضاف أن توجهات الاستثمار ستشهد تحولاً نوعياً نحو الشركات التي تجمع بين القوة المالية والجاهزية الرقمية والقدرة على توظيف التقنيات المتقدمة لتحقيق قيمة مستدامة.

واختتم الغربلي بالتأكيد على أن المرحلة المقبلة تفتح آفاقاً واسعة أمام الكويت لتعظيم الاستفادة من استقطاب شركات التكنولوجيا العالمية، مشيراً إلى أهمية دمج شركات القطاع الخاص الوطنية كشركاء استراتيجيين في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، بما يساهم في نقل المعرفة، وتعزيز كفاءة التنفيذ، وبناء قدرات وطنية مستدامة تدعم خلق قيمة اقتصادية طويلة الأمد.

مؤكداً أن زين تتبنى نهجاً عملياً في هذا المجال من خلال مبادرات مثل «Zain Insure»، التي تستهدف إعادة تعريف تجربة الخدمات المالية عبر حلول أكثر بساطة وسرعة وشمولية، تتمحور حول احتياجات المستخدم.

وأوضح أن الفرصة لا تقتصر على رقمنة الخدمات القائمة، بل تمتد إلى بناء منظومة مالية رقمية متكاملة تقوم على بنية تحتية قوية، وشركات وطنية موثوقة، وبيئة تنظيمية تواكب الابتكار وتحافظ على التوازن مع متطلبات الحماية.

مرحلة مفصلية

وفي قرآته لمستقبل الأسواق، أشار إلى أن سوق المال الكويتي يقف أمام مرحلة مفصلية تتيح له تحقيق مستويات أعلى من التنوع والارتباط بالاقتصاد الرقمي، مدفوعاً بالتقدم التكنولوجي المتسارع، ولفت إلى أن الذكاء الاصطناعي سيشكل عنصراً محورياً في هذا التحول، نظراً لدوره التكاملي في تطوير البنية التحتية

الكويت، بما يعزز تنافسية الدولة ويدعم تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة. وفي سياق استعراض التطبيقات العملية لهذا التحول، أشار الغربلي إلى نموذج الشراكة الاستراتيجية التي دخلت فيها زين مع شركة العقارات المتحدة، حيث اضطلعت زين بدور محوري في تمكين البنية التحتية الرقمية لمشروع «ضاحية حصة»، أحد أبرز المشاريع العمرانية الحديثة في الكويت، مبيناً أن هذا التعاون يعكس اتساع نطاق قطاع الاتصالات ليتجاوز حدوده التقليدية، ممتداً إلى مجالات نوعية تشمل المجتمعات السكنية الذكية، وتكنولوجيا العقار، وبيئات العمل المتصلة، والمنازل الذكية، وصولاً إلى التجارب المجتمعية المتكاملة المدعومة رقمياً.

بساطة وسرعة

وانتقل الغربلي إلى تسليط الضوء على التكنولوجيا المالية بوصفها أحد أبرز محركات النمو في المرحلة المقبلة،

يتماشى بشكل مباشر مع استراتيجية الشركة في توظيف التكنولوجيا وقطاع الاتصالات كرافعة أساسية للتحول الاقتصادي، مؤكداً أن هذا القطاع لم يعد يقتصر على دوره التقليدي كمزود لخدمات الاتصال، بل تحول إلى بنية تحتية رقمية شاملة تدعم الأفراد، والشركات، والقطاعات الحكومية، والمشاريع الناشئة، والمدن الذكية، بشكل يساهم في إعادة تشكيل الاقتصاد الوطني وتعزيز استدامته وتنافسيته.

منصة تمكينية

وأوضح الغربلي أن هذا التحول يعكس انتقال قطاع الاتصالات في الكويت إلى مرحلة أكثر تقدماً، حيث أصبح منصة تمكينية تخدم مختلف مكونات المنظومة الاقتصادية، بدءاً من الأفراد ورواد الأعمال، مروراً بالشركات والمؤسسات، وصولاً إلى الجهات الحكومية والمشاريع الناشئة والمدن الذكية.

وأشار الغربلي إلى أن هذا التوجه

شاركت زين في الجلسة النقاشية التي نظمتها مجموعة The Business Year الإعلامية العالمية بالتعاون مع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، تحت عنوان: «سلسلة القيادة الفكرية: إطلاق إمكانات السوق الكويتي».

وشهدت نقاشات الجلسة حضور وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالعزيز المرزوق، ونخبة من كبار المسؤولين في القطاعات الحكومية والجهات التنظيمية، وعدد من قادة مؤسسات القطاع الخاص، والمؤسسات المالية والاقتصادية، إلى جانب ممثلين عن مجتمع الأعمال، حيث مثل شركة زين الكويت الرئيس التنفيذي نواف الغربلي. تناولت فعاليات الجلسة التحولات المتسارعة في المشهد الاقتصادي الكويتي، وفرص الاستثمار المستقبلية، إلى جانب الإصلاحات الهيكلية المطلوبة لدعم مسار التنوع الاقتصادي طويل الأمد، في إطار مستهدفات رؤية الكويت 2035.

وقدم الرئيس التنفيذي لـ زين الكويت

تطوير سوق المال وتوسيع قاعدة المستثمرين

على صعيد مخرجات الجلسة، تناولت النقاشات مجموعة من المحاور الحيوية، شملت تطوير سوق المال، وتوسيع قاعدة المستثمرين، وتسريع تبني الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب الدور المحوري للتكنولوجيا في دفع مسار التنوع الاقتصادي في الكويت.

وشدد المشاركون على أهمية ترسيخ التكامل بين الجهات الحكومية، والشركات الوطنية، وشركاء التكنولوجيا العالميين، بما يدعم تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الكبرى ويساهم في بناء منظومة رقمية متقدمة ومستدامة داخل الدولة.



صورة جماعية للمشاركين

الأسبوعية والشهرية لحساب النجمة

«التجاري» يعلن عن الراشحين في السحوبات

السحوبات، فإنه يمكن فتح الحساب فقط بإيداع 200/- دينار كويتي، ويجب أن يكون في الحساب مبلغ لا يقل عن 200/- دينار كويتي للتأهل ودخول جميع السحوبات على كل الجوائز التي يقدمها الحساب، فكلما زاد رصيد العميل زادت فرصته للفوز، فضلاً عن المزايا الإضافية التي يوفرها الحساب، إذ يحصل العميل على بطاقة سحب آلي ويستطيع الحصول على بطاقة ائتمان بضمان الحساب وكذلك الحصول على كل الخدمات المصرفية من البنك التجاري الكويتي. وأوضح البنك أن حساب النجمة متاح للجميع، وبإمكان أي شخص فتح حساب النجمة والإطلاع على مزايا الحساب من خلال تطبيق CBK Mobile بخطوات بسيطة ومن أي مكان وفي أي وقت.

● مريم عيسى عبدالصمد الصفار
● محمد بنه متعب الخرينج
● أمينة عباس سبهان الصالح
الرابح في سحب حساب النجمة الشهري - جائزة 20,000/- دينار كويتي من نصيب الفائز
● جاسم محمد مختار بهمن
ومن المعروف أن جوائز «حساب النجمة» مميزة بتنوع المبالغ المقدمة، حيث تتضمن سحوبات أسبوعية بقيمة 5,000/- دينار كويتي، وشهرية بقيمة 20,000/- دينار كويتي، بالإضافة إلى جائزة نصف سنوية بقيمة 500,000/- دينار كويتي، والجائزة السنوية الكبرى بقيمة 1,500,000 دينار كويتي. وعن آلية فتح حساب النجمة والتأهل لدخول

أجرى البنك التجاري سحوباته الأسبوعية والشهرية على حساب النجمة لشهر مايو 2026، حيث تم إجراء السحب يوم الأربعاء الموافق 10 يونيو 2026 بحضور ممثلين عن الإدارات الداخلية المختصة في البنك، إلى جانب مدققين خارجيين من شركة RSM ومكتب جرانث ثورنتون الكويت Grant Thornton. وقد قام البنك بتغطية السحب مباشرة عبر قناة البنك التجاري الكويتي على منصة اليوتيوب وعلى حساباته في وسائل التواصل الاجتماعي، وجاءت النتيجة على النحو التالي:
الرابح في سحوبات حساب النجمة الأسبوعية - جائزة 5,000/- دينار كويتي من نصيب الفائزين
● بريجيتي ابراهيم رجب



نحقق الأطلام منذ 1997

واليوم الرحلة مستمرة

التجاري
Al-Tijari

تطوير الكوادر ركنية أساسية لرفع الإنتاجية وتعزيز الابتكار

بيت التمويل الكويتي يحتفي بأكثر من 100 موظف ضمن برنامج «إنجاز»

الحماد: الاستثمار في رأس المال البشري يعزز الريادة ويقود النمو المستدام



أحمد الحماد



خالد الشملان وأحمد الحماد وعبدالله الحداد في تكريم الموظفين



رئيسية لتعزيز ريادة البنك وقيادة النمو المستدام، مبيّن أن إدارة الموارد البشرية تواصل دعم التطور الأكاديمي والمهني للموظفين من خلال تقديم برامج تدريبية متقدمة تتماشى مع أفضل المعايير العالمية، بما يساهم في إعداد كوادر قادرة على مواجهة التحديات وتحقيق التميز.

ولفت الحماد إلى أن الشهادات المهنية التي حصل عليها الموظفون ستعكس إيجاباً على أدائهم من خلال رفع مستوى الإنتاجية، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز الابتكار، إلى جانب نقل المعرفة داخل بيئة العمل.

واختتم الحفل بالتأكيد على أهمية الاستمرار في تنمية القدرات البشرية بما يحقق تطلعات الموظفين ويدعم أهداف بيت التمويل الكويتي في المحافظة على الريادة في القطاع المصرفي.

أعلن بيت التمويل الكويتي عن تكريم أكثر من 100 موظف وموظفة من الحاصلين على شهادات مهنية متخصصة وخريجي برنامج البعثات ضمن برنامج «إنجاز»، وذلك في إطار جهوده المستمرة لتطوير رأس المال البشري وتعزيز الكفاءات الوطنية.

وأقيم حفل التكريم بحضور الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي، خالد يوسف الشملان، ورئيس الموارد البشرية والتحول للمجموعة بالتكليف، أحمد حمد الحماد، وفريق الإدارة التنفيذية.

ويعد برنامج «إنجاز» إحدى المبادرات الاستراتيجية التي يتبناها بيت التمويل الكويتي تقديراً وتكريماً لموظفيه، حيث يركز البرنامج على تشجيع الكوادر على الحصول على شهادات مهنية معتمدة في مجالات مصرفية ومالية وإدارية



الإدارة التنفيذية في مقدمة الحضور

11 فائزاً جديداً ضمن أكبر برنامج سحب من نوعه في الكويت رنا النجار تفوز بجائزة الـ 125 ألف دينار كويتي في سحب «الجوهرة» من «الوطني»

1 «الوطني» يحرص على اتباع أعلى معايير العدالة وتكافؤ الفرص في إجراء السحوبات

2

1 النصف: برنامج «الجوهرة» يرسخ مكانته كأبرز برنامج سحب من نوعه في الكويت



هشام النصف



أقام بنك الكويت الوطني فعالية مميزة في مبنى الرئيسي، أعلن خلالها أسماء 11 فائزاً جديداً في سحب حاسبي «الجوهرة» و«الجوهرة جونيور»، بحضور عدد من مسؤولي البنك، فيما جرى نقل عملية السحوبات مباشرة عبر منصات التواصل الاجتماعي الخاصة به، تأكيداً للالتزام بالشفافية وتعزيزاً لتواصله مع عملائه.

شهدت الفعالية أجواءً حماسية تعكس المكانة الراقية لبرنامج «الجوهرة» كأحد أبرز برامج الادخار في الكويت، حيث يواصل البنك من خلاله تقديم تجربة متكاملة تجمع بين الادخار وفرص الفوز بجوائز مالية قيمة.

وأُسفرت نتائج السحب عن فوز عميلة بنك الكويت الوطني رنا عبدالرضا عباس النجار بجائزة السحب الشهري لحساب «الجوهرة» البالغة قيمتها 125 ألف دينار كويتي، كما تم الإعلان عن فوز 3 عملاء ضمن سحب «الجوهرة» الأسبوعي بجائزة تبلغ قيمتها 20 ألف دينار كويتي لكل منهم.

إضافة إلى ذلك، تم إجراء السحب الشهري لحساب «الجوهرة جونيور»، والذي أسفر عن فوز 7 عملاء، بواقع 3 فائزين بجوائز نقدية قيمة كل منها 1,000 دينار كويتي، و4 فائزين بجوائز بقيمة 500 دينار كويتي لكل منهم، في إطار حرص البنك على تشجيع ثقافة الادخار لدى فئة الشباب.

وقد أجريت جميع السحوبات بحضور وتحت إشراف ومراقبة ممثلي شركتي التدقيق العالميتين «ديلويت» و«جرانت ثورنتون»، بما يعكس التزام بنك الكويت الوطني بأعلى مستويات الشفافية والمصداقية.

قيمة مضافة

وبهذه المناسبة، قال رئيس الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت

الأولى، إضافة إلى الدخول التلقائي في السحوبات الأسبوعية والشهرية وسحوبات الجائزة الكبرى عند بلوغ الرصيد 5,000 دينار كويتي أو أكثر.

يُذكر أن القيمة الإجمالية لجوائز حساب «الجوهرة» تبلغ نحو 5 ملايين دينار كويتي سنوياً، موزعة بين جوائز أسبوعية بقيمة 20 ألف دينار كويتي، وجائزة شهرية بقيمة 125 ألف دينار كويتي، إلى جانب الجائزة الكبرى البالغة مليون دينار كويتي والتي يتم السحب عليها ثلاث مرات سنوياً.

ويواصل بنك الكويت الوطني من خلال هذه برنامج سحب «الجوهرة» تعزيز القيمة المقدمة لعملائه عبر حلول مصرفية مبتكرة تجمع بين الادخار والجوائز، بما يعزز مكانته كشريك مصرفي موثوق بوابك تطلعات عملائه ويقدم تجربة مصرفية متكاملة وفق أعلى المعايير العالمية.

أن البرنامج يمثل إحدى الركائز الأساسية في استراتيجية «الوطني» الهادفة إلى دعم الشمول المالي وتقديم حلول ادخارية مبتكرة لمختلف شرائح المجتمع.

معايير العدالة

وأكد النصف أن البنك يحرص على ترسيخ أعلى معايير العدالة وتكافؤ الفرص، من خلال إخضاع جميع السحوبات لإشراف جهات تدقيق عالمية مستقلة، إلى جانب تطبيق آليات دقيقة تضمن توزيع فرص الفوز على أكبر عدد ممكن من العملاء، حيث لا يدخل الفائز في أي سحب جديد لمدة 90 يوم عمل، فيما يتم استبعاد الفائزين بجوائز بقيمة 50 ألف دينار كويتي أو أكثر لمدة عام كامل.

وأوضح أن حساب «الجوهرة» للتوفير يمنح العملاء مزايا تنافسية، من بينها فائدة إضافية تصل إلى 1.5% للسنة

وأضاف أن الإعلان عن 11 فائزاً جديداً يعكس التزام البنك المستمر بمكافأة عملائه وتحفيزهم على الادخار، مشيراً إلى

يقدمه من قيمة مضافة حقيقية تجمع بين تعزيز ثقافة الادخار وإتاحة فرص الفوز بجوائز قيمة.

الوطني، هشام النصف: «يواصل برنامج سحب «الجوهرة» ترسيخ مكانته كأبرز برنامج سحب من نوعه في الكويت، لما

الفائزون في السحوبات

- فضه محمد المهلهل الخالد - سحب الجوهرة الأسبوعي - 20 ألف دينار
- طارق هلال حفر الجميلي - سحب الجوهرة الأسبوعي - 20 ألف دينار
- عبدالله صالح محمد امين - سحب الجوهرة الأسبوعي - 20 ألف دينار
- رنا عبدالرضا عباس النجار - سحب الجوهرة الشهري - 125 ألف دينار
- رقية يوسف سعود نقي - سحب الجوهرة جونيور الشهري - 1000 دينار
- الاء محمد عبدالعزيز العلي - سحب الجوهرة جونيور الشهري - 1000 دينار
- عبدالله مشعل فهد الظفيري - سحب الجوهرة جونيور الشهري - 1000 دينار
- طارق محمد عبدالرزاق الكندري - سحب الجوهرة جونيور الشهري - 500 دينار
- فاطمة سيد موسى سيد على سيد مصطفى - سحب الجوهرة جونيور الشهري - 500 دينار
- بدر ولاء كاظم القلاف - سحب الجوهرة جونيور الشهري - 500 دينار
- رقيه حسين سعود القطان - سحب الجوهرة جونيور الشهري - 500 دينار

بجائزة قدرها 1000 دينار لكل منهم

بنك الخليج يعلن 10 فائزين في سحب «مليونير الدانة» الشهري

سحب المليون دينار يقام في 8 يوليو المقبل تحت إشراف مكاتب تدقيق عالمية



جانب من فعاليات السحب تحت إشراف مكاتب التدقيق

سبتمبر المقبل، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية للجوائز إلى 3,500,000 دينار، وتشمل الجائزة الكبرى بقيمة 1,500,000 دينار، وجائزة بقيمة 1,000,000 دينار، إضافة إلى خمسة فائزين بجائزة قدرها 200,000 دينار لكل منهم، في خمس سحب مختلفة على مدار العام.

تمكين العملاء

يذكر أن حساب «مليونير الدانة» من بنك الخليج أحد أبرز حسابات التوفير المرتبطة بالجوائز في دولة الكويت، إذ يواصل منذ إنطلاقه عام 1998 تمكين العملاء من بناء مستقبل مالي أكثر استقراراً.

وقد صُمم الحساب لتعزيز ثقافة الادخار، ليكون خياراً مناسباً لكافة شرائح المجتمع، من الأطفال إلى البالغين، ومن مختلف الجنسيات. ويتيح الحد الأدنى للإيداع، والبالغ 200 دينار، للعملاء التأهل للدخول في جميع السحوبات، بما فيها سحب المليون دينار والمليون ونصف المليون دينار، مما يوفر فرصاً متعددة للربح على مدار العام. كما تزداد فرص الفوز كلما ارتفعت قيمة المدخرات وطالت مدة الاحتفاظ بها، وذلك ضمن برنامج ولاء متميز يعزز تجربة العملاء.

ويتميز الحساب بمرونة كاملة في

ضمن جهوده المتواصلة لمكافأة عملائه، وتحت إشراف مكاتب تدقيق عالمية، أعلن بنك الخليج 10 فائزين في السحب الشهري عن شهر مايو الماضي، وبجائزة قدرها 1000 دينار لكل منهم.

وكان بنك الخليج قد أعلن عن 120 فائزاً مؤخراً في السحب ربع السنوي الأول لعام 2026، إلى جانب السحوبات الشهرية لشهري فبراير ومارس، وحصل كل منهم على جائزة قدرها 1000 دينار، وقبل ذلك توجّ بنك الخليج 272 فائزاً من عملاء حساب الدانة في السحوبات المؤجلة عن عام 2025، بقيمة إجمالية قاربت 3.3 ملايين دينار كويتي، تضمنت الإعلان عن مليونيرين جديدين ليضموا إلى قائمة المليونيرات التي يواصل البنك صناعتها منذ عام 1998.

علي صعيد متصل، يتربّع عملاء حساب «مليونير الدانة» الإعلان عن الفائز في سحب الـ 1,000,000 دينار في 8 يوليو المقبل، بالإضافة إلى إعلان 10 فائزين في السحب الشهري عن شهر يونيو بجائزة ألف دينار لكل منهم. علماً أن آخر موعد للإيداع والتأهل للسحب المقبل بقيمة 200,000 دينار كويتي هو 30 يونيو 2026.

ويطلق بنك الخليج نظاماً جديداً لسحوبات «مليونير الدانة» اعتباراً من

الفائزون العشرة:

- 1 - بدر فواز صالح الشايجي
- 2 - أحمد عبد الله محمد صالح
- 3 - محمد فاضل عباس علم دار
- 4 - أحمد عبد الحميد علي أكبر
- 5 - هاله سراج قاضي
- 6 - علي مطلق خلف العازمي
- 7 - سميرة بردويل
- 8 - فهد زبير أحمد كوكر
- 9 - ليلى على حسين شرف
- 10 - مجدي محمد فكري الجبيلي

عمليات الإيداع والسحب في أي وقت، مع استمرار أهلية العميل للدخول في السحوبات. ويعد حساب «مليونير الدانة» أكثر من مجرد حساب توفير، إذ يمثل تجربة ادخارية متكاملة تجمع بين الانضباط المالي وفرص الفوز، بما يعكس التزام بنك الخليج بتمكين عملائه من تحقيق أهدافهم المالية بثقة واستدامة.

بالتزامن مع انتقاله إلى مقره الجديد

«بوبيان» يطور تجربة عملائه عبر فرعته الرئيسي بحلته الجديدة

1

بشار الدوب: الفرع الجديد يعكس هوية «بوبيان» ويجسد رؤيته للفرع المستقبلية

2

خدمات مصرفية تجمع بين الحلول الرقمية والخدمة الشخصية ضمن منظومة متكاملة ترنقي بتجربة العملاء



بشار الدوب

في خطوة تعكس استمرار استثماراته في تطوير بنيتها المصرفية وتعزيز تجربة العملاء، افتتح بنك بوبيان فرعته الرئيسي بحلته الجديدة داخل مقره الرئيسي الجديد، ليقدم نموذجاً متطوراً للفرع المصرفية المستقبلية، يجمع بين الحلول الرقمية والخدمة الشخصية، ويوفر تجربة مصرفية متكاملة تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء.

ويجسد رؤيته للفرع المستقبلية

ويجسد الفرع الرئيسي الهوية المؤسسية لبنك «بوبيان»، ويجسد توجهاته المستقبلية في تطوير تجربة العملاء والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة لهم، بما ينسجم مع مكانته الرائدة في الابتكار والتميز في خدمة العملاء.

وبهذه المناسبة، قال المدير العام للخدمات المصرفية الشخصية في بنك بوبيان بشار الدوب «افتتاح الفرع الرئيسي الجديد ليس مجرد مساحة مصرفية، بل تجسيد لهوية بوبيان ورؤيته، وترجمة عملية لمواصلة الاستثمار في تقديم خدمات مصرفية أكثر مرونة وكفاءة، ضمن بيئة مصرفية متكاملة أكثر تطوراً خلال المرحلة المقبلة».

وأضاف «صُمم الفرع ليكون نموذجاً عملياً للفرع المستقبلية، من خلال توظيف الحلول الرقمية لتبسيط الإجراءات وتسريع إنجاز المعاملات، مع المحافظة على التواصل المباشر مع العملاء، بما يساهم في تعزيز كفاءة الخدمة ورفع مستويات الراحة والمرونة للعملاء».

وأشار إلى أن الفرع يتيح استقبال مختلف شرائح العملاء، إلى جانب توفير مساحات مخصصة لاستقبال عملاء المصرفية الخاصة وعملاء بريميم وبلاتينيوم، بما يعزز من تقديم خدمات

تجربة مصرفية أكثر تميزاً

وأشار إلى أن الفرع يتيح استقبال مختلف شرائح العملاء، إلى جانب توفير مساحات مخصصة لاستقبال عملاء المصرفية الخاصة وعملاء بريميم وبلاتينيوم، بما يعزز من تقديم خدمات

صناديق أمانات بمعايير متقدمة

وفي إطار حرص البنك على توفير خدمات ذات قيمة مضافة، يوفر الفرع خدمة صناديق الأمانات وفق أعلى معايير الأمان والسرية والخصوصية، بما يتيح للعملاء حفظ مقتنياتهم الشخصية والثمينة.

وأشار الدوب إلى أن البنك يعمل حالياً على تطوير هذه الخدمة خلال المرحلة المقبلة عبر توفير صناديق أمانات آلية بالكامل باستخدام أحدث التقنيات المتخصصة (Full Automated Safety Boxes)، بما يعزز مستويات الراحة والأمان، ويوفر تجربة أكثر موثوقية تعتمد على الحلول الآلية المتطورة.

كوادر مصرفية تصنع الفرق

وأكد الدوب أن التكنولوجيا تمثل عاملاً مهماً في تطوير الخدمات المصرفية، إلا أن العنصر البشري يبقى الركيزة الأساسية في تقديم تجربة مصرفية متميزة، مشيراً إلى أن الفرع الجديد يضم فريقاً من الكوادر المصرفية المؤهلة وذات الخبرات العالية القادرة على تقديم الخدمات والاستشارات المصرفية المختلفة وفق أعلى مستويات الاحترافية.

وأضاف أن ما يميز تجربة بنك بوبيان لا يقتصر على تطوير الفروع أو الخدمات الرقمية فحسب، بل يمتد إلى الاستثمار المستمر في الكفاءات البشرية وتعزيز ثقافة خدمة العملاء التي أصبحت جزءاً أصيلاً من هوية البنك وقيمه المؤسسية.

الريادة في خدمة العملاء

واختتم الدوب تصريحه بالتأكيد

على أن افتتاح الفرع الرئيسي يعكس التزام بنك بوبيان بمواصلة تطوير تجربة العملاء، ووضع العميل في صميم مختلف القرارات والمبادرات التطويرية، انطلاقاً من قناعته بأن القرب من العملاء وفهم احتياجاتهم يمثلان الأساس الحقيقي للنجاح المستدام.

وأشار إلى أن هذا النهج انعكس في العديد من الجوائز والتقدير التي حصدها البنك في مجال خدمة العملاء، وفي مقدمتها جوائز «أفضل بنك إسلامي في جودة خدمة العملاء في الكويت» لعام 2025، وذلك وفقاً لمؤشر «سيرفس هيرو» لقياس رضا العملاء، حيث واصل بنك بوبيان ترسيخ مكانته كأحد أبرز المؤسسات المصرفية الرائدة في هذا المجال، محافظاً على هذا التميز لـ 16 عام على التوالي.

من خلال حلقة نقاشية جديدة لقادة الفكر

الكويت تدعم رؤية 2035 «إطلاق العنان لإمكانات السوق الكويتي»

1

عبد الرحمن الخنة: تدخل الكويت مرحلة جديدة من الفرص الواعدة مدفوعة بمؤسسات راسخة

2

علي خليل: قناعة وطنية متزايدة بأهمية دور القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية الاقتصادية



عقدت النسخة الأحدث من سلسلة حلقات قادة الفكر تحت عنوان «إطلاق العنان لإمكانات السوق الكويتي»، والتي نظمتها هيئة تشجيع الاستثمار المباشر (KDIPA) بالتعاون مع مجلة «ذا بيزنس بير» في برج الحمراء، بمشاركة نخبة من المسؤولين الحكوميين وقادة الأعمال وممثلي القطاع الخاص، لمناقشة تطورات المشهد الاقتصادي في الكويت وأفاق الاستثمار المستقبلية.

وفي إطار جهود دولة الكويت لتحقيق أهداف رؤية الكويت 2035 وتعزيز التنوع الاقتصادي، وفرت الفعالية منصة حوار رفيعة المستوى جمعت بين قادة القطاعين العام والخاص، وسلطت الضوء على الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى تطوير بيئة الأعمال وتعزيز جاذبية الكويت للاستثمار.

وأكدت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دعم النمو الاقتصادي، واستقطاب الاستثمارات النوعية، وتعزيز القدرة التنافسية لدولة الكويت على المستويين الإقليمي والدولي. وركزت النقاشات على الإصلاحات التنظيمية الهادفة إلى توسيع نطاق

شراكة وثيقة بين القطاعين العام والخاص وسوق رأس مال نشط وفعال». بدوره، قال عبدالله سليمان الحداد، الرئيس التنفيذي لشركة كي إف إتش كابيتال: «مع استمرار التعاون والدعم التنظيمي، نرى إمكانات كبيرة للنمو والابتكار وتوسيع الشراكات الدولية». كما أكد عبد الرحمن الخرافي، الرئيس

رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي، والسيد مهند الصانع، الرئيس التنفيذي لشركة الموازي كابيتال، حيث قدموا رؤاهم حول تطور البيئة الاستثمارية في الكويت ودور القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي المستدام. وخرجت الحلقة النقاشية بمجموعة من الرؤى والأفكار القيمة التي أكدت أهمية مواصلة التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية لتحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية لدولة الكويت. وأقيمت الفعالية بدعم من عدد من الرعاة والشركاء، من بينهم بيوت القابضة، وبيت التمويل الكويتي (KFH)، وزين، والمركز المالي الكويتي (Markaz)، وزاد للتكنولوجيا المالية، والموازي كابيتال.

ضغوط البنوك والمواد الأساسية تقود السوق للتراجع

«تاسي» يفقد 103 نقاط ويهبط دون 11100 نقطة

الراجحي والأهلي وأرامكو تتصدر الأسهم الأكثر تداولاً بالقيمة

السيولة تجاوزت ٥.٧ مليار ريال وسط تفوق واضح للأسهم الخاسرة

لإنشاء مجمع مدارس في حي ضاحية خزام بمدينة الرياض، في خطوة تعكس استمرار التوسع في القطاع التعليمي والاستفادة من الطلب المتنامي على خدمات التعليم الأهلي.

وفي القطاع العقاري، أعلنت شركة دار الماجد العقارية توقيع اتفاقية مع صندوق جدوى المنزل العقاري وتعيينها مطوراً حصرياً للمشروع، وهو ما يعزز من حضور الشركة في المشاريع السكنية والتطويرية خلال المرحلة المقبلة.

ويرى مراقبون أن هذه الإعلانات تؤكد استمرار النشاط الاستثماري والتوسعي لدى عدد من الشركات المدرجة رغم التحديات التي تواجه الأسواق المالية.

أرقام تاريخية

شهدت الجلسة تسجيل عدد من المستويات التاريخية الجديدة لبعض الأسهم، حيث وصل سهم رسن أداءه القوي وسجل قمة تاريخية جديدة عند 156.5 ريال بعد ارتفاعه بنسبة 0.32%.

كما أغلقت أسهم بوبا العربية وحي أي جي عند أعلى مستوياتها خلال 52 أسبوعاً، في إشارة إلى استمرار الزخم الإيجابي في قطاع التأمين.

وفي المقابل، تعرضت بعض الأسهم لضغوط قوية دفعتها إلى تسجيل مستويات تاريخية متدنية، حيث هبط سهم تكوين إلى 4.99 ريال مسجلاً أدنى مستوى في تاريخه.

كما سجل سهم الدواء قاعاً تاريخياً جديداً عند 43.28 ريال، فيما أغلقت أسهم أخرى من بينها الكيترني عند أدنى مستوياتها خلال 52 أسبوعاً.

استمرار الإنفاق الحكومي ومشروعات التحول الاقتصادي

يأتي تراجع السوق السعودية في وقت تتزايد فيه التحديات الخارجية المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية وتقلبات أسعار النفط وتوجهات السياسة النقدية العالمية، وهي عوامل تفرض حالة من الحذر على المستثمرين.

ورغم الضغوط الحالية، لا تزال السوق تستند إلى عوامل دعم مهمة تشمل قوة الاقتصاد السعودي واستمرار الإنفاق الحكومي ومشروعات التحول الاقتصادي الكبرى، إضافة إلى النتائج المالية الجيدة التي حققها العديد من الشركات المدرجة. ومن المتوقع أن تظل حركة السوق خلال الجلسات المقبلة مرتبطة بتطورات المشهد العالمي وأداء أسعار النفط وتدفعات السيولة المحلية، مع استمرار المستثمرين في التركيز على الأسهم ذات الأساسيات القوية والفرص المرتبطة بالنمو الاقتصادي طويل الأجل.



قطاعات رابحة

القطاع. كما سجل قطاع السلع الرأسمالية مكاسب بلغت 0.79%، مستفيداً من الأداء الإيجابي لبعض الشركات الصناعية التي تمكنت من مقاومة موجة التراجعات التي طالت معظم السوق. ويؤكد هذا الأداء أن السوق لا تزال تشهد فرصاً انتقائية في عدد من القطاعات والأسهم القادرة على تحقيق نمو تشغيلي أو الاستفادة من عوامل خاصة بالشركات نفسها.

ورغم الأداء السلبي للسوق، نجحت بعض القطاعات في تحقيق مكاسب لافتة خلال الجلسة، وعلى رأسها قطاع المنتجات المنزلية والشخصية الذي تصدر قائمة القطاعات المرتفعة بنسبة 4.49%. وجاءت هذه المكاسب بدعم مباشر من ارتفاع سهم الماجد للعود بالنسبة نفسها تقريباً، ليصل إلى مستوى 142 ريالاً، مستفيداً من استمرار الطلب على السهم وتحسن النظرة الاستثمارية تجاه

بنسبة 3.79%. وفي المقابل، قاد سهم جاز قائمة الأسهم المرتفعة بعد صعوده بنسبة 6.06% ليغلق عند 16.62 ريالاً، بينما ارتفع سهم ارتيكس بنسبة 5.07% ليستقر عند 11.20 ريال.

وتعكس هذه التحركات استمرار النشاط المضاربي على عدد من الأسهم الصغيرة والمتوسطة، في وقت تركزت فيه الضغوط على كثير من الأسهم القيادية.

السيولة والأسهم النشطة

حافظت الأسهم القيادية على صدارتها من حيث قيم التداول خلال الجلسة، حيث جاء مصرف الراجحي في المركز الأول بسيولة بلغت 470.45 مليون ريال. وحل سهم أرامكو السعودية في المرتبة

مصرف الراجحي بنسبة 0.96%، ما ساهم بشكل مباشر في دفع المؤشر إلى المنطقة الحمراء.

ويرى محللون أن استمرار الضغوط على القطاعين يعكس حالة الحذر السائدة بين المستثمرين تجاه القطاعات المرتبطة بالنمو الاقتصادي والدورات الاستثمارية.

تحركات الأسهم

على مستوى الأسهم الفردية، تصدر سهم أسمنت ينبع قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً بعد هبوطه بنسبة 6.45% ليغلق عند 15.51 ريالاً.

وجاء سهم رؤوم في المرتبة الثانية ضمن قائمة الخاسرين بعد انخفاضه بنسبة 4.29%، فيما تراجع سهم أمك

الرئيسي وراء تراجع السوق، إذ سجل قطاع المواد الأساسية أكبر الخسائر بين القطاعات الكبرى بانخفاض بلغت نسبته 2%.

وجاء هذا الأداء نتيجة الضغوط التي تعرضت لها أسهم بارزة في القطاع، حيث تراجع سهم ينساب بنسبة 3.60%، فيما انخفض سهم معادن بنسبة 3.46%، وهبط سهم سابك للمغذيات الزراعية بنسبة 3.45%.

كما واصل قطاع البنوك ممارسة ضغوطه على المؤشر العام بعد تراجعته بنسبة 1.34%، في ظل انخفاض عدد من الأسهم المصرفية القيادية التي تمثل ثقلًا كبيراً في السوق.

وتراجع سهم البنك الأهلي السعودي بنسبة 2.29%، بينما انخفض سهم

أدنى سوق الأسهم السعودية جلسة الأربعاء على تراجع ملحوظ وسط ضغوط بيعية شملت معظم القطاعات والأسهم القيادية، في وقت استمرت فيه حالة الحذر لدى المستثمرين مع ترقب التطورات الاقتصادية العالمية وتحركات الأسواق الدولية وأسعار الطاقة.

وفقد مؤشر السوق الرئيسية «تاسي» نحو 102.73 نقطة تعادل 0.92% من قيمته، ليغلق عند مستوى 11,012.64 نقطة، مواصلاً التحرك بالقرب من أدنى مستوياته خلال الجلسة بعد فشل محاولات التعافي التي شهدتها التداولات الصباحية.

ويعكس الأداء المسجل خلال الجلسة استمرار سيطرة البائعين على اتجاه السوق، خاصة في الأسهم القيادية ذات الأوزان المؤثرة، والتي تعرضت لضغوط متواصلة أدت إلى تراجع المؤشر العام رغم وجود بعض الأسهم والقطاعات التي تمكنت من تحقيق مكاسب محدودة. كما أظهرت حركة التداول أن المستثمرين فضلوا تبني نهج أكثر تحفظاً في ظل حالة عدم اليقين التي تسيطر على الأسواق العالمية، خصوصاً مع استمرار التوترات الجيوسياسية وتقلبات أسعار النفط وتوقعات أسعار الفائدة العالمية.

تداولات نشطة

شهدت الجلسة تداولات نشطة نسبياً من حيث السيولة، حيث بلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 5.75 مليار ريال، توزعت على أكثر من 237.68 مليون سهم تم تنفيذها عبر آلاف الصفقات على مختلف قطاعات السوق.

ورغم النشاط الملحوظ في السيولة، فإن اتجاه الأموال جاء في أغلبه نحو عمليات إعادة تمركز وانتقائية بين الأسهم، بدلاً من بناء مراكز استثمارية جديدة واسعة النطاق.

وأظهرت البيانات تفاقماً واضحاً للأسهم المتراجعة، حيث انخفضت أسعار 177 شركة مقابل ارتفاع 83 شركة فقط، فيما استقرت أسهم 10 شركات دون تغيير.

ويُنظر إلى هذا التوزيع على أنه مؤشر على اتساع نطاق الضغوط البيعية وعدم اقتصرها على عدد محدود من الأسهم أو القطاعات.

البنوك والمواد الأساسية

شكلت القطاعات القيادية العامل

177 شركة تتراجع مقابل صعود 83 سهماً.. والمواد الأساسية والبنوك تضغطان بقوة

التغير	2026/06/10	2026/06/09	الشركة	التغير
(% 6.45)	15.51	16.58	أسمنت ينبع	6.06%
(% 4.29)	66.90	69.90	رؤوم	5.07%
(% 3.79)	71.00	73.80	أمك	4.49%
(% 3.60)	30.54	31.68	ينساب	3.88%
(% 3.46)	58.55	60.65	معادن	3.36%
(% 3.45)	126.00	130.50	سابك للمغذيات الزراعية	2.89%
(% 3.42)	14.10	14.60	نايس ون	2.78%
(% 3.36)	33.98	35.16	تالكو	2.55%
(% 3.00)	13.26	13.67	جاهز	2.28%
(% 2.94)	14.85	15.30	هرفي للأغذية	2.26%

التغير	2026/06/10	2026/06/09	الشركة	التغير
(% 6.06)	16.62	15.67	جاز	6.06%
(% 5.07)	11.20	10.66	ارتيكس	5.07%
(% 4.49)	142.00	135.90	للاجد للعود	4.49%
(% 3.88)	101.70	97.90	للوارد	3.88%
(% 3.36)	129.20	125.00	لوبريف	3.36%
(% 2.89)	120.90	117.50	كابلات الرياض	2.89%
(% 2.78)	61.00	59.35	أفالون فارما	2.78%
(% 2.55)	6.43	6.27	سماسكو	2.55%
(% 2.28)	26.90	26.30	الإعادة السعودية	2.28%
(% 2.26)	13.60	13.30	للملكة	2.26%

«طلبات» يسجل أعلى إغلاق له خلال 2026

سوق دبي يفقد 27 نقطة رغم تداولات بـ845 مليون درهم

«طلبات هولدينغ» يقفز 2.3% ويواصل تسجيل مستويات قياسية جديدة هذا العام

2

المؤشر يتراجع 0.5% إلى 5758 نقطة وسط ضغوط من الأسهم العقارية الكبرى

1

كما انخفض سهم الاتحاد العقارية بنسبة 1.2% ليصل إلى 0.673 درهم، مع تداولات تجاوزت 16 مليون سهم. وامتدت التراجعات إلى سهم الخليج للملاحة القابضة الذي فقد 1.9% من قيمته ليغلق عند 3.06 درهم، بعد تداول أكثر من 12 مليون سهم. وتعكس هذه التحركات عمليات إعادة تموضع من جانب المستثمرين بين القطاعات المختلفة، إلى جانب توجه بعض المحافظ لجني الأرباح في الأسهم التي سجلت ارتفاعات قوية خلال الأشهر الماضية.

«طلبات» يخطف الأضواء

على الجانب الآخر، برز سهم طلبات هولدينغ كأبرز نجوم الجلسة، بعدما ارتفع بنسبة 2.3% ليغلق عند 1.31 درهم، مواصلاً تسجيل أعلى مستوياته خلال عام 2026. واستحوذ السهم على صدارة التداولات من حيث الحجم، بعدما تجاوزت الكميات المتداولة عليه 139 مليون سهم، ما يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بالسهم والزخم القوي الذي يحظى به منذ بداية العام. كما سجل سهم العربية للطيران أداءً إيجابياً، مرتفعاً بنسبة 1.5% ليغلق عند 4.77 درهم، وسط تداولات تجاوزت 4 ملايين سهم. وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات في سوق دبي المالي نحو 845 مليون درهم، وهو مستوى يعكس استمرار النشاط الاستثماري رغم تراجع المؤشر العام. كما يشير تركّز السيولة في عدد من الأسهم القيادية وأسهم النمو إلى استمرار بحث المستثمرين عن الفرص الاستثمارية القادرة على تحقيق عوائد أفضل في بيئة سوقية تتسم بالحدّ والترقب. وتؤكد نتائج جلسة الأربعاء أن سوق دبي المالي ما زال يحتفظ بمستويات جيدة من السيولة والزخم، رغم الضغوط التي تواجه بعض القطاعات، فيما يظل أداء الأسهم القيادية وقدرتها على جذب الاستثمارات العامل الأكثر تأثيراً في تحديد اتجاهات السوق خلال المرحلة المقبلة.

والحد من التقلبات الحادة التي قد تؤثر على قرارات المستثمرين، خصوصاً خلال الفترات التي تشهد تغيرات اقتصادية أو جيوسياسية مؤثرة على الأسواق. ويؤكد استمرار هذه السياسة حرص الجهات الرقابية على توفير بيئة تداول أكثر توازناً، مع مراجعة مستمرة للإجراء وفقاً لمتطلبات السوق ومستويات السيولة وحركة المستثمرين.

العقارات تحت الضغط

تعرضت الأسهم العقارية لضغوط ملحوظة خلال جلسة الأربعاء، وكان في مقدمتها سهم إعمار العقارية الذي تراجع بنسبة 1.4% ليغلق عند 11.06 درهم، وسط تداولات نشطة تجاوزت 20 مليون سهم.

لعمليات جني أرباح بعد المكاسب التي سجلتها خلال الفترات الماضية. ورغم التراجع، لا يزال المؤشر يتحرك عند مستويات مرتفعة نسبياً مقارنة ببداية العام، مدعوماً بالأداء القوي لعدد من القطاعات الاقتصادية والشركات المدرجة ذات الثقل السوقي الكبير.

استمرار الإجراءات الاحترازية

تواصل أسواق المال الإماراتية تطبيق الإجراءات الاحترازية الخاصة بالحدود السعرية اليومية، حيث يستمر العمل بالحد الأقصى للتراجع اليومي عند 5% بدلاً من 10% بشكل مؤقت في كل من سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية. وتهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز الاستقرار

تعكس حرص الجهات التنظيمية على الحد من التقلبات الحادة وضمان انسيابية التداولات.

ضغوط على المؤشر

أغلق المؤشر العام لسوق دبي المالي منخفضاً بنسبة 0.5%، فاقدًا 27 نقطة من رصيده ليصل إلى مستوى 5758 نقطة بنهاية الجلسة. وجاء هذا التراجع وسط أداء متباين للأسهم المدرجة، حيث ارتفعت أسهم 14 شركة من أصل 61 شركة جرى التداول عليها، مقابل انخفاض أسهم 28 شركة، فيما استقرت أسعار 9 شركات دون تغيير. ويشير هذا التوزيع إلى تفوق الضغوط البيعية على عمليات الشراء خلال الجلسة، خاصة مع تعرض عدد من الأسهم القيادية

أنهى سوق دبي المالي تعاملات جلسة الأربعاء على تراجع ملحوظ، متأثراً بضغط بيعية طالت عدداً من الأسهم القيادية، ولا سيما في القطاع العقاري، ما دفع المؤشر العام إلى التخلي عن جزء من مكاسبه الأخيرة. ورغم التراجع، حافظت التداولات على مستويات قوية تجاوزت 845 مليون درهم، في وقت استمرت فيه بعض الأسهم في تسجيل أداء استثنائي، وعلى رأسها سهم «طلبات هولدينغ» الذي واصل تحقيق مستويات قياسية جديدة خلال العام الحالي. ويأتي أداء السوق في ظل استمرار الإجراءات التنظيمية الاحترازية الرامية إلى تعزيز الاستقرار وحماية المستثمرين، مع مواصلة تطبيق الحد الأقصى للتراجع السعري اليومي عند 5% بشكل مؤقت، في خطوة

أكثر الشركات انخفاصاً				
التغير	2026/06/10	2026/06/09	الشركة	
5.00%	2.85	3.00	تعليم القابضة	1
4.59%	27.00	28.30	دبي للمطبات	2
2.26%	1.30	1.33	أملاك	3
1.92%	3.06	3.12	الخليج للملاحة	4
1.88%	13.56	13.82	إعمار للتطوير	5
1.53%	0.39	0.39	أمان	6
1.51%	0.20	0.20	شعاع كابيتال	7
1.43%	11.06	11.22	إعمار	8
1.40%	1.41	1.43	مصرف عجمان	9
1.33%	26.62	26.98	الإمارات دبي الوطني	10

أكثر الشركات ارتفاعاً				
التغير	2026/06/10	2026/06/09	الشركة	
3.84%	0.43	0.42	اكتتاب	1
2.57%	0.28	0.27	الفردوس القابضة	2
2.34%	1.31	1.28	طلبات	3
1.85%	3.31	3.25	مجموعة تيكوم	4
1.49%	4.77	4.70	العربية للطيران	5
0.98%	2.06	2.04	بنك السلام - البحرين	6
0.94%	2.15	2.13	بنك جي إف إنش	7
0.90%	2.24	2.22	ناكسي دبي	8
0.83%	1.22	1.21	مساكن دبي ريت	9
0.76%	2.66	2.64	ديوا	10

تحول رقمي متسارع يعيد تشكيل سلوك المستهلكين في المنطقة

الإمارات تتقدم عالمياً في دمج الذكاء الاصطناعي بقرارات الشراء الرقمية



القائمة على الوكلاء تنتقل بسرعة من مرحلة الفكرة إلى التطبيق الفعلي، مشيراً إلى أن القطاع يشهد تطوراً متسارعاً في المعايير والبروتوكولات التي تدعم الجيل الجديد من التجارة الرقمية.

عن قرارات اتخاذها وكلاء الذكاء الاصطناعي، مثل عمليات شراء غير دقيقة أو تكاليف غير متوقعة. وقال روري أونيل، الرئيس التنفيذي للتسويق في Checkout.com، إن التجارة

الانتظار الرقمية عند حجز تذاكر الفعاليات والمهرجانات. وفي المقابل، تشير النتائج إلى توقعات متزايدة بأن تتحمل المؤسسات المالية مسؤوليات أكبر في حال وقوع أخطاء ناتجة

في التسوق. كما توقع 64% من المشاركين أن يتمكن وكيل الذكاء الاصطناعي من اختيار ملابس أو منتجات تناسبهم بشكل أفضل مما يمكنهم اختياره بأنفسهم، ما يعكس مستوى عالياً من الثقة في قدرات الأنظمة الذكية على فهم التفضيلات الشخصية.

وامتد هذا الانفتاح ليشمل بيانات مالية حساسة، حيث أبدى 24% من المستهلكين استعدادهم لمشاركة معلومات مثل الرواتب والدخل والأرصدة المصرفية مع أنظمة الذكاء الاصطناعي، في حين أبدى 19% استعدادهم لمنح هذه الأنظمة صلاحية الوصول إلى جداولهم وتقويماتهم الشخصية.

وبيّنت الدراسة أن 71% من المستهلكين في الدولة مستعدون للسماح لوكلاء الذكاء الاصطناعي بتبديل العلامات التجارية أو اختيار بدائل أفضل من حيث القيمة والجودة.

كما أظهر الاستطلاع أن المستهلك الإماراتي يتعامل مع الذكاء الاصطناعي بمرونة حتى في القرارات المالية المعقدة، إذ قال 22% إنهم مستعدون لتفويضه بإدارة خدمات مالية أو منتجات تأمينية، بينما أبدى 72% استعدادهم لاستخدامه لتجاوز فترات

تواصل دولة الإمارات تعزيز موقعها كأحد أبرز الأسواق العالمية تبنياً لتقنيات الذكاء الاصطناعي في قطاع التجارة الإلكترونية، مع مؤشرات قوية على تحول جذري في سلوك المستهلكين نحو الاعتماد على أنظمة ذكية تتولى عمليات الشراء وإدارة القرارات الاستهلاكية.

وكشف استطلاع حديث أجرته شركة المدفوعات الرقمية العالمية Checkout.com بالتعاون مع مؤسسة الأبحاث Censuswide تحت عنوان «التجارة القائمة على الوكلاء 2026»: واقع طلب المستهلكين وجاهزية التجار، أن الإمارات تتصدر الأسواق الستة التي شملها الاستطلاع من حيث سرعة تبني ما يُعرف بالتجارة القائمة على وكلاء الذكاء الاصطناعي.

وشمل الاستطلاع أكثر من 12 ألف مستهلك في ستة أسواق عالمية هي: المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، البرازيل، الصين، فرنسا، والإمارات، إلى جانب 400 مسؤول تنفيذي في قطاع المدفوعات.

وأظهرت النتائج أن 79% من المستهلكين في الإمارات يشعرون بالارتياح لفكرة السماح للذكاء الاصطناعي بإتمام عمليات الشراء بالنيابة عنهم، فيما عبّر 2% فقط عن عدم وجود أي دافع لاستخدام هذه التقنية

«منازل العقارية» تقفز 6.9% مع تداولات بـ830 مليون درهم

سوق أبوظبي يضيف 19 نقطة بدعم الأسهم القيادية

تداولات تتجاوز 830 مليون درهم بدعم نشاط العقارات والطاقة والخدمات الرقمية

المؤشر يرتفع إلى 9577 نقطة رغم تراجع أسهم 52 شركة من أصل 99 شركة متداولة

مكاسب قوية بلغت 2% ليصل إلى 19.18 درهم، مع تداولات تجاوزت 4 ملايين سهم، مستفيداً من استمرار الطلب على الأسهم المصرفية الكبرى. وفي المقابل، تراجع سهم إشراق للاستثمار بنسبة 0.2% ليغلق عند 0.477 درهم، رغم تسجيل تداولات نشطة تجاوزت 15 مليون سهم.

ويعكس الأداء المتباين للأسهم استمرار توجه المستثمرين نحو الشركات ذات المراكز المالية القوية والقادرة على تحقيق نمو مستدام، مقابل عمليات جني أرباح محدودة على بعض الأسهم الأخرى.

«منازل» و«توبوينت زيرو» تحطفان الأنظار

شهدت الجلسة نشاطاً لافتاً في عدد من الأسهم التي حققت مكاسب قوية، وفي مقدمتها سهم مجموعة توبوينت زيرو الذي قفز بنسبة 3.8% ليغلق عند 2.21 درهم، مع تداولات تجاوزت 22 مليون سهم.

لكن الأضواء اتجهت بشكل أكبر نحو سهم منازل العقارية الذي تصدر قائمة الأسهم الأكثر تداولاً، بعدما قفز بنسبة 6.9% ليصل إلى 0.339 درهم، وسط تداولات ضخمة قاربت 86 مليون سهم، ما جعله المحرك الأبرز للنشاط في السوق خلال الجلسة.

كما سجل سهم بريسات ارتفاعاً بنسبة 0.8% ليغلق عند 3.77 درهم، مع تداولات تجاوزت 5 ملايين سهم، في إشارة إلى استمرار الاهتمام بأسهم التكنولوجيا والتحول الرقمي. وتؤكد نتائج جلسة الأربعاء أن سوق أبوظبي للأوراق المالية ما زال يحافظ على مساره الإيجابي بدعم من الأسهم القيادية والتدفقات الاستثمارية النشطة، فيما يظل الأداء القوي لأسهم الطاقة والمصارف والعقارات عاملاً رئيسياً في دعم المؤشر العام. كما أن استمرار السيولة عند مستويات مرتفعة يعزز فرص مواصلة السوق تحقيق مكاسب إضافية خلال الجلسات المقبلة، خاصة إذا استمرت الأسهم الكبرى في جذب اهتمام المستثمرين المحليين والأجانب.

للمؤشر العام وحافظ على تماسكه خلال الجلسة. وبعد استمرار السيولة عند هذه المستويات مؤشراً إيجابياً على ثقة المستثمرين واستمرار اهتمام المؤسسات والمخاطف الاستثمارية بالفرص المتاحة في السوق الإماراتية، خصوصاً مع استمرار الشركات الكبرى في تحقيق نتائج تشغيلية قوية.

الطاقة والمصارف تدعمان السوق

سجل سهم أدنوك للغاز ارتفاعاً بنسبة 0.3% ليغلق عند 3.32 درهم، وسط تداولات قاربت 10 ملايين سهم، مواصلاً تقديم الدعم لقطاع الطاقة الذي يعد من أهم القطاعات المؤثرة في سوق أبوظبي.

كما حقق سهم مصرف أبوظبي الإسلامي

شركة دون تغيير. ويشير هذا التوزيع إلى أن المكاسب السوقية جاءت مدفوعة بالأساس من الأسهم القيادية ذات الأوزان المؤثرة في المؤشر، أكثر من كونها نتيجة ارتفاعات جماعية تشمل معظم الشركات المدرجة.

السيولة تتركز في الأسهم الكبرى

بلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 830 مليون درهم، ما يعكس استمرار مستويات النشاط الجيدة في السوق الإماراتية الثانية من حيث القيمة السوقية.

وساهمت الأسهم القيادية في استقطاب الجزء الأكبر من السيولة، سواء في قطاع الطاقة أو المصارف أو العقارات، الأمر الذي وفر دعماً إضافياً

الاقتصاد المحلي وتنوع القطاعات المدرجة.

المؤشر يواصل الصعود

ارتفع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 0.2% بنهاية جلسة الأربعاء، ليغلق عند مستوى 9577 نقطة، مضيفاً نحو 19 نقطة إلى رصيده مقارنة بإغلاق الجلسة السابقة.

وجاء هذا الأداء في ظل تداولات نشطة وقيمة سوقية مرتفعة، ما ساعد المؤشر على مواصلة التحرك في المنطقة الإيجابية رغم الضغوط التي تعرضت لها شريحة واسعة من الأسهم المدرجة. ومن أصل 99 شركة جرى التداول على أسهمها خلال الجلسة، ارتفعت أسهم 34 شركة، مقابل تراجع 52 شركة، فيما استقرت أسعار 13

أنهى سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات جلسة الأربعاء على ارتفاع، مواصلاً أداءه الإيجابي بدعم من عدد من الأسهم القيادية في قطاعات الطاقة والخدمات المالية والتكنولوجيا. وجاءت المكاسب رغم تفوق عدد الأسهم المتراجعة على الأسهم المرتفعة، ما يعكس استمرار تركيز السيولة في مجموعة محددة من الشركات ذات الثقل السوقي الكبير والقادرة على التأثير المباشر في حركة المؤشر العام.

وأكدت التداولات القوية التي تجاوزت 830 مليون درهم استمرار النشاط الاستثماري في السوق، مع توجه المستثمرين نحو الأسهم التي تتمتع بزخم تشغيلي وفرص نمو مرتفعة، في وقت تواصل فيه الأسواق الإماراتية الاستفادة من قوة

أكثر الشركات ارتفاعاً				
التغير	2026/06/10	2026/06/09	الشركة	1
7.41%	1.45	1.35	حياء للتأمين	1
6.94%	0.34	0.32	منازل العقارية	2
5.04%	0.94	0.89	رأس الخيمة للأسمنت الأبيض	3
3.76%	2.21	2.13	مجموعة توبوينت زيرو	4
3.40%	51.70	50.00	أوراسكوم	5
3.26%	7.60	7.36	بالز الرياضية	6
2.02%	19.18	18.80	أبوظبي الإسلامي	7
1.92%	2.12	2.08	ريسبونس بلس القابضة	8
1.32%	0.92	0.91	دانة غاز	9
1.04%	19.52	19.32	إن إم دي سي جروب	10

أكثر الشركات انخفاضاً				
التغير	2026/06/10	2026/06/09	الشركة	1
4.07%	4.24	4.42	أبوظبي للموانئ	1
3.45%	0.03	0.03	بنك الاستثمار	2
2.83%	2.06	2.12	الصرير مارين	3
2.36%	10.74	11.00	غذاء القابضة	4
2.12%	0.65	0.66	فينكس كروب	5
2.11%	1.39	1.42	عنان للاستثمار القابضة	6
2.03%	2.89	2.95	فيرتيغلوب	7
2.03%	8.22	8.39	بناء السفن	8
1.91%	5.66	5.77	أدنوك للإمداد والخدمات	9
1.90%	1.03	1.05	برجيل القابضة	10

رغم تراجع السيولة 33% وتراجع 39 سهماً في جلسة واحدة

بورصة قطر تضيف 7 نقاط إلى رصيدها

شهدت بورصة قطر أداءً متبايناً في ختام تعاملات جلسة الأربعاء، إذ تمكن المؤشر العام من الإغلاق في المنطقة الخضراء محققاً مكاسب محدودة، رغم الضغوط الناتجة عن تراجع السيولة وأحجام التداول واتساع نطاق الأسهم المتراجعة مقارنة بالأسهم المرتفعة. ويعكس هذا الأداء استمرار حالة الحذر التي تسيطر على تحركات المستثمرين في ظل ترقب التطورات الاقتصادية والإقليمية، مع بقاء بعض الأسهم القيادية قادرة على توفير الدعم اللازم للحفاظ على استقرار السوق.

تراجع السيولة

ورغم إغلاق المؤشر على ارتفاع، فإن بيانات التداول أظهرت تراجعاً ملحوظاً في نشاط السوق مقارنة بجلسة الثلاثاء السابقة. فقد انخفضت قيمة التداولات إلى 285.88 مليون ريال، مقابل 427.06 مليون ريال في الجلسة الماضية، ما يمثل تراجعاً بنحو 33%.

كما هبطت أحجام التداول إلى 97.50 مليون سهم مقارنة مع 165.27 مليون سهم في الجلسة السابقة، وهو ما يعكس انخفاضاً واضحاً في شهية المستثمرين للمخاطرة وتراجع وتيرة تنفيذ العمليات. أما على مستوى الصفقات، فقد تم تنفيذ 21.09 ألف صفقة خلال الجلسة، مقارنة مع 24.35 ألف صفقة في جلسة الثلاثاء، ما يؤكد أن النشاط التداولي

المؤشر العام دعماً مهماً في مواجهة الضغوط البيعية التي طالت قطاعات أخرى.

في المقابل، تراجعت أربعة قطاعات، تصدرها قطاع النقل الذي انخفض بنسبة 0.94%، ما يعكس استمرار التباين في توجهات المستثمرين بين القطاعات المختلفة. ويشير هذا التوزيع إلى أن عمليات الشراء تركزت على أسهم محددة ذات ثقل نسبي، بينما تعرضت قطاعات أخرى لعمليات جني أرباح أو ضغوط بيع دفعت مؤشرات أدائها إلى التراجع.

ويرى مراقبون أن قدرة قطاع الصناعات على الحفاظ على زخمه الإيجابي تمثل عاملاً مهماً لاستقرار السوق خلال الفترة المقبلة، خاصة في ظل الدور المؤثر الذي تلعبه الشركات الصناعية الكبرى في حركة المؤشر العام.

الجلسة السابقة. وجاء هذا الارتفاع المحدود بعد جلسة اتسمت بالتذبذب النسبي، حيث توازن تأثير المكاسب التي حققتها بعض الأسهم القيادية مع الضغوط الناتجة عن تراجع شريحة واسعة من الأسهم المدرجة.

ويؤكد الأداء الحالي أن السوق ما زالت تتحرك ضمن نطاقات محدودة، مع غياب المحفزات القوية القادرة على دفع المؤشر نحو مكاسب أكبر، في وقت يفضل فيه المستثمرون مراقبة المستجدات الاقتصادية ونتائج الشركات قبل اتخاذ مراكز استثمارية جديدة.

دعم قطاعي

استفاد السوق من الأداء الإيجابي لثلاثة قطاعات رئيسية، كان أبرزها قطاع الصناعات الذي سجل نمواً بنسبة 0.29%، يليه قطاع المكناس القطاعية ويمتد

أداء المؤشر

أنهى المؤشر العام لبورصة قطر تعاملاته مرتفعاً بنسبة 0.07%، ليغلق عند مستوى 10289.32 نقطة، رابحاً نحو 6.95 نقطة مقارنة بإغلاق

أكثر الشركات ارتفاعاً				
التغير	2026/06/10	2026/06/09	الشركة	1
1.21%	11.710	11.570	صناعات قطر	1
1.19%	8.601	8.500	مساعدة	2
1.02%	13.900	13.760	قطر للوقود	3
0.82%	17.250	17.110	بنك قطر الوطني	4
0.71%	2.270	2.254	مقدام القابضة	5
0.51%	0.790	0.786	السلام	6
0.47%	21.400	21.300	للصرف	7
0.36%	8.527	8.496	الإسلامية	8
0.36%	2.248	2.240	للحار القابضة	9
0.23%	4.350	4.340	بيمه	10

أكثر الشركات انخفاضاً				
التغير	2026/06/10	2026/06/09	الشركة	1
3.11%	1.494	1.542	ودام	1
1.79%	2.910	2.963	الخليج التكافلي	2
1.35%	13.850	14.040	زاد	3
1.30%	1.598	1.619	العامية	4
1.28%	10.050	10.180	للالحة	5
1.27%	5.143	5.209	مجمع للناعي	6
1.02%	2.227	2.250	تكبو كيو	7
1.01%	0.590	0.596	الفالح	8
0.96%	2.367	2.390	بروة	9
0.93%	1.700	1.716	قامكو	10

وفي قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكميات المتداولة، تصدر سهم المتحدة للتمتيع بعد تداول نحو 10.1 مليون سهم، ما يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بالسهم رغم حالة الحذر السائدة في السوق.

أما من حيث قيم التداول، فقد جاء سهم أريد في الصدارة بسيولة بلغت 43.45 مليون ريال، ليؤكد مكانته بين أكثر الأسهم جذباً للتداولات في السوق القطرية. وبصورة عامة، تعكس نتائج جلسة الأربعاء استمرار التوازن بين القوى الشرائية والبيعية داخل بورصة قطر، حيث نجح المؤشر العام في الحفاظ على مساره الإيجابي ولو بشكل محدود، في وقت ما زالت فيه السيولة المنخفضة واتساع نطاق التراجعات بين الأسهم تشكلان عاملين رئيسيين يحدان من قوة الصعود. ومن المرجح أن تظل تحركات السوق خلال الجلسات المقبلة مرتبطة بعودة السيولة الاستثمارية واتجاهات المستثمرين نحو الأسهم القيادية والقطاعات الأكثر قدرة على تحقيق النمو.

بنك مسقط يستحوذ على صدارة التداولات

قفزة السيولة %195 تدفع بورصة مسقط للارتقاء

الصاعد، إذ إن المكاسب المدعومة بارتفاع التداولات تكون عادة أكثر استدامة مقارنة بالارتفاعات التي تتحقق في ظل سيولة محدودة.

الأسهم النشطة

هيمن سهم بنك مسقط على نشاط السوق، بعدما تصدر قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث القيمة والحجم معاً، حيث بلغت قيمة التداولات على السهم نحو 11.16 مليون ريال، فيما وصل حجم التداول إلى 27.8 مليون سهم.

وجاء سهم أوكيو للصناعات الأساسية في المرتبة الثانية من حيث قيمة التداولات بقيمة بلغت 6.27 مليون ريال، كما حل ثانياً من حيث الأحجام المتداولة بنحو 23.76 مليون سهم.

وحل سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج ثالثاً من حيث قيمة التداول عند 4.95 مليون ريال، بينما جاء سهم العمانية للاتصالات رابعاً بقيمة 3.5 مليون ريال، تلاه سهم أسياك للنقل البحري بقيمة تداول بلغت 3.41 مليون ريال.

أما على مستوى الكميات المتداولة، فقد جاء سهم بنك صحار الدولي في المركز الثالث بحجم تداول بلغ 14.14 مليون سهم، بينما احتل سهم أسياك للنقل البحري المرتبة الرابعة بنحو 13.01 مليون سهم، تلاه سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج بحجم تداول وصل إلى 10.57 مليون سهم.

ويشير هذا النشاط المكثف إلى استمرار تركيز السيولة في الأسهم القيادية ذات الرسملة السوقية الكبيرة، وهو ما أسهم في دفع المؤشر العام نحو الارتفاع رغم التراجع المحدود الذي سجله قطاع الصناعة. كما يعكس الأداء القوي لأسهم البنوك والطاقة ثقة المستثمرين في القطاعات الأكثر ارتباطاً بالنمو الاقتصادي والإنفاق الاستثماري في سلطنة عُمان، ما يمنح السوق دعماً إضافياً خلال الفترة المقبلة.

وقدرتها على جذب المحافظ الاستثمارية والمؤسسات المحلية والأجنبية.

وكان الأداء القوي لأسهم البنوك، وفي مقدمتها سهم بنك مسقط، عاملاً رئيسياً في تعزيز مكاسب القطاع المالي ودعم حركة المؤشر العام خلال الجلسة.

طفرة السيولة

شهدت جلسة الأربعاء قفزة لافتة في مستويات النشاط مقارنة بالجلسة السابقة، حيث ارتفع حجم التداول بنسبة %95.93 ليصل إلى 200.77 مليون سهم، مقابل 102.47 مليون سهم في جلسة الثلاثاء. أما قيمة التداولات فقد سجلت نمواً استثنائياً بنسبة %194.69، لتبلغ 60.16 مليون ريال، مقارنة مع 20.41 مليون ريال فقط في الجلسة السابقة.

وتعكس هذه الزيادة الكبيرة في السيولة عودة قوية للمتعاملين إلى السوق، كما تشير إلى وجود عمليات شراء مكثفة على عدد من الأسهم القيادية، خاصة في القطاعين المالي والطاقة.

ويعتبر ارتفاع السيولة أحد أبرز المؤشرات التي يراقبها المستثمرون لتقييم قوة الاتجاه

السوق خلال الفترة الأخيرة، مدعوماً بارتفاع مستويات التداول وتزايد اهتمام المستثمرين بالأسهم القيادية.

ويرى مراقبون أن تحسن المؤشر بالتزامن مع القفزة الكبيرة في السيولة يمثل إشارة إيجابية على اتساع قاعدة المشاركة في السوق، وهو ما يعزز فرص استمرار الأداء الإيجابي خلال الجلسات المقبلة إذا استمرت التدفقات النقدية بالمستويات الحالية.

القطاع المالي

لعب القطاع المالي الدور الأبرز في دعم السوق، بعدما سجل ارتفاعاً بنسبة %1.16، ليكون أكبر الرابحين بين القطاعات الرئيسية المدرجة في البورصة.

كما حقق قطاع الخدمات مكاسب بلغت %0.16، مستفيداً من النشاط الذي شهدته بعض الأسهم التشغيلية الكبرى، في حين سجل قطاع الصناعة تراجعاً محدوداً بنسبة %0.15.

ويعكس هذا التباين استمرار تركيز المستثمرين على الأسهم المصرفية والخدمية، خاصة مع تمتعها بمستويات سيولة مرتفعة

العام ودفعه إلى الإغلاق في المنطقة الخضراء للجلسة الثانية على التوالي.

أداء المؤشر

أغلق مؤشر بورصة مسقط «مسقط 30»، تعاملات الأربعاء مرتفعاً بنسبة %0.34، ليصل إلى مستوى 7650.67 نقطة، محققاً مكاسب بلغت 25.77 نقطة مقارنة بإغلاق جلسة الثلاثاء.

وجاء هذا الأداء مدعوماً بشكل رئيسي بتحسين أسهم القطاع المالي والخدمات، في وقت تمكنت فيه السوق من استيعاب الضغوط المحدودة الناتجة عن تراجع القطاع الصناعي. ويؤكد الإغلاق فوق مستوى 7650 نقطة استمرار الزخم الإيجابي الذي تشهده

أنهت بورصة مسقط تعاملات جلسة الأربعاء على ارتفاع ملحوظ، مدعومة بالأداء القوي للقطاع المالي والزيادة الكبيرة في مستويات السيولة وأحجام التداول، في إشارة إلى عودة النشاط الاستثماري إلى السوق العمانية. وجاءت المكاسب في ظل تركيز التعاملات على عدد من الأسهم القيادية، وفي مقدمتها سهم بنك مسقط، الذي استحوذ على صدارة التداولات من حيث القيمة والحجم، إلى جانب أسهم مجموعة أوكيو التي واصلت جذب اهتمام المستثمرين.

ويعكس الأداء الإيجابي للسوق تحسناً في معنويات المتعاملين، خاصة مع النشاط الكبير الذي شهدته الأسهم ذات الثقل النسبي، ما ساهم في تعزيز مكاسب المؤشر

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/06/09	2026/06/10	التغير
1 بنك عمان العربي	0.230	0.240	4.35%
2 بنك نزوى	0.137	0.142	3.65%
3 سيميكورب صلالة	0.251	0.255	1.59%
4 مسقط للتمويل	0.067	0.068	1.49%
5 بنك ظفار	0.201	0.204	1.49%
6 للتحدة للتمويل	0.090	0.091	1.11%
7 الباطنة للطاقة	0.193	0.195	1.04%
8 أومنفست	0.370	0.373	0.81%
9 أوكيو للصناعات الأساسية	0.262	0.264	0.76%
10 جلفار للهندسة و القاولات	0.162	0.163	0.62%

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/06/09	2026/06/10	التغير
1 الأسماك العمانية	0.023	0.022	-4.35%
2 ظفار لتوليد الكهرباء	0.087	0.085	-2.30%
3 الأنوار لبلاط السراميك	0.159	0.156	-1.89%
4 أسياك	0.265	0.261	-1.51%
5 لها النفطية	1.070	1.060	-0.93%
6 فولتامب للطاقة	0.195	0.194	-0.51%
7 عمانتل	1.430	1.427	-0.21%

السيولة ترتفع إلى 1.25 مليون دينار

بورصة البحرين تقترب من 2000 نقطة بدعم 4 قطاعات

المؤشر العام يصعد %0.34 ويضيف 7 نقاط إلى مكاسبه الأسبوعية

قطاع المال يقود الارتفاعات بمساندة المواد الأساسية والاتصالات والسلع الكمالية

واصلت بورصة البحرين أداءها الإيجابي خلال جلسة الأربعاء، مسجلة ارتفاعاً جديداً دفع المؤشر العام إلى الاقتراب أكثر من الحاجز النفسي البالغ 2000 نقطة، وذلك بدعم من الأداء القوي لعدد من القطاعات الرئيسية وفي مقدمتها القطاع المالي. وجاءت المكاسب وسط تحسن ملحوظ في نشاط التداول مقارنة بالجلسات السابقة، ما يعكس استمرار حالة التفاؤل بين المستثمرين وتركيز السيولة على الأسهم القيادية المدرجة في السوق.

ويؤكد الأداء المسجل خلال الجلسة استمرار قدرة السوق البحرينية على استقطاب السيولة رغم التحديات الإقليمية

كما يعزز الإغلاق الحالي فرص اختبار مستوى 2000 نقطة خلال الجلسات المقبلة إذا استمرت السيولة بالتدفق نحو الأسهم القيادية. ويرى متابعون أن الاقتراب من هذا المستوى يعكس تحسن ثقة المستثمرين تدريجياً، خاصة مع استمرار نتائج الشركات المدرجة في تقديم مؤشرات إيجابية حول متانة أوضاعها التشغيلية والمالية.

ويشير هذا النشاط المكثف إلى استمرار تركيز السيولة في الأسهم القيادية ذات الرسملة السوقية الكبيرة، وهو ما أسهم في دفع المؤشر العام نحو الارتفاع رغم التراجع المحدود الذي سجله قطاع الصناعة. كما يعكس الأداء القوي لأسهم البنوك والطاقة ثقة المستثمرين في القطاعات الأكثر ارتباطاً بالنمو الاقتصادي والإنفاق الاستثماري في سلطنة عُمان، ما يمنح السوق دعماً إضافياً خلال الفترة المقبلة.

المسجلة قدراً أكبر من الاستقرار مقارنة بالارتفاعات الناتجة عن تحركات فردية محدودة.

الأسهم الراحبة

شهدت الجلسة أداءً إيجابياً لعدد من الأسهم القيادية، حيث تصدر سهم بنك البحرين الوطني قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بعد صعوده بنسبة %1.17. وجاء سهم أليوم البحرين في المرتبة الثانية بمكاسب بلغت %0.56، مستفيداً من تحسن الطلب على أسهم القطاع الصناعي والمواد الأساسية.

كما ارتفع سهم مجموعة جي إف إتش المالية بنسبة %0.52، فيما صعد سهم مجمع البحرين للأسواق بنسبة %0.26، تلاه سهم بيبون بنسبة %0.22.

وتؤكد هذه المكاسب استمرار الاهتمام بالأسهم القيادية ذات الأسس المالية القوية، والتي غالباً ما تستقطب الجزء الأكبر من السيولة الاستثمارية في السوق.

نشاط التداولات

سجلت بورصة البحرين تداولات بلغت 5.47 مليون سهم بقيمة إجمالية وصلت إلى 1.25 مليون دينار بحريني، موزعة على 46 صفقة منفذة خلال الجلسة.

كما يعزز الإغلاق الحالي فرص اختبار مستوى 2000 نقطة خلال الجلسات المقبلة إذا استمرت السيولة بالتدفق نحو الأسهم القيادية.

ويرى متابعون أن الاقتراب من هذا المستوى يعكس تحسن ثقة المستثمرين تدريجياً، خاصة مع استمرار نتائج الشركات المدرجة في تقديم مؤشرات إيجابية حول متانة أوضاعها التشغيلية والمالية.

دعم قطاعي واسع

استتدت مكاسب السوق إلى الأداء الإيجابي لأربعة قطاعات رئيسية، تمثلت في قطاع المال والمواد الأساسية والاتصالات والسلع الاستهلاكية الكمالية، وهي قطاعات تتمتع بثقل مؤثر في حركة السوق البحرينية.

وجاء القطاع المالي في مقدمة الداعمين للمؤشر، مستفيداً من النشاط الملحوظ على أسهم البنوك والمؤسسات الاستثمارية، فيما ساهمت أسهم المواد الأساسية والاتصالات في تعزيز الزخم السعودي للسوق.

ويعكس هذا الأداء اتساع قاعدة الارتفاعات وعدم اقتصرها على سهم أو قطاع واحد، وهو ما يمنح المكاسب

وتقلبات الأسواق العالمية، مستفيدة من استقرار المؤشرات الاقتصادية المحلية وجاذبية الأسهم المصرفية والاستثمارية التي تشكل الوزن الأكبر في المؤشر العام.

المؤشر يقترب من 2000 نقطة

أنهى المؤشر العام لبورصة البحرين تعاملات الأربعاء مرتفعاً بنسبة %0.34، ليغلق عند مستوى 1985 نقطة، محققاً مكاسب بلغت نحو 7 نقاط مقارنة بإغلاق الجلسة السابقة.

ويعد هذا الارتفاع امتداداً للمسار الإيجابي الذي شهدته السوق في جلسة الثلاثاء، حين تمكن المؤشر من تحقيق مكاسب محدودة بدعم القطاع المالي.

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/06/09	2026/06/10	التغير
1 البحرين الوطني	0.513	0.519	1.17%
2 ألبا	0.890	0.895	0.56%
3 بنك جي إف إتش	0.582	0.585	0.52%
4 بيبون ش.م.ب	0.463	0.464	0.22%



تحليل الأسهم الأمريكية

«ناسداك» يفقد نحو 1% وقطاع التكنولوجيا يتراجع بأكثر من 4% خلال الجلسة

أسهم التكنولوجيا تقود موجة هبوط وول ستريت

أسهم التكنولوجيا تتخلى عن مكاسبها وتقود عمليات البيع

تهديدات جديدة في الشرق الأوسط تعصف بشهية المستثمرين للمخاطرة

فقد ترتفع رهانات الأسواق على بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، وهو ما قد يشكل ضغطاً إضافياً على أسواق الأسهم، خصوصاً قطاعات النمو والتكنولوجيا.

أما إذا أظهرت البيانات تباطؤاً في التضخم، فقد تحصل الأسواق على بعض الدعم الذي يساعدها على استعادة جزء من خسائرها الأخيرة.

أداء المؤشرات

عند الإغلاق، أظهرت البيانات الأولية تراجع مؤشر ستاندراند اند بورز 500 بنحو 20.25 نقطة أو ما يعادل 0.27% ليستقر عند 7385.48 نقطة، بينما انخفض مؤشر ناسداك المجمع بمقدار 254.47 نقطة أو 0.98% ليغلق عند 25675.19 نقطة.

في المقابل، تمكن مؤشر داو جونز الصناعي من تحقيق مكاسب محدودة بلغت 84.28 نقطة أو 0.14% لينتهي الجلسة عند 50857.58 نقطة، مستفيداً من أداء بعض الأسهم الدفاعية والصناعية التي حافظت على تماسكها رغم ضغوط السوق.

ويعكس هذا التباين بين المؤشرات اختلاف درجة التأثير بين القطاعات المختلفة، حيث تعرضت أسهم التكنولوجيا لضغوط أكبر مقارنة بالشركات الصناعية والتقليدية.

وول ستريت تحت الضغط

وفي الولايات المتحدة، تعرضت الأسهم لضغوط بيئية مع تزايد المخاوف من اتساع نطاق التوترات في الشرق الأوسط وتأثيرها على أسعار الطاقة والتضخم. وتراجع مؤشر ستاندراند اند بورز 500 بنسبة 0.27%، بينما انخفض مؤشر ناسداك المجمع 0.98% متأثراً بخسائر أسهم التكنولوجيا وأشباه الموصلات، في حين تمكن مؤشر داو جونز الصناعي من تحقيق مكاسب محدودة بلغت 0.14%.

كما ارتفع مؤشر التقلبات إلى أعلى مستوياته منذ أبريل الماضي، في إشارة إلى تنامي حالة الحذر بين المستثمرين قبيل صدور بيانات التضخم الأمريكية وتربط الأسواق لمزيد من الوضوح بشأن مسار السياسة النقدية خلال الفترة المقبلة.

آفاق المرحلة المقبلة

تدخل الأسواق الأمريكية مرحلة دقيقة تتداخل فيها العوامل الجيوسياسية مع المؤشرات الاقتصادية والسياسة النقدية، ما يجعل المستثمرين أكثر حساسية تجاه أي تطورات جديدة.

ويبدو أن اتجاه الأسواق خلال الأيام المقبلة سيتحدد إلى حد كبير بناءً على نتائج بيانات التضخم الأمريكية ومسار التوترات في الشرق الأوسط، إضافة إلى أداء أسواق الطاقة وردود فعل المستثمرين على الطرح المرتقب لشركة سبيس إكس.

وفي ظل هذه المعطيات، يتوقع المحللون استمرار التقلبات المرتفعة على المدى القصير، مع بقاء حالة الحذر مسيطرة على المستثمرين إلى حين اتضاح صورة التضخم وأسعار الفائدة والمخاطر الجيوسياسية بصورة أكبر.



التقلبات ترتفع

انعكست حالة القلق المتزايدة في الأسواق على مؤشر قياس التقلبات، الذي قفز إلى أعلى مستوياته منذ السابع من أبريل، في إشارة إلى ارتفاع الطلب على أدوات التحوط وتزايد المخاوف بشأن تحركات الأسواق في المدى القصير.

ويُنظر إلى ارتفاع مؤشر التقلبات عادة باعتباره مؤشراً على تنامي حالة عدم اليقين بين المستثمرين، إذ يلجأ العديد منهم إلى شراء أدوات الحماية من المخاطر عند توقع زيادة التذبذب في أسعار الأصول. ويرى محللون أن الارتفاع الحالي يعكس مزيجاً من المخاوف المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية والضبابية الاقتصادية، إضافة إلى ترقب الأسواق لعدد من الأحداث المؤثرة خلال الأيام المقبلة.

كما أن استمرار ارتفاع التقلبات قد يدفع بعض الصناديق الاستثمارية إلى إعادة موازنة محافظها وتقليص تعرضها للأصول ذات المخاطر المرتفعة.

التضخم في الواجهة

تتجه الأنظار الآن إلى بيانات أسعار المستهلكين الأمريكية المنتظر صدورها، والتي تعد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تتابعها الأسواق لتقييم مسار التضخم واتجاهات السياسة النقدية.

وتكتسب هذه البيانات أهمية إضافية في ظل الارتفاع الأخير لأسعار الطاقة نتيجة التوترات في الشرق الأوسط، حيث يخشى المستثمرون من أن يؤدي استمرار ارتفاع أسعار النفط إلى إعادة إشعال الضغوط التضخمية داخل الاقتصاد الأمريكي.

وفي حال جاءت البيانات أعلى من التوقعات،

ما يعكس حجم الضغوط التي تعرضت لها الشركات الكبرى في القطاع.

كما سجل مؤشر فيلادلفيا لأشباه الموصلات انخفاضاً حاداً وصل في إحدى مراحل التداول إلى 8.6%، بعدما كان قد اقتتح الجلسة على ارتفاع ملحوظ، في مؤشر واضح على التحول السريع في معنويات المستثمرين.

ويشير هذا الأداء إلى استمرار حساسية أسهم التكنولوجيا تجاه أي تغيرات في توقعات النمو الاقتصادي أو أسعار الفائدة ومستويات المخاطر العالمية.

مرحلة أكثر تعقيداً نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة واستمرار المخاطر الجيوسياسية.

التكنولوجيا تحت الضغط

كانت أسهم التكنولوجيا في مقدمة القطاعات المتراجعة خلال الجلسة، حيث استأنفت موجة الهبوط التي بدأت نهاية الأسبوع الماضي بعد فترة قصيرة من التعافي المحدود.

وتراجع قطاع التكنولوجيا المدرج ضمن مؤشر ستاندراند اند بورز 500 بأكثر من أربعة في المئة خلال الجلسة قبل أن يقلص جزءاً من خسائرها لاحقاً،

تعرضت أسواق الأسهم الأمريكية لضغوط بيئية جديدة خلال تعاملات الثلاثاء، مع تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وتجدد المخاوف بشأن انعكاسات الصراع على الاقتصاد العالمي وأسعار الطاقة، وأدى تزايد حالة عدم اليقين إلى تراجع شهية المستثمرين للمخاطرة، ما دفع العديد منهم إلى تقليص انكشافهم على الأسهم، خصوصاً في القطاعات ذات التقييمات المرتفعة.

وجاءت موجة التراجع بعد فترة قصيرة من محاولات التعافي التي شهدتها الأسواق مطلع الأسبوع، حيث سرعان ما تبددت المكاسب مع عودة المخاوف الجيوسياسية إلى الواجهة، ما أعاد حالة الحذر إلى قاعات التداول في وول ستريت.

كما ساهمت التطورات الأخيرة في زيادة الضبابية المحيطة بأفاق الاقتصاد الأمريكي، خاصة مع اقتراب صدور بيانات اقتصادية مهمة من شأنها التأثير على توجهات السياسة النقدية خلال الأشهر المقبلة.

تأثير التصريحات

ازدادت الضغوط على الأسواق عقب تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أشار فيها إلى ضرورة الرد على إسقاط إيران طائرة هليكوبتر أمريكية من طراز أباتشي كانت تقوم بدورية في مضيق هرمز، وهو ما رفع مستوى القلق بين المستثمرين بشأن احتمالات اتساع رقعة المواجهة في المنطقة.

وتعد منطقة الخليج ومضيق هرمز من أهم الممرات الحيوية لتجارة النفط العالمية، ولذلك فإن أي تصعيد عسكري أو أمني فيها ينعكس مباشرة على توقعات الأسواق بشأن أسعار الطاقة وسلاسل الإمداد والتضخم العالمي.

وأدت هذه التطورات إلى زيادة الطلب على الأصول الدفاعية، بينما تعرضت الأسهم لموجة بيع واسعة مع تزايد المخاوف من دخول الاقتصاد العالمي

المستثمرون يستغلون التراجعات لإعادة بناء مراكزهم في قطاع التكنولوجيا

جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير %	التغيير	الحجم	وقت
شركة بوينج	214.51	220.01	212.23	-0.65%	-1.41	5.2M	09/06
مجموعة شيفرون	186.76	189.38	185.47	-1.31%	-2.48	8.47M	09/06
شركة كاتريلر	914.70	938.18	876.99	-0.10%	-0.94	3.01M	09/06
مجموعة مايكروسوفت	403.41	411.98	398.48	-2.02%	-8.33	35.32M	09/06
شركة والت ديزني	99.33	100.09	98.51	+0.47%	+0.46	8.62M	09/06
شركة سيسكو سيستمز	120.36	124.22	117.10	-3.05%	-3.79	22.74M	09/06
مجموعة غولدمان ساكس إنك	1,032.01	1,064.35	1,006.30	-1.24%	-12.99	2.87M	09/06
جي بي مورغان تشيس وشركاه	312.70	316.42	309.01	+0.51%	+1.59	11.59M	09/06
شركة كوكا كولا	81.34	81.76	79.38	+2.26%	+1.80	20.59M	09/06
شركة ماكدونالدز	282.25	285.31	276.04	+1.61%	+4.47	5.43M	09/06
شركة ميرك اند كو	119.60	120.50	118.00	+0.07%	+0.08	9.67M	09/06
مجموعة 3 إم	156.39	157.93	153.66	+1.65%	+2.54	3.43M	09/06
أبل	290.55	300.75	287.78	-3.64%	-10.99	70.11M	09/06
شركة أمازون دوت كوم	244.19	250.43	240.40	-0.42%	-1.03	44.43M	09/06
شركة أمجين	344.57	349.64	342.62	-0.34%	-1.17	3.39M	09/06

سبيس إكس والاهتمام الاستثماري

إلى جانب البيانات الاقتصادية، يتربص المستثمرون أيضاً الطرح العام الأولي المرتقب لشركة سبيس إكس، والذي يُعد أحد أبرز الأحداث المنتظرة في الأسواق المالية هذا العام.

ويحظى الطرح باهتمام واسع من المستثمرين حول العالم نظراً لمكانة الشركة في قطاع الفضاء والتكنولوجيا المتقدمة، إضافة إلى ارتباطها بعدد من المشاريع الاستراتيجية التي تحظى بمتابعة كبيرة من الأسواق.

ويرى مراقبون أن نجاح الطرح قد يعزز شهية المستثمرين تجاه الشركات التكنولوجية والابتكارية، بينما قد يؤدي أي أداء أقل من التوقعات إلى زيادة الضغوط على القطاع ككل.

كما يساهم هذا الحدث في رفع مستوى الترقب داخل الأسواق خلال أسبوع مزدحم بالأحداث الاقتصادية والسياسية المهمة.

دراسات اقتصادية تشير إلى أن الهزائم ترتبط بأداء أضعف للأسهم المحلية

المونديال

لا يحرك الجماهير فقط.. خسارة المنتخبات قد تكلف أسواق الأسهم مليارات الدولارات

1 المستثمرون يتابعون المستطيل الأخضر بقدر متابعتهم لشاشات التداول

2 الاقتصاد السلوكي يفسر العلاقة بين كرة القدم وقرارات الاستثمار



كتب خالد فهاد

ما الذي ينتظره المستثمرون؟

عن الفوز، ونتيجة لذلك تتكرر الضغوط النفسية في أكثر من سوق مالية مع تقدم البطولة واقتربها من مراحلها النهائية. كما أن الترابط المتزايد بين الأسواق العالمية يجعل انتقال المشاعر الاستثمارية أكثر سهولة، سواء عبر المستثمرين الدوليين أو المؤسسات المالية الكبرى التي تنشط في عدة أسواق في الوقت نفسه. وتزداد أهمية هذا العامل في ظل الانتشار الواسع لصناديق الاستثمار العالمية والتداولات العابرة للحدود، حيث أصبحت ردود الفعل النفسية تنتقل بسرعة بين الأسواق المختلفة.

حدود العلاقة

على الرغم من النتائج التي توصلت إليها الدراسات الأكاديمية، يؤكد الخبراء أن نتائج مباريات كرة القدم ليست العامل الحاسم أو الوحيد في تحديد اتجاهات الأسواق المالية، إذ تظل المؤشرات الاقتصادية وأسعار الفائدة وأرباح الشركات والتطورات السياسية هي المحركات الأساسية للأسهم. كما تؤكد أن فهم الأسواق يتطلب الجمع بين التحليل المالي التقليدي ودراسة السلوك الإنساني، وهو ما يفسر الاهتمام المتزايد بعلم الاقتصاد السلوكي في السنوات الأخيرة.

يبقى كأس العالم مثالاً فريداً على قدرة حدث رياضي عالمي على التأثير في سلوك المستثمرين وإثارة نقاشات اقتصادية تمتد من المدرجات إلى قاعات التداول وأسواق المال حول العالم.

5.4%، في حين انخفضت الأسهم العالمية بما يقارب 4.6% خلال الفترة نفسها، وهو ما أثار اهتمام الباحثين والمتابعين للعلاقة بين المزاج العام للمستثمرين واتجاهات الأسواق. ورغم وجود عوامل اقتصادية وتقنية عديدة كانت تؤثر على الأسواق في ذلك الوقت، فإن هذه الأرقام أعادت تسلط الضوء على النظريات التي تؤكد أن المشاعر الجماعية قد تلعب دوراً إضافياً في تضخيم التحركات المالية أو تعزيز اتجاهات قائمة بالفعل. كما دفعت هذه النتائج عدداً من المؤسسات البحثية إلى إعادة دراسة العلاقة بين الأحداث الرياضية الكبرى وسلوك المستثمرين في ظل التطورات المتسارعة للأسواق المالية العالمية.

تأثير علمي

لا يقتصر تأثير نتائج المباريات على الدولة الخاسرة فقط، بل يمكن أن يمتد بصورة غير مباشرة إلى أسواق أخرى حول العالم، خاصة خلال البطولات الكبرى التي تستقطب اهتماماً عالمياً واسعاً. ففي كل مباراة إقصائية يوجد منتخب فائز وآخر خاسر، إلا أن الدراسات تشير إلى أن الأثر النفسي السلبي للخسارة غالباً ما يكون أقوى من الأثر الإيجابي الناتج

المالية، فإن التجارب السابقة تشير إلى أن المشاعر المرتبطة بكرة القدم قد تترك بصمته على قرارات الاستثمار بصورة تفوق ما يتوقعه كثيرون. وفي عالم تتداخل فيه العوامل الاقتصادية والنفسية بشكل متزايد، العالم.

سلوك المستثمرين. وتشير الدراسات إلى أن التأثير النفسي للخسارة يتجاوز مجرد خيبة الأمل الرياضية، إذ يؤدي إلى تراجع الثقة قصيرة الأجل وزيادة الميل إلى الحذر وتجنب المخاطر، وهي عوامل تنعكس بصورة مباشرة على قرارات التداول والاستثمار. ويبدو هذا التأثير أكثر وضوحاً في الدول التي تحظى فيها كرة القدم بشعبية استثنائية، حيث تتحول نتائج المنتخب الوطني إلى قضية وطنية يتفاعل معها ملايين المواطنين في وقت واحد، بما في ذلك المستثمرون ومديرو المحافظ المالية. كما أن سرعة انتشار الأخبار عبر وسائل الإعلام التقليدية والمنصات الرقمية تضاعف من تأثير المشاعر الجماعية، ما يجعل مقارنة بقرارات سابقة.

مونديال 2022

يستشهد عدد من المحللين ببطولة كأس العالم 2022 باعتبارها مثالاً حديثاً على العلاقة بين الأجواء الرياضية وأداء الأسواق المالية خلال فترة المنافسات الكبرى. وخلال الأدوار الإقصائية للبطولة، تراجع مؤشر «إس أند بي 500» الأمريكي بنحو

مع انطلاق مونديال 2026، ستعود الأنظار ليس فقط إلى المنتخبات المتنافسة على اللقب، بل أيضاً إلى كيفية تفاعل المستثمرين مع النتائج المتلاحقة للبطولة. وبينما يصعب قياس التأثير الفوري لكل مباراة على الأسواق

الفترة الممتدة بين عامي 1973 و2004، مع التركيز على البطولات الكبرى والمباريات الإقصائية التي تحظى بمتابعة جماهيرية واسعة.

وأظهرت النتائج وجود نمط متكرر يتمثل في تسجيل أسواق الأسهم المحلية أداءً أضعف من المعتاد في اليوم التالي لخسارة المنتخب الوطني خلال الأدوار الإقصائية من كأس العالم، وهو ما يشير إلى وجود علاقة بين الحالة النفسية للجمهور والمستثمرين وبين حركة الأسواق المالية. ورغم أن هذه العلاقة لا تعني أن نتائج المباريات هي العامل الرئيسي الذي يحدد اتجاه الأسواق، فإنها تقدم دليلاً مهماً على قدرة العوامل النفسية على التأثير في قرارات المستثمرين حتى في البيئات المالية المتقدمة.

أثر الخسارة

تُعد المباريات الإقصائية الأكثر حساسية بالنسبة للجماهير، لأنها تحدد استمرار المنتخب في المنافسة أو خروجه النهائي من البطولة. وعندما يتعرض المنتخب الوطني للهزيمة في هذه المرحلة، تتولد حالة من الإحباط الجماعي قد تنعكس على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي، بما في ذلك

قبل انطلاق منافسات كأس العالم 2026، تتجه أنظار مليارات المشجعين نحو الحدث الرياضي الأكبر عالمياً، حيث تتنافس المنتخبات الوطنية على تحقيق المجد الكروي وحصد اللقب الأعلى في عالم كرة القدم. إلا أن تأثير البطولة لا يتوقف عند حدود الملاعب والمدرجات وشاشات البث التلفزيوني، بل يمتد إلى ساحات مختلفة من النشاط الاقتصادي والمالي، وفي مقدمتها أسواق الأسهم العالمية.

ففي الوقت الذي يركز فيه المشجعون على نتائج المباريات وأداء اللاعبين، يراقب الاقتصاديون والباحثون ظاهرة مختلفة تتمثل في انعكاس نتائج المنتخبات الوطنية على سلوك المستثمرين واتجاهات الأسواق المالية. وتظهر العديد من الدراسات أن المشاعر الجماعية المرتبطة بالرياضة يمكن أن تؤثر بصورة غير مباشرة في قرارات الاستثمار، ما يجعل كأس العالم حدثاً اقتصادياً ونفسياً يتجاوز كونه مجرد بطولة رياضية.

ومع اتساع قاعدة المشاركة الجماهيرية للبطولة وتزايد التغطية الإعلامية العالمية، أصبحت العلاقة بين الرياضة والأسواق المالية أكثر وضوحاً، خاصة في الدول التي تحظى فيها كرة القدم بمكانة استثنائية في الوعي الجمعي.

نتائج الدراسة

سلطت دراسة أكاديمية شهيرة بعنوان «المشاعر الرياضية وعوائد الأسهم» الضوء على العلاقة بين نتائج المنتخبات الوطنية وأداء الأسواق المالية، حيث أعد الدراسة باحثون من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وعدد من الجامعات الدولية المتخصصة في الاقتصاد والتمويل. وقامت الدراسة بتحليل بيانات عدد كبير من أسواق الأسهم حول العالم خلال

3 دراسة أكاديمية تربط بين نتائج المنتخبات وعوائد الأسهم

4 خسائر الأدوار الإقصائية تترك أثراً نفسياً على الأسواق المحلية

5 تأثير الخسارة أقوى من المكاسب النفسية الناتجة عن الفوز

6 المشاعر الجماعية تظل عاملاً مؤثراً حتى في أكثر الأسواق تطوراً



المستثمرون يدرسون إعادة تقييم المخاطر وترقب قرارات البنوك المركزية

الأسهم اليابانية تتراجع وأوروبا تراهن على انفراجة في الشرق الأوسط

إيراداتها إلى ثلاثة أضعاف خلال السنوات المقبلة. وتستند هذه التوقعات إلى الزيادة المتواصلة في الإنفاق العسكري الأوروبي، في ظل التحديات الأمنية المتزايدة التي تواجه القارة. ويرى محللون أن شركات الدفاع أصبحت من أبرز المستفيدين من البيئة الجيوسياسية الحالية، مع توجه الحكومات الأوروبية إلى تعزيز قدراتها العسكرية وزيادة الإنفاق على المعدات والتكنولوجيا الدفاعية. كما يتوقع أن يستمر هذا الاتجاه خلال السنوات المقبلة إذا استمرت التوترات الأمنية العالمية عند مستوياتها الحالية.

مشهد معقد

تتبع تحركات الأسواق العالمية الحالية حالة معقدة من التداخل بين العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والنقدية، حيث يواجه المستثمرون تحديات متزايدة في تقييم اتجاهات الأسواق خلال الفترة المقبلة. وبينما تضغط أسعار الطاقة المرتفعة والتوترات في الشرق الأوسط على معنويات المستثمرين، تظل قرارات البنوك المركزية وبيانات التضخم عوامل رئيسية ستحدد مسار الأسواق في المرحلة القادمة. ومع استمرار حالة عدم اليقين، يتوقع محللون بقاء مستويات التقلب مرتفعة نسبياً، مع استمرار انتقال المستثمرين بين القطاعات الدفاعية وقطاعات النمو بحسب تطورات المشهد الاقتصادي والجيوسياسي العالمي.

الحالية ويعيد جزءاً من الثقة للمستثمرين.

الرقائق الإلكترونية

شهد قطاع أشباه الموصلات الأوروبي أداءً إيجابياً نسبياً مقارنة ببعض القطاعات الأخرى، حيث ارتفع سهم شركة إس تي مايكرو إلكترونيكس بنحو 2.9% بعد رفع تصنيف السهم من قبل إحدى المؤسسات المالية الكبرى. كما صعد سهم منافستها إنفينيون بنسبة 2.6%، مدعوماً بتوقعات إيجابية بشأن أداء القطاع على المدى المتوسط رغم استمرار التحديات المرتبطة بالاقتصاد العالمي.

ويؤكد هذا الأداء أن المستثمرين ما زالوا ينظرون إلى شركات الرقائق الإلكترونية باعتبارها أحد المحركات الرئيسية للتحوّل الرقمي والابتكار الصناعي خلال السنوات المقبلة. إلا أن القطاع يبقى معرضاً لتقلبات كبيرة نتيجة حساسيته للتغيرات الاقتصادية وأسعار الفائدة ومستويات الطلب العالمي.

الدفاع يواصل الصعود

في المقابل، واصلت أسهم شركات الصناعات الدفاعية الاستفادة من التوترات الجيوسياسية المتصاعدة، حيث ارتفع سهم مجموعة كونجسبرج للدفاع بنحو 3.2% بعد إعلان الشركة خططاً لزيادة

ولا يقتصر اهتمام الأسواق على قرار الفائدة نفسه، بل يمتد إلى التصريحات المرتقبة لصناع السياسة النقدية بشأن التوقعات الاقتصادية ومسار الفائدة خلال الأشهر المقبلة. ويحاول المستثمرون تقييم مدى استعداد البنك المركزي الأوروبي لمواصلة التشديد النقدي إذا استمرت أسعار النفط والطاقة عند مستويات مرتفعة، وهو ما قد يؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي في منطقة اليورو.

كما أن أي إشارات إلى اقتراب نهاية دورة التشديد النقدي قد تمنح الأسواق الأوروبية دفعة إيجابية خلال الفترة المقبلة.

ترقب التضخم الأمريكي

إلى جانب أوروبا، تترقب الأسواق العالمية صدور بيانات التضخم الأمريكية التي تعد أحد أهم المؤشرات المؤثرة في توجهات السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي. وتأتي أهمية هذه البيانات من قدرتها على تقديم صورة أوضح حول تأثير ارتفاع أسعار الطاقة على مستويات التضخم داخل الاقتصاد الأمريكي، خاصة بعد الارتفاعات الأخيرة في أسعار النفط.

وفي حال أظهرت البيانات استمرار الضغوط التضخمية، فقد تزداد التوقعات ببقاء أسعار الفائدة الأمريكية مرتفعة لفترة أطول، وهو ما قد ينعكس سلباً على أسواق الأسهم العالمية.

أما إذا جاءت البيانات أقل من المتوقع، فقد تحصل الأسواق على بعض الدعم الذي يخفف من الضغوط

بنسبة 0.69% ليصل إلى 3869.34 نقطة، ما يعكس اتساع نطاق الضغوط ليشمل قطاعات متعددة داخل السوق اليابانية. ويرى محللون أن الأسواق الآسيوية أصبحت أكثر حساسية للتطورات في الشرق الأوسط بسبب اعتماد العديد من الاقتصادات الإقليمية على واردات الطاقة، وهو ما يجعل ارتفاع أسعار النفط مصدر قلق مباشر للمستثمرين.

تماسك أوروبي

في المقابل، أظهرت الأسهم الأوروبية قدراً أكبر من التماسك خلال بداية التعاملات، مستفيدة من استمرار الآمال بإمكانية التوصل إلى اتفاق يعيد فتح مضيق هرمز ويخفف من حدة التوترات الجيوسياسية. وارتفع مؤشر ستوكس 600 الأوروبي بنسبة 0.1% ليصل إلى 619.88 نقطة، مدعوماً بمكاسب محدودة في عدد من القطاعات الرئيسية. ويعكس الأداء الأوروبي حالة من التوازن بين المخاوف المرتبطة بارتفاع أسعار الطاقة وبين التفاؤل الحذر بإمكانية حدوث انفراجة سياسية خلال الفترة المقبلة.

كما ساعدت التوقعات المتعلقة بالسياسة النقدية الأوروبية في دعم معنويات المستثمرين، رغم استمرار حالة الترقب قبيل صدور قرارات مهمة خلال الأيام المقبلة.

المركزي الأوروبي

تتجه أنظار المستثمرين إلى اجتماع البنك المركزي الأوروبي الذي بدأ الأربعاء ويستمر يومين، وسط توقعات واسعة النطاق برفع أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس لمواجهة الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع تكاليف الطاقة.

عادت التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط لتتصدر المشهد المالي العالمي، بعدما دفعت التطورات الأخيرة المستثمرين إلى إعادة تقييم مستويات المخاطر في الأسواق الدولية. وأدى استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالصراع إلى زيادة الحذر في أسواق الأسهم، خاصة مع انعكاس الأحداث على أسعار الطاقة وتوقعات التضخم العالمية.

وتراقب المؤسسات الاستثمارية عن كثب مسار الأحداث في المنطقة، نظراً للأهمية الاستراتيجية التي يمثلها الشرق الأوسط بالنسبة لإمدادات النفط والتجارة العالمية. كما أن أي تصعيد إضافي قد يؤدي إلى اضطرابات في أسواق الطاقة ويؤثر بصورة مباشرة على معدلات النمو الاقتصادي في عدد من الاقتصادات الكبرى.

وفي ظل هذه الأجواء، اتجه المستثمرون إلى تقليص مراكزهم في بعض القطاعات الحساسة للمخاطر، مع زيادة التركيز على الأصول الدفاعية والقطاعات القادرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية.

ترجع طوكيو

شهدت سوق الأسهم اليابانية ضغوطاً واضحة خلال تعاملات الأربعاء، حيث تراجع مؤشر نيكى بنسبة 1.1% ليلحق عند 64700.89 نقطة، متخلياً عن جزء كبير من المكاسب التي سجلها في الجلسة السابقة عندما ارتفع بأكثر من 2%.

وجاء هذا التراجع نتيجة عزوف المستثمرين عن أسهم شركات التكنولوجيا التي تُعد من أكثر القطاعات تأثراً بارتفاع أسعار الطاقة والتوترات الجيوسياسية، في ظل المخاوف من انعكاس تلك التطورات على تكاليف الإنتاج وسلاسل الإمداد العالمية.

كما انخفض مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً

النفط في الواجهة

واصلت أسعار النفط التحرك بالقرب من مستوى 90 دولاراً للبرميل، مدعومة بالمخاوف المرتبطة باستمرار التوترات في المنطقة وتبادل الضربات بين الولايات المتحدة وإيران.

ويُعد النفط أحد أهم العوامل التي تؤثر حالياً في معنويات المستثمرين، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الضغوط التضخمية ورفع تكاليف التشغيل والنقل والإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية.

كما أن استمرار الأسعار عند مستويات مرتفعة قد

يؤدي إلى ارتفاع الأسعار إلى زيادة

كما أن استمرار الأسعار عند مستويات مرتفعة قد

1 شركات الدفاع الأوروبية تستفيد من تنامي الإنفاق العسكري

2 بيانات التضخم الأمريكية قد تحدد اتجاه الأسواق العالمية

3 أسهم الرقائق الإلكترونية تتلقى دعماً من توصيات المؤسسات المالية

4 أوروبا تتماسك رغم استمرار تبادل الضربات بين واشنطن وطهران

5 نيكى يفقد أكثر من 1% مع عزوف المستثمرين عن أسهم التكنولوجيا

أسعار الخام ترتفع بعد هبوطها لأدنى مستوياتها في سبعة أسابيع وسط تصاعد المواجهة

النفط يستعيد زخمه بدعم الحرب وتراجع المخزونات الأميركية

مخزونات النفط الأميركية تتراجع للأسبوع الثامن على التوالي

خام برنت يعود فوق 92 دولاراً للبرميل بعد موجة خسائر حادة



وتوقع خبراء الطاقة استمرار حالة التقلب في أسواق النفط خلال الفترة المقبلة مع تزايد حساسية الأسعار تجاه التطورات السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط. فالسوق لم تعد تركز فقط على حجم الإنتاج والإمدادات الفعلية، بل أصبحت تضع في الحسبان المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على تدفقات الخام مستقبلاً. كما أن أي مؤشرات على تعثر المفاوضات السياسية أو اتساع نطاق المواجهة العسكرية قد تدفع المستثمرين إلى إضافة علاوة مخاطر جديدة على الأسعار، في حين أن نجاح جهود التهئة قد يحد من وتيرة الارتفاعات ويعيد التركيز إلى أساسيات العرض والطلب العالمية.

مجموعة معقدة من العوامل المؤثرة

يدخل النفط النصف الثاني من العام وسط مجموعة معقدة من العوامل المؤثرة، تشمل الحرب المستمرة في الشرق الأوسط، وتراجع المخزونات الأميركية، ومسار الاقتصاد العالمي، واتجاهات الطلب على الطاقة. وبينما يوفر شح الإمدادات دعماً واضحاً للأسعار، فإن استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي يبقى العامل الأكثر تأثيراً في المدى القريب.

وفي حال استمرت المخزونات الأميركية في الانخفاض واستمر التوتر حول مضيق هرمز، فقد تجد الأسعار دعماً إضافياً يسمح لها بمواصلة التعافي من أدنى مستوياتها الأخيرة. أما إذا نجحت الجهود الدبلوماسية في تثبيت التهئة وتحسنت أوضاع الإمدادات العالمية، فقد تعود الضغوط البيعية إلى الواجهة مجدداً، لتبقى سوق النفط رهينة التوازن بين الجغرافيا السياسية ومؤشرات العرض والطلب العالمية.

حيث تتغير توجهات المستثمرين بسرعة تبعاً لتطورات المشهد العسكري والاقتصادي.

دور واشنطن

تحاول الولايات المتحدة في الوقت ذاته الحفاظ على استقرار تدفقات الطاقة العالمية من خلال تعزيز وجودها البحري وضمان استمرار حركة التجارة في المنطقة. كما تسعى إلى منع حدوث صدمة كبيرة في أسواق النفط قد تؤدي إلى ارتفاعات حادة في الأسعار وتنعكس سلباً على الاقتصاد العالمي. وتشير التصريحات الرسمية إلى أن حركة السفن وصادرات النفط عبر الخليج ومضيق هرمز تشهد تحسناً تدريجياً مقارنة بالفترات الأكثر توتراً، إلا أن هذا التحسن لا يلغي المخاطر المرتبطة باستمرار الحرب أو احتمالات اتساعها.

وتبقى الأسواق في حالة ترقب مستمرة لأي تطورات سياسية أو عسكرية جديدة قد تغير موازين العرض والطلب بصورة مفاجئة.

الطلب العالمي

في المقابل، تواصل الأسواق مراقبة مؤشرات الطلب العالمي على النفط، خاصة في الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين والهند. ورغم المخاوف المرتبطة بارتفاع أسعار الطاقة وتشديد السياسات النقدية، فإن مستويات الاستهلاك لا تزال تظهر قدراً من التماسك، مدعومة باستمرار النشاط الصناعي وحركة النقل والسفر. ويرى محللون أن أي تحسن إضافي في الطلب خلال موسم الصيف قد يؤدي إلى تسريع وتيرة السحب من المخزونات التجارية، ما يوفر دعماً إضافياً للأسعار في حال بقيت الإمدادات تحت الضغط.

شح الإمدادات

إلى جانب العوامل الجيوسياسية، تلقت الأسعار دعماً قوياً من مؤشرات العرض في الولايات المتحدة، حيث أظهرت بيانات السوق استمرار انخفاض مخزونات النفط الخام للأسبوع الثامن على التوالي.

ويشير هذا التراجع المتواصل إلى وجود طلب قوي على الخام أو محدودية في الإمدادات المتاحة مقارنة بمستويات الاستهلاك الحالية. وتعتبر هذه المؤشرات من أكثر البيانات متابعة في أسواق الطاقة نظراً لقدرتها على تقديم صورة مباشرة عن توازن العرض والطلب في أكبر اقتصاد مستهلك للنفط في العالم. وكلما انخفضت المخزونات بوتيرة أسرع من المتوقع، زادت المخاوف من تقلص الفائض المتاح في السوق، ما يدفع الأسعار عادة إلى الارتفاع لتعويض احتمالات النقص المستقبلي.

رهانات المستثمرين

تتحرك الأسواق حالياً بين عاملين متناقضين: الأول يتمثل في المخاطر الجيوسياسية التي تدعم الأسعار، والثاني يتعلق بمخاوف تباطؤ الاقتصاد العالمي وتأثيره المحتمل على الطلب على الطاقة. ففي الوقت الذي تدفع فيه الحرب المستثمرين إلى إضافة علاوة مخاطر على الأسعار، لا تزال هناك تساؤلات حول قدرة الاقتصاد العالمي على تحمل أسعار الطاقة المرتفعة لفترة طويلة، خاصة مع استمرار الضغوط التضخمية وتشديد السياسات النقدية في العديد من الدول. ويؤدي هذا التوازن الدقيق إلى زيادة التقلبات اليومية في أسعار النفط،

كما أن استمرار الضربات المتبادلة يزيد من احتمالات وقوع اضطرابات إضافية في حركة النقل البحري أو البنية التحتية للطاقة، وهو ما يدفع المستثمرين إلى إعادة تقييم المخاطر المرتبطة بالمعرض العالمي.

مضيق هرمز

لا يزال مضيق هرمز يحتل موقع الصدارة في حسابات أسواق النفط العالمية، نظراً لأهميته الاستراتيجية باعتباره ممراً رئيسياً لتدفقات الطاقة. ويعبر عبر المضيق عادة ما يقارب خمس صادرات النفط الخام العالمية إضافة إلى كميات ضخمة من الغاز الطبيعي المسال. وأدت التطورات العسكرية خلال الأشهر الأخيرة إلى اضطراب حركة الملاحة بشكل متكرر، ما رفع تكاليف الشحن والتأمين وأثار مخاوف من حدوث اختناقات في الإمدادات. وعلى الرغم من استمرار تدفق جزء كبير من الشحنات، فإن حالة عدم اليقين ما زالت تقترض نفسها على السوق.

وتتابع شركات الطاقة والمصافي العالمية التطورات في المنطقة بشكل يومي، نظراً لأن أي تعطيل إضافي في المضيق قد ينعكس سريعاً على الأسعار العالمية ويؤثر في أمن الطاقة لدى العديد من الاقتصادات الكبرى.

أدنى مستوياتها منذ أبريل ومايو الماضيين.

تصعيد عسكري

جاء الدعم الرئيسي للأسعار من التطورات العسكرية الأخيرة بين الولايات المتحدة وإيران، بعد تنفيذ القوات الأميركية غارات جديدة استهدفت مواقع إيرانية. وتأتي هذه العمليات في أعقاب تعهدات أميركية بالرد على استهداف مروحية هجومية أميركية، في خطوة تعكس استمرار التوتر رغم محاولات تثبيت وقف إطلاق النار.

ويخشى المتعاملون في أسواق الطاقة من أن يؤدي أي تصعيد إضافي إلى اتساع رقعة المواجهة وتهديد مسارات الإمدادات النفطية العالمية، خصوصاً في منطقة الخليج العربي التي تمثل أحد أهم مراكز إنتاج وتصدير الطاقة في العالم.

استعادت أسعار النفط جزءاً من خسائرها خلال تعاملات الأربعاء بعد موجة تراجع دفعتها إلى أدنى مستوياتها في نحو سبعة أسابيع، مستفيدة من تصاعد التوترات العسكرية في الشرق الأوسط وتراجع المخزونات الأميركية بوتيرة فاقت توقعات الأسواق. وجاء الارتفاع بعد جلسة شهدت ضغوطاً بيعية قوية على الخام نتيجة رهانات بانحسار التصعيد العسكري، إلا أن التطورات الميدانية الجديدة أعادت المخاوف المتعلقة بأمن الإمدادات إلى الواجهة.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بنحو 1% لتتجاوز مستوى 92 دولاراً للبرميل، فيما اقترب خام غرب تكساس الوسيط من 89 دولاراً للبرميل. ويعكس هذا الصعود عودة علاوة المخاطر الجيوسياسية إلى التسعير النفطي بعد فترة قصيرة من التهئة النسبية التي دفعت الأسعار إلى



مخزون الوقود

ويشير تراجع المخزونات إلى أن المصافي قد تحتاج إلى زيادة معدلات التشغيل خلال الفترة المقبلة لتلبية احتياجات السوق. ويرى محللون أن استمرار انخفاض مخزونات الخام والبنزين معاً يعزز من احتمالات بقاء الأسعار عند مستويات مرتفعة نسبياً خلال الأشهر المقبلة، خصوصاً إذا استمرت التوترات الجيوسياسية الحالية.

لم يقتصر الانخفاض على مخزونات النفط الخام فقط، بل امتد أيضاً إلى مخزونات البنزين، وهو ما يعكس استمرار الطلب القوي على الوقود رغم ارتفاع الأسعار خلال الأشهر الماضية. ويكتسب هذا التطور أهمية خاصة مع دخول موسم السفر والاستهلاك المرتفع في الولايات المتحدة، حيث يزداد الطلب على البنزين ومنتجات الوقود بشكل ملحوظ.

3

واشنطن تشن غارات جديدة على أهداف إيرانية وتزيد مخاطر الإمدادات

5

المستثمرون يوازنون بين مخاطر الحرب ومؤشرات وفرة الإمدادات العالمية

4

وقف إطلاق النار الهش بين واشنطن وطهران يواجه اختباراً صعباً

المعدن النفيس يتراجع إلى أدنى مستوى له رغم تصاعد التوترات الجيوسياسية

الذهب يهبط بأكثر من 20% منذ اندلاع الحرب في أواخر فبراير

1 **الأسعار الفورية تتراجع إلى 4172 دولاراً للأونصة والعقود الآجلة دون 4200 دولار**

2 **مخاوف التضخم وارتفاع الفائدة تطغى على دور الذهب كملاذ آمن**

وتزايد المخاوف بشأن تباطؤ الطلب الصناعي. وتراجعت أسعار الفضة بأكثر من 2% لتستقر دون مستوى 64 دولاراً للأونصة، بينما سجل البلاتين خسائر تجاوزت 3% ليتراجع إلى نحو 1674 دولاراً. كما انخفض البلايوم بشكل محدود مقارنة ببقية المعادن، لكنه بقي تحت ضغط الاتجاه العام الهابط الذي يسيطر على القطاع. وتعكس هذه التحركات حالة من الحذر بين المستثمرين الذين يفضلون الاحتفاظ بالسيولة أو التوجه نحو أدوات مالية ذات عوائد مرتفعة في ظل بيئة اقتصادية تتسم بعدم اليقين وارتفاع تكاليف التمويل.

ضغوط استثمارية

إضافة إلى العوامل الاقتصادية والجيوسياسية، يواجه الذهب ضغوطاً متزايدة من جانب تدفقات المستثمرين نحو أدوات مالية بديلة أكثر جاذبية في البيئة الحالية. فمع ارتفاع العوائد على السندات الحكومية الأميركية واتساع الفارق بينها وبين العائد الصفري الذي يقدمه الذهب، بدأت بعض الصناديق الاستثمارية العالمية في إعادة توزيع أصولها وتقليص انكشافها على المعدن النفيس. كما أن استمرار قوة الدولار نسبياً يزيد من تكلفة شراء الذهب لحائزي العملات الأخرى، ما يحد من الطلب العالمي عليه. ويرى محللون أن عودة التدفقات الاستثمارية إلى الذهب ستظل مرهونة بظهور مؤشرات واضحة على تباطؤ التضخم أو اقتراب البنوك المركزية من إنهاء دورة التشديد النقدي، وهو ما لا يزال غير مؤكد في الوقت الراهن.

ثلاثة عوامل رئيسية

تبدو حركة الذهب خلال المرحلة المقبلة مرتبطة بشكل وثيق بثلاثة عوامل رئيسية تتمثل في مسار الحرب في الشرق الأوسط، واتجاهات التضخم العالمي، وقرارات البنوك المركزية الكبرى بشأن أسعار الفائدة. وإذا استمرت أسعار النفط عند مستويات مرتفعة وظلت المخاوف التضخمية قائمة، فقد يواجه المعدن النفيس ضغوطاً إضافية رغم استمرار التوترات الجيوسياسية. وفي المقابل، فإن أي مؤشرات على تباطؤ

نسبة كبيرة من مكاسبه السابقة. وتشير التقديرات إلى أن مستوى 4200 دولار للأونصة لم يعد يمثل حاجز دعم قوياً بعد كسره، ما يفتح الباب أمام احتمالات التراجع نحو مستويات أدنى.

وتعتبر مستوى 4100 دولار محطة مراقبة مهمة للمتعاملين، إلا أن كثيراً من الخبراء يرون أنه لا يشكل دعماً فنياً حقيقياً بسبب سرعة اختراقه خلال الدورات السابقة. وفي المقابل، يبرز مستوى 4000 دولار باعتباره حاجزاً نفسياً مهماً قد يجذب اهتمام المشتريين الباحثين عن فرص استثمارية طويلة الأجل. وتزداد أهمية هذه المستويات مع دخول الذهب في اتجاه هابط واضح بعد خسارته ما بين 20% و25% من قيمته مقارنة بالذروة التي سجلها في وقت سابق من العام.

المعادن الأخرى

لم تقتصر الخسائر على الذهب وحده، بل امتدت إلى مختلف المعادن النفيسة التي تعرضت لضغوط متزامنة نتيجة قوة الدولار وارتفاع العوائد

تجنب اتخاذ مراكز استثمارية كبيرة قبل اتضاح صورة التضخم واتجاهات أسعار الفائدة.

سيناريو سيتي بنك

أثار تقرير حديث صادر عن «سيتي بنك» اهتماماً واسعاً في الأوساط الاستثمارية بعدما توقع استمرار تراجع أسعار الذهب خلال الأشهر المقبلة. ويرى البنك أن المعدن النفيس قد يفقد نحو 20% إضافية من قيمته بحلول سبتمبر إذا استمرت الظروف الحالية، خصوصاً في حال استمرار إغلاق مضيق هرمز خلال فصل الصيف. وفقاً لتقديرات البنك، فإن الذهب قد يهبط إلى حدود 3500 دولار للأونصة، وهو مستوى يقل بنحو خمس قيمته مقارنة بالمستويات التي سجلها قبل أيام. ويستند هذا السيناريو إلى فرضية استمرار الضغوط التضخمية العالمية وارتفاع تكاليف الطاقة والنقل، الأمر الذي سيدفع البنوك المركزية إلى تبني سياسات نقدية أكثر تشدداً.

كما يرى محللو البنك أن الأسواق ربما لم تستوعب بالكامل بعد الآثار الاقتصادية الممتدة للأزمة الحالية، ما يفتح المجال أمام مزيد من التقلبات في أسعار الأصول المختلفة خلال الفترة المقبلة.

مستويات فنية

يرى عدد من المحللين أن الذهب يمر حالياً بمرحلة اختبار فني مهمة بعد فقدانه

طبيعة الأزمة الحالية فرضت معادلة مختلفة.

فالحرب لم تؤد فقط إلى زيادة المخاطر الجيوسياسية، بل تسببت أيضاً في ارتفاع أسعار النفط والطاقة عالمياً، ما أدى إلى تغذية موجة تضخمية جديدة أثارت مخاوف المستثمرين من استمرار البنوك المركزية في تشديد السياسة النقدية لفترة أطول من المتوقع. ومع ارتفاع تكاليف الطاقة والشحن والنقل، بدأت الأسواق في إعادة تسعير توقعاتها للتضخم العالمي، وهو ما انعكس مباشرة على توقعات أسعار الفائدة، لتصبح هذه العوامل أكثر تأثيراً على حركة الذهب من عامل التوترات السياسية والأمنية.

التضخم والفائدة

يواجه الذهب معضلة معروفة في الأسواق المالية تتمثل في أن ارتفاع التضخم قد يدعم الطلب عليه باعتباره أداة للتحوط من تآكل القوة الشرائية، إلا أن مواجهة التضخم غالباً ما تتطلب رفع أسعار الفائدة، وهو ما يضغط على المعدن الأصفر.

فالذهب لا يوفر عائداً دورياً لحائزيه، ولذلك يصبح أقل جاذبية عندما ترتفع العوائد على السندات والأدوات المالية الأخرى. ومع تزايد احتمالات تشديد السياسة النقدية الأميركية، بدأ المستثمرون بتحويل جزء من استثماراتهم نحو أدوات تحقق عائداً ثابتاً بدلاً

شهدت أسواق المعادن النفيسة موجة بيع قوية دفعت أسعار الذهب إلى أدنى مستوياتها في أكثر من شهرين، في تطور يعكس تغيراً لافتاً في سلوك المستثمرين تجاه المعدن الذي لطالما اعتُبر الملاذ الآمن الأول خلال فترات الاضطرابات الجيوسياسية والاقتصادية. وجاءت هذه التراجعات في وقت تشهد فيه منطقة الشرق الأوسط تصعيداً عسكرياً متواصلاً، الأمر الذي كان من المفترض نظرياً أن يوفر دعماً قوياً للذهب، إلا أن تأثيرات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة بدت أكثر قوة من تأثير الطلب التقليدي على الأصول الآمنة.

وانخفض الذهب في المعاملات الفورية بأكثر من 2% ليصل إلى نحو 4172 دولاراً للأونصة، وهو أدنى مستوى يسجله منذ أواخر مارس الماضي، بينما تراجعت العقود الأميركية الآجلة للذهب تسليم أغسطس إلى ما دون مستوى 4200 دولار. وتعكس هذه التحركات حالة من القلق في الأسواق بشأن الآثار الاقتصادية الممتدة للحرب وتداعياتها على السياسة النقدية العالمية.

صدمة الحرب

منذ اندلاع الحرب في أواخر فبراير الماضي، تعرض الذهب لضغوط متزايدة أدت إلى فقدانه أكثر من خمس قيمته مقارنة بالمستويات القياسية التي سجلها خلال ذروة التوترات. وعلى الرغم من أن الصراعات العسكرية

عادة ما تعزز الإقبال على المعدن النفيس، فإن



«سيتي بنك»

يتوقع هبوط المعدن النفيس إلى 3500 دولار بحلول سبتمبر

إغلاق مضيق هرمز يرفع أسعار النفط ويزيد الضغوط على الأسواق العالمية

المستثمرون يتربصون ببيانات التضخم الأميركية لتحديد مسار الفائدة

البيتكوين تعوض جزءاً من خسائرها بعد هبوط تاريخي

العملات المشفرة تحت ضغط التوترات الجيوسياسية والفائدة المرتفعة



1 التوترات في الشرق الأوسط تعزز موجة العزوف عن الأصول عالية المخاطر

2

2 الأسواق تتقرب ببيانات التضخم الأمريكية لتحديد مسار السياسة النقدية

الأمريكية والتطورات الجيوسياسية العالمية. ويرى الخبراء أن قدرة البيتكوين وبقية العملات الرئيسية على استعادة مسارها الصاعد ستعتمد إلى حد كبير على عودة السيولة إلى الأسواق وتحسن شهية المستثمرين للمخاطرة، إلى جانب استقرار الأوضاع الاقتصادية العالمية وتراجع الضغوط التضخمية التي تدفع المستثمرين حالياً نحو الأصول الأكثر أماناً.

مرحلة حساسة تتداخل فيها عوامل عدة

تدخل العملات المشفرة مرحلة حساسة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والنقدية والجيوسياسية بصورة غير مسبوق، ما يزيد من صعوبة توقع الاتجاه المقبل للسوق. وفي الوقت الذي ما زالت فيه بعض المؤسسات الاستثمارية تتردد على استمرار نمو قطاع الأصول الرقمية على المدى الطويل، فإن المستثمرين يواجهون في الأجل القصير بيئة تتسم بارتفاع معدلات عدم اليقين وتشدد الأوضاع المالية العالمية.

ومن المرجح أن تستمر التقلبات المرتفعة خلال الفترة المقبلة، خاصة إذا جاءت بيانات التضخم الأمريكية أعلى من التوقعات أو استمرت التوترات الجيوسياسية في التصاعد، وهو ما قد يدفع المستثمرين إلى المزيد من الحذر وتقليص الانكشاف على الأصول عالية المخاطر.

وفي المقابل، فإن أي مؤشرات على تباطؤ التضخم أو تحسن شهية المخاطرة العالمية قد تمنح العملات المشفرة فرصة لالتقاط الأنفاس واستعادة جزء من خسائرها، إلا أن الطريق نحو تعاف مستدام سيظل مرهوناً بعودة السيولة الاستثمارية وتحسن ثقة المستثمرين في القطاع.

خلال الأيام السبعة المنتهية يوم الأحد الماضي، وهو تراجع أعاد إلى الأذهان فترات التقلب العنيف التي شهدتها قطاع الأصول الرقمية خلال السنوات السابقة. إلا أن الأسعار أظهرت قدراً من التماسك خلال الساعات الأخيرة، مدعومة بعمليات شراء انتقائية من بعض المستثمرين الذين اعتبروا التراجعات الأخيرة فرصة لإعادة بناء المراكز الاستثمارية عند مستويات سعرية أقل.

ورغم هذا التعافي النسبي، فإن البيتكوين ما زالت تواجه تحديات كبيرة تتعلق بضعف الزخم وغياب المحفزات القوية القادرة على دفعها نحو مستويات قياسية جديدة في الأجل القريب.

تزايد دور المؤسسات

ورغم التراجعات الأخيرة، لا تزال العملات المشفرة تحظى باهتمام متزايد من المؤسسات المالية الكبرى وصناديق الاستثمار العالمية التي تنظر إلى الأصول الرقمية باعتبارها فئة استثمارية ناشئة ذات إمكانات نمو طويلة الأجل. وقد ساهم إطلاق صناديق الاستثمار المتداولة المرتبطة بالبيتكوين في تعزيز مشاركة المستثمرين المؤسسيين خلال العامين الماضيين، إلا أن هذه التدفقات أصبحت أكثر حساسية للتغيرات في أسعار الفائدة والظروف الاقتصادية العالمية، ما يزيد من حدة التقلبات عند تغير توقعات الأسواق.

تقلبات مرتفعة

ويتوقع محللون أن تبقى سوق العملات المشفرة عرضة لتقلبات قوية خلال الفترة المقبلة مع استمرار حالة عدم اليقين بشأن السياسة النقدية

أداء العملات

سجلت البيتكوين خلال تعاملات الأربعاء نحو 61,597.25 دولار، متراجعة بنحو 451 دولاراً أو ما يعادل 0.73 % مقارنة بمستوياتها السابقة.

كما انخفضت الإيثريوم إلى 1,635.06 دولار بخسارة بلغت 16 دولاراً تعادل 1.02 %، في حين سجلت الريبل تراجعاً أكبر نسبياً بنسبة 2.34 % لتستقر عند 1.1160 دولار.

ويعكس الأداء المتباين للعملات الرئيسية استمرار الضغوط البيعية على مختلف فئات الأصول الرقمية، مع غياب اتجاه واضح يمكن أن يعيد الثقة إلى المستثمرين في المدى القصير.

ويرى مراقبون أن حركة السوق خلال الأيام المقبلة ستظل مرتبطة بشكل أساسي بنتائج بيانات التضخم الأمريكية وتطورات الأوضاع الجيوسياسية، إلى جانب مسار التدفقات الاستثمارية نحو صناديق الأصول الرقمية.

والعملات الرقمية.

وتؤكد التطورات الأخيرة أن سوق التداول وتراجع شهية المستثمرين الأفراد يضيفان مزيداً من الضغوط على السوق، خاصة في ظل غياب محفزات قوية قادرة على جذب تدفقات مالية جديدة.

الفائدة والسيولة

تظل توقعات السياسة النقدية الأمريكية العامل الأكثر تأثيراً في مسار سوق العملات المشفرة خلال المرحلة الحالية، إذ تؤدي الفائدة المرتفعة إلى زيادة جاذبية الأدوات المالية التقليدية ذات العائد الثابت مقارنة بالأصول المضاربة.

البيتكوين تتماسك

رغم الضغوط القوية التي تعرضت لها السوق، نجحت البيتكوين في تعويض جزء من خسائرها الأخيرة بعد موجة بيع حادة دفعتها إلى تسجيل أكبر انخفاض أسبوعي منذ انهيار منصة «إف تي إكس». وكانت العملة الأكبر من حيث القيمة السوقية قد فقدت نحو 16 % من قيمتها

بصورة مستدامة.

ويرى خبراء أن انخفاض أحجام التداول وتراجع شهية المستثمرين الأفراد يضيفان مزيداً من الضغوط على السوق، خاصة في ظل غياب محفزات قوية قادرة على جذب تدفقات مالية جديدة.

ضغوط هيكلية

يرى محللون أن تراجع العملات المشفرة لا يرتبط فقط بالعوامل الجيوسياسية أو الاقتصادية قصيرة الأجل، بل يعكس أيضاً وجود مجموعة من نقاط الضعف الهيكلية التي ما زالت تؤثر على السوق.

ومن أبرز هذه العوامل استمرار تخارج المستثمرين من صناديق الاستثمار المتداولة للبيتكوين، إذ شهدت هذه الصناديق تدفقات خارجة خلال الفترة الأخيرة، ما يعكس تراجع الحماس الاستثماري الذي ساد الأسواق عقب إطلاق عدد من الصناديق الفورية في الولايات المتحدة.

كما تشير البيانات الفنية إلى ضعف الزخم الصعودي مقارنة بالموجات التي شهدتها السوق خلال الأعوام الماضية، حيث تواجه الأسعار مستويات مقاومة قوية تحد من قدرتها على استعادة الاتجاه الصاعد

ووصلت العملات المشفرة تراجعها خلال تعاملات الأربعاء في ظل استمرار حالة الترقب والحذر التي تسيطر على الأسواق العالمية، مع متابعة المستثمرين للتطورات الجيوسياسية المتسارعة في الشرق الأوسط وانتظار صدور بيانات التضخم الأمريكية التي تعد من أهم المؤشرات الاقتصادية القادرة على تحديد اتجاه السياسة النقدية خلال الفترة المقبلة.

وتعكس التحركات الأخيرة في سوق الأصول الرقمية تنامي حالة النفور من المخاطر لدى المستثمرين، إذ تتجه التدفقات المالية بصورة متزايدة نحو الأصول الدفاعية والملاذات الآمنة على حساب الاستثمارات ذات التقلبات المرتفعة، وفي مقدمتها العملات المشفرة التي تتأثر بشكل مباشر بأي تغير في توقعات أسعار الفائدة أو مستويات السيولة العالمية.

ويأتي هذا الأداء الضعيف بعد فترة من التقلبات الحادة التي شهدتها أسواق التشفير خلال الأسابيع الماضية، إذ تراجعت القيمة السوقية للعديد من العملات الرئيسية بالتزامن مع ارتفاع المخاوف المتعلقة بالنمو الاقتصادي العالمي وتزايد الضبابية المحيطة بمسار الاقتصاد الأمريكي.

ترقب التضخم

تتجه أنظار المستثمرين نحو بيانات التضخم الأمريكية المنتظر صدورها لاحقاً اليوم، والتي ينظر إليها باعتبارها عاملاً حاسماً في رسم توقعات الأسواق بشأن الخطوات المقبلة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

وتكتسب هذه البيانات أهمية استثنائية في الوقت الحالي، إذ إن

مرحلة حساسة تتداخل فيها عوامل عدة

تدخل العملات المشفرة مرحلة حساسة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والنقدية والجيوسياسية بصورة غير مسبوق، ما يزيد من صعوبة توقع الاتجاه المقبل للسوق. وفي الوقت الذي ما زالت فيه بعض المؤسسات الاستثمارية تتردد على استمرار نمو قطاع الأصول الرقمية على المدى الطويل، فإن المستثمرين يواجهون في الأجل القصير بيئة تتسم بارتفاع معدلات عدم اليقين وتشدد الأوضاع المالية العالمية.

ومن المرجح أن تستمر التقلبات المرتفعة خلال الفترة المقبلة، خاصة إذا جاءت بيانات التضخم الأمريكية أعلى من التوقعات أو استمرت التوترات الجيوسياسية في التصاعد، وهو ما قد يدفع المستثمرين إلى المزيد من الحذر وتقليص الانكشاف على الأصول عالية المخاطر.

وفي المقابل، فإن أي مؤشرات على تباطؤ التضخم أو تحسن شهية المخاطرة العالمية قد تمنح العملات المشفرة فرصة لالتقاط الأنفاس واستعادة جزء من خسائرها، إلا أن الطريق نحو تعاف مستدام سيظل مرهوناً بعودة السيولة الاستثمارية وتحسن ثقة المستثمرين في القطاع.

3 خروج السيولة من صناديق البيتكوين يضغط على الأسعار

4 توقعات الفائدة المرتفعة تسحب رؤوس الأموال من سوق التشفير

5 المؤشرات الفنية تشير إلى استمرار حالة الحذر بين المستثمرين

6 الإيثريوم والريبل تواصلان الانخفاض وسط تراجع شهية المخاطرة

مسارات الاقتصاد الحديث

5

المنافسة في الفكر الاقتصادي وتطور الأطر التنظيمية

كتب جورج حبيب

في زمن تتداخل فيه القرارات الاقتصادية مع تغيرات وسياسات وخيارات تؤثر في مستوى تفاصيل الحياة اليومية، لم يعد فهم الاقتصاد ترفاً معرفياً، بل ضرورة لفهم ما يدور حولنا من أرباح مفرطة. ومن هنا يتضح أن التنافس والاحتكار قد يتواجدان في الوقت نفسه داخل النظام الاقتصادي، إلا أن التنافس يُنظر إليه باعتباره عصباً إيجابياً يساهم في تحسين الكفاءة وتوفير السلع والخدمات، بينما يُعد الاحتكار حالة غير مرغوب فيها تستدعي الرقابة والتنظيم. فالمنافسة تساعد على توجيه الموارد نحو الاستخدام الأكثر كفاءة، وتقلل من الهدر، وتدفع نحو تحقيق رفاهية اقتصادية أعلى. لكن يبقى السؤال الأهم: كيف تعمل المنافسة فعلياً داخل النظام الاقتصادي؟ وكيف تساهم في رفع مستوى الرفاهية؟ ولماذا يُعد الاحتكار عائقاً أمام تحقيق ذلك؟ وما المبررات التي تدفع إلى تقييده؟



يُعد التنافس بين تجار التجزئة من الظواهر الإيجابية في النشاط الاقتصادي، إذ تتسابق الشركات والمتاجر فيما بينها عبر تخفيض الأسعار أو تحسين جودة الخدمات، وهو ما ينعكس في النهاية لصالح المستهلك، ويمنح هذا المشهد التنافسي شعوراً واضحاً بأن المستهلك أصبح عنصراً أساسياً في معادلة السوق، وأن قراراته قادرة على التأثير في سلوك البائعين. لكن هذا الإحساس لا يكون دائماً حاضراً بنفس القوة، فهناك خدمات أساسية لا تتوافر فيها خيارات متعددة، مثل الكهرباء والمياه وخدمات الاتصالات، حيث لا يستطيع المستهلك المفاضلة بين عدد من الشركات أو التفاوض على الأسعار كما يحدث في السلع الأخرى. ومع ذلك، فإن غياب التعدد في هذه الحالات لا يعني بالضرورة تعرض المستهلك للاستغلال، إذ غالباً ما تتدخل جهات تنظيمية لضبط الأسعار وضمان تقديم الخدمة بشكل عادل، ومنع تحقيق أرباح مفرطة.

ومن هنا يتضح أن التنافس والاحتكار قد يتواجدان في الوقت نفسه داخل النظام الاقتصادي، إلا أن التنافس يُنظر إليه باعتباره عصباً إيجابياً يساهم في تحسين الكفاءة وتوفير السلع والخدمات، بينما يُعد الاحتكار حالة غير مرغوب فيها تستدعي الرقابة والتنظيم. فالمنافسة تساعد على توجيه الموارد نحو الاستخدام الأكثر كفاءة، وتقلل من الهدر، وتدفع نحو تحقيق رفاهية اقتصادية أعلى.

لكن يبقى السؤال الأهم: كيف تعمل المنافسة فعلياً داخل النظام الاقتصادي؟ وكيف تساهم في رفع مستوى الرفاهية؟ ولماذا يُعد الاحتكار عائقاً أمام تحقيق ذلك؟ وما المبررات التي تدفع إلى تقييده؟

مفهوم الأسواق والتنافس

عند محاولة تعريف الأسواق من منظور اقتصادي، يعتمد الاقتصاديون على معيار أساسي يتمثل في درجة قابلية السلع والخدمات للاستبدال فيما بينها. فكلما كان من السهل على المستهلك استبدال سلعة بأخرى، زادت حدة المنافسة بين البائعين، والعكس صحيح.

في بعض القطاعات، يكون التنافس محصوراً بين المؤسسات المنتجة لنفس السلعة أو لسلع

نشوء الاحتكارات وتحديات التنظيم الاقتصادي المعاصر

1

التي بذلتها الحكومة في عهد الرئيس ثيودور روزفلت لمكافحة الاحتكار، استطاعت بعض الشركات إيجاد طرق بديلة للسيطرة على الأسواق، سواء عبر الاستحواذ على الشركات المنافسة أو عبر توسيع نفوذها الاقتصادي بشكل يحد من المنافسة الفعلية.

هذا الوضع دفع المشرع الأمريكي إلى إصدار تشريعات إضافية عام 1914، أبرزها قانون لجنة التجارة الفيدرالية وقانون كلايتون، والتي جاءت لتكفل ما لم يستطع قانون شيرمان تغطيته، ولتضع ضوابط أكثر دقة لسلوك الشركات في السوق. وقد استهدف قانون كلايتون ممارسات مثل التمييز في الأسعار، وإجبار المستهلك على شراء منتج معين مقابل منتج آخر، إضافة إلى تقييد عمليات الاستحواذ التي قد تؤدي إلى تعزيز الاحتكار. كما أنشئت لجنة التجارة الفيدرالية لمراقبة سلوك الشركات وتحليل أثره على المنافسة في السوق.

وفي عام 1936 صدر قانون روبنسون باتمان لمعالجة قضايا التسعير غير العادل بين المشترين، في محاولة إضافية لضبط توازن السوق.

وبشكل عام، لم تقتصر السياسة الاقتصادية الأمريكية على مواجهة الاحتكارات القائمة فقط، بل سعت أيضاً إلى منع الوسائل التي قد تؤدي إلى تقييد المنافسة منذ البداية. غير أن المشرعين أدركوا في الوقت نفسه أن هذه القوانين لا يمكن أن تكون شاملة لكل تفاصيل السلوك الاقتصادي، ما جعل الرقابة والتفسير المستمر جزءاً أساسياً من تطبيقها.

والتجارة، مما عزز نمو الأسواق وساهم في تسريع وتيرة التطور الاقتصادي.

لكن رغم هذا التوجه نحو الاقتصاد الحر، فإن الواقع لم يكن مثالياً من حيث المنافسة الكاملة، إذ ظهرت الاحتكارات في العديد من المدن والقطاعات، مما كشف أن السوق الحرة، حتى في أكثر بيئاتها انفتاحاً، قد تنتج تركيزاً اقتصادياً يحد من المنافسة الفعلية.

التشريعات الأمريكية لمكافحة الاحتكار

في عام 1890، وبعد نحو عشر سنوات من تأسيس شركة «ستاندرد أويل»، صدر في الولايات المتحدة قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار، والذي مثل نقطة تحول في تنظيم النشاط الاقتصادي. وقد هدف هذا القانون إلى حظر جميع أشكال الاندماجات والاتفاقات التي من شأنها تقييد حرية التجارة أو الحد من المنافسة في السوق.

وبموجب هذا التشريع، مُنعت الشركات من إنشاء ما يُعرف بالوصايات الاحتكارية أو الدخول في اتفاقات تقلل من حدة المنافسة. غير أن هذا القانون، رغم أهميته، اتسم بقدر كبير من العمومية والمرونة، مما جعل تطبيقه في الواقع العملي أمراً معقداً وصعباً.

ومع مرور الوقت، ورغم الجهود

«المنافسة النقية» لوصف النموذج النظري المثالي الذي يتحقق فيه التوازن بين الإنتاج والاستهلاك بأعلى درجة من الكفاءة.

تجارب الولايات المتحدة في المنافسة والاحتكار

اتسمت السياسة الاقتصادية في الولايات المتحدة خلال قرنها الأول باتجاه عام نحو تقليل تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، مع ترك مساحة واسعة لحرية العمل والمبادرة الفردية.

وقد ساهم نمو السكان واتساع الأراضي المتاحة للاستثمار في ترسيخ فكرة المنافسة الحرة، حيث كانت الفرص الاقتصادية واسعة ومتاحة أمام الأفراد. كما أن المكافآت الكبيرة التي حققها النجاح دفعت الكثيرين إلى دخول مجالات الإنتاج

وهو ما يحدد نطاق المنافسة ذاتها. وتؤدي المنافسة في النهاية إلى تعزيز حرية الاختيار لدى المستهلك، ومن ثم فإنها تساهم في توجيه الإنتاج وفقاً لرغبات المستهلكين. فكل فرد يسعى إلى توزيع دخله بالطريقة التي يعتقد أنها تحقق له أعلى قدر من الإشباع، وبالتالي فإن مجموع هذه القرارات الفردية يؤدي إلى توجيه الإنتاج نحو السلع والخدمات الأكثر طلباً، بما يحقق كفاءة أعلى في تلبية احتياجات المجتمع.

ومع ذلك، فإن نظام الأسعار لا يعمل دائماً بكفاءة مثالية حتى في الأسواق التنافسية، إذ قد يتأثر بعوامل متعددة، مثل قلة عدد المشترين أو البائعين، أو ضعف المعلومات حول البدائل المتاحة، أو وجود قيود تنظيمية تحد من حرية المنافسة، ولهذا لجأ الاقتصاديون إلى مفهوم «المنافسة الكاملة» أو

مقاربة جداً. فعلى سبيل المثال، يتنافس صانعو الأدوات فيما بينهم على أساس الجودة والتصميم ومدى توافق المنتجات مع احتياجات المستخدمين، غير أن خيارات الاستبدال خارج هذه الصناعة تبقى محدودة، مما يجعل درجة المنافسة محصورة داخل نطاقها.

ومن جهة أخرى، نجد أن بعض الصناعات أو الأنشطة تتميز بتوسع دائرة المنافسة. فدور السينما لا تنافس بعضها فقط، بل تنافس أيضاً المسارح والتلفزيون وأشكالاً أخرى من الترفيه، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. وبالمثل، تتنافس مصانع الصلب مباشرة فيما بينها، لكنها تنافس بدرجة أقل مصانع الألمنيوم، وبدرجة أضعف مصانع الخشب. ومن هنا يتضح أن اتساع السوق يتوقف على مدى إمكانية إحلال السلع محل بعضها البعض،

تطور التشريعات المنظمة للممارسات الاحتكارية في الاقتصاد

2

العلاقة بين حرية السوق والسياسات التنظيمية الحديثة

3

حجم الديون وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية

يقتصر على المؤسسات المالية، في حين تتحمل الحكومات ومؤسسات الأعمال أيضاً صافي ديون أعلى من حجم ما تمتلكه من ديون مستحقة لها. وفي المقابل، تُظهر البيانات أن النظام المالي يقوم على مبدأ التوازن، إذ يقابل كل مدين طرفاً دائن، ما يجعل إجمالي الدين في الاقتصاد يعادل إجمالي الإقراض بصورة عامة.

الحكومات (الفيدرالية والولايات والمحلية): مدينة بـ 265 مليار دولار، ودائنة بـ 60 مليار دولار.
المؤسسات المالية: مدينة بـ 310 مليارات دولار، ودائنة بـ 320 مليار دولار.
إجمالي حجم الديون: 950 مليار دولار.
ويُلاحظ من هذا التوزيع أن العبء الأكبر

القطاعات الاقتصادية.

توزيع الديون حسب القطاعات:

المستهلكون: مدينون بـ 110 مليار دولار، ودائنون بـ 380 مليار دولار.
مؤسسات الأعمال: مدينة بـ 260 مليار دولار، ودائنة بـ 190 مليار دولار.

اقتزن نمو الاقتصاد الأمريكي خلال العقود الأولى من القرن العشرين بارتفاع ملحوظ في حجم الديون العامة والخاصة، حيث تضاعفت هذه الديون بنحو ثلاثة أضعاف خلال 25 عاماً، مع توقعات باستمرار نموها في المستقبل. ويعكس توزيع الديون عام 1954 صورة واضحة عن توازن الالتزامات المالية بين مختلف

بـ28%.. مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق

ارتفاع عدد ناقلات النفط العابرة لقناة السويس



أفادت وكالة بلومبيرغ بأن عدد ناقلات النفط التي عبرت قناة السويس ارتفع بنحو الثلث في شهر أبريل الماضي، مما رفع عائدات القناة إلى أعلى مستوى لها منذ مطلع عام 2024. وأضافت الوكالة أن إغلاق مضيق هرمز بعد اندلاع الحرب على إيران تسبب في بحث ناقلات النفط عن طريق بديل عبر البحر الأحمر وقناة السويس.

واستناداً إلى بيانات هيئة قناة السويس عبرت 529 ناقلة نفط القناة في أبريل الماضي بزيادة تبلغ 28% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

ولم تقتصر الزيادة في حركة المرور بالقناة على ناقلات النفط، حيث بلغ عدد السفن التي عبرتها، بمختلف أنواعها، 1182 سفينة في أبريل 2026 بزيادة بنسبة 14% عن الشهر نفسه من العام السابق.

وكانت حركة عبور قناة السويس انخفضت بعد أن بدأ الحوثيون في اليمن مهاجمة السفن في جنوب البحر الأحمر قبل أكثر من عامين، لكنها عادت للارتفاع مع اندلاع حرب إيران. وأدى إغلاق مضيق هرمز بشكل شبه كامل منذ أن بدأت حرب إيران في 28 فبراير الماضي

إلى نقص المعروض من النفط في الأسواق، حيث تمر بالمضيق نحو 20% من الإمدادات العالمية من النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي المسال.

وسعت الدول المصدرة للنفط للبحث عن طرق بديلة لمضيق هرمز، إذ قامت السعودية، أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، باستخدام خط

أنابيب شرق-غرب لنقل النفط من حقول الإنتاج شرقي المملكة إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر، وتصديره من هناك لمختلف الأسواق.

وأشارت بلومبيرغ إلى أن العديد من ناقلات النفط اتجهت جنوباً عبر اليمن ومضيق باب المندب، لتجنب مضيق هرمز، فيما اتجهت ناقلات أخرى شمالاً إلى مصر.

معلومة ورقم

570 مليار دولار

توقع بنك «مورغان ستانلي» تضاعف حجم إصدارات الديون المرتبطة بالخضاء الاصطناعي عالمياً إلى 570 مليار دولار خلال 2026، مدفوعاً بتزايد اعتماد شركات التكنولوجيا على التمويل عبر أسواق الدين لتغطية الإنفاق الضخم على البنية التحتية للخضاء الاصطناعي.

«تي إس إم سي» تلمح إلى زيادة أسعار الرقائق

سياسة التسعير ستستند إلى القيمة التي توفرها الشركة لعملائها من خلال تفوقها التكنولوجي وريادتها في تصنيع الرقائق.

ورغم أن هوانج لم يشر صراحة إلى إمكانية رفع الأسعار، قال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة «سي سي سي»، إن الشركة، التي ترغب في رفع أسعار الرقائق كما فعل منافسوه.

قالت شركة «تي إس إم سي» إن الضغوط التضخمية رفعت تكاليف أعمالها، ما قد يفتح الباب أمام زيادة أسعار الرقائق التي تنتجها لصالح شركات التكنولوجيا الكبرى.

وقال المدير المالي لصناعة الرقائق التايوانية، «ويندل هوانج» لشبكة «بي بي سي»، إن الشركة لن تقدم على زيادات كبيرة ومفاجئة في الأسعار، مؤكداً أن

دردشة اقتصادية

تحولات اقتصادية وديموغرافية تدفع ملايين المتقاعدين إلى استئناف حياتهم المهنية

الشعر الفضي يعود إلى سوق العمل

1 العاملون فوق 65 عاماً يحققون أعلى معدلات مشاركة في سوق العمل منذ عقود

2 التضخم وتأكل المدخرات يدفعان المتقاعدين للبحث عن مصادر دخل إضافية

على التواصل الاجتماعي وتقليل الشعور بالعزلة الذي قد يصاحب مرحلة التقاعد لدى بعض الأفراد.

الشركات تعيد اكتشاف الخبرة

في المقابل، بدأت الشركات تنظر إلى العمال الأكبر سناً بطريقة مختلفة عما كان سائداً في السابق. فمع تراجع معدلات الإنجاب وارتفاع متوسط الأعمار في كثير من الدول، تواجه بعض الاقتصادات نقصاً متزايداً في العمالة، ما يدفع أصحاب الأعمال إلى الاستفادة بشكل أكبر من خبرات الموظفين المخضمين.

ويتميز كبار السن عادة بخبرات تراكمية واسعة ومعرفه عميقة بالقطاعات التي عملوا فيها، إضافة إلى معدلات استقرار وظيفي أعلى مقارنة ببعض الفئات العمرية الأصغر. وقد دفعت هذه المزايا عدداً من الشركات إلى تطوير بيئات العمل لتصبح أكثر ملاءمة للموظفين المتقدمين في العمر.

وتبرز تجربة شركة بي إم دبليو الألمانية مثلاً على هذا التوجه، بعدما أعادت تصميم بعض خطوط الإنتاج لتسهيل عمل الموظفين الأكبر سناً عبر توفير تجهيزات ومساعدات تقلل الجهد البدني وتحسن بيئة العمل. ومع ذلك، لا تزال بعض التحديات قائمة، إذ تظهر استطلاعات الرأي أن جزءاً من أصحاب الأعمال ما زالوا ينظرون إلى العمر المتقدم باعتباره عائقاً أمام التوظيف.

في المحصلة، لم تعد ظاهرة العمل بعد التقاعد استثناءً محدوداً، بل أصبحت انعكاساً لتحولات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية عميقة. ومع استمرار ارتفاع أعمار السكان وتزايد الضغوط على أنظمة التقاعد، يبدو أن الحدود التقليدية بين سن العمل وسن التقاعد ستصبح أقل وضوحاً خلال السنوات المقبلة، ليغدو السؤال المطروح ليس متى يتوقف الإنسان عن العمل، بل كيف يمكنه مواصلة العطاء في مراحل عمرية أطول من أي وقت مضى.



من كبار السن يرون في العمل وسيلة للحفاظ على النشاط الذهني والاجتماعي والشعور بالإنجاز. فالتقاعد المفاجئ قد يؤدي لدى البعض إلى فقدان الروتين اليومي والعلاقات المهنية والإحساس بالهدف، وهي عوامل ترتبط بشكل مباشر بالصحة النفسية وجودة الحياة.

ولهذا السبب يتجه العديد من المتقاعدين إلى وظائف أكثر مرونة من تلك التي شغلها سابقاً، مثل الاستشارات والتدريب والتعليم والعمل الجزئي. وتتيح هذه الوظائف الاستفادة من الخبرات المتراكمة دون تحمل الضغوط الكاملة المرتبطة بالمناصب التنفيذية أو ساعات العمل الطويلة.

كما تشير دراسات متعددة إلى أن الاستمرار في النشاط المهني قد يساهم في تعزيز الشعور بالاستقلالية والثقة بالنفس، فضلاً عن المحافظة

الصحية والسكن، وهي بنود تشكل جزءاً كبيراً من إنفاق كبار السن.

وبالنسبة للمتقاعد الذي يعتمد على دخل ثابت، فإن أي زيادة في الأسعار تعني تراجعاً مباشراً في مستوى المعيشة. لذلك وجد كثيرون أنفسهم مضطرين للبحث عن فرص عمل جديدة أو العودة إلى وظائف سابقة لتعويض الفجوة بين الدخل والنفقات. وفي المملكة المتحدة على سبيل المثال، أظهرت بيانات رسمية أن نسبة ملحوظة من المتقاعدين فوق سن 65 عاماً فكرت في العودة إلى العمل خلال أزمة تكاليف المعيشة لتغطية الفواتير المتزايدة.

أكثر من مجرد راتب

ورغم أهمية العامل المالي، فإن العودة إلى العمل لا ترتبط دائماً بالحاجة إلى المال. فالكثير

التعديلات التي أجرتها بعض الحكومات على سن التقاعد بهدف التكيف مع التحولات السكانية المتسارعة.

التضخم يغير معادلة التقاعد

أحد أبرز الأسباب التي دفعت كثيراً من المتقاعدين للعودة إلى العمل يتمثل في الضغوط المعيشية المتزايدة. فموجة التضخم العالمية التي أعقبت جائحة كورونا تركت آثاراً طويلة الأمد على القوة الشرائية للأفراد، خصوصاً أولئك الذين يعتمدون على معاشات ثابتة أو مدخرات تراكمت على مدى سنوات طويلة.

ورغم تراجع معدلات التضخم مقارنة بذروتها السابقة، فإن مستويات الأسعار لا تزال أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة والرعاية

لم يعد التقاعد بالنسبة إلى كثير من كبار السن نهاية للحياة المهنية كما كان يُنظر إليه في الماضي، بل أصبح في حالات متزايدة محطة انتقالية يتبعها فصل جديد من العمل والإنتاج. ففي العديد من الاقتصادات المتقدمة، يتجه أصحاب الشعر الفضي إلى العودة لسوق العمل بعد سنوات من مغادرتهم مدفوعين بمزيج من الضغوط الاقتصادية والرغبة في الحفاظ على نمط حياة نشط، في ظاهرة أخذت في الاتساع وتغير تدريجياً صورة التقاعد التقليدية التي سادت لعقود طويلة.

هذا التحول يعكس تغيرات عميقة في طبيعة المجتمعات والاقتصادات العالمية. فبينما كان جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية ينظر إلى التقاعد باعتباره مكافأة مستحقة بعد سنوات العمل الطويلة، أصبح كثير من المتقاعدين اليوم يكتشفون أن الواقع الاقتصادي الجديد يجعل الاستمرار في العمل خياراً أكثر جاذبية أو حتى ضرورة للحفاظ على مستوى المعيشة.

زحف متواصل نحو الوظائف

تكشف البيانات الحديثة عن نمو ملحوظ في مشاركة كبار السن في سوق العمل. ففي الولايات المتحدة ارتفعت نسبة الأشخاص البالغين 65 عاماً فأكثر الذين يعملون أو يبحثون عن عمل إلى 19.1% خلال عام 2025 مقارنة بنحو 12.9% فقط في عام 2000، ما يعكس تغيراً واضحاً في سلوك هذه الفئة العمرية.

ولا تقتصر الظاهرة على الولايات المتحدة، إذ تشير بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن متوسط معدل التوظيف للفئة العمرية بين 65 و69 عاماً بلغ نحو 26.4% في الدول الأعضاء خلال عام 2024. كما تجاوزت نسب المشاركة في بعض الدول المتقدمة 70% للفئة العمرية بين 60 و64 عاماً، خاصة في دول مثل اليابان وأيسلندا ونيوزيلندا.

ويرتبط هذا الارتفاع بعدة عوامل من بينها زيادة متوسط العمر المتوقع، وتحسن الرعاية الصحية، وارتفاع مستويات التعليم، إضافة إلى

إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128



editor@aalamaleqtisad.com